الـــسـكـــان

بـــحـــوث ودراســـات

محتويات العدد

- مدى تطبيق قوانين العمل على عمالة الأطفال فى المنشآت بالمحافظات الحضرية بجمهورية مصر العربية.
  (باللغة العربية وملخص باللغة الإنجليزية)
- العنف ضد المرأة ودور المؤسسات الحكومية فى مواجهته.
  (باللغة العربية وملخص باللغة الإنجليزية)
- مستويات البطالة وخصائص المتعطلين من الشباب (١٥-٢٩ سنة) عام ٢٠٠٦.
  (باللغة العربية وملخص باللغة الإنجليزية)
- مستويات إنفاق وإستهلاك وإنتاج الغذاء فى مصر.
  (باللغة العربية وملخص باللغة الإنجليزية)
- الجهود المبذولة لتحقيق أهداف الألفية الثالثة المتعلقة بوضع المرأة فى مصر وتونس واليمن.
  (باللغة الإنجليزية وملخص باللغة العربية)

تصدر

(نصف سنوية)

عن مركز الأبحاث والدراسات السكانية

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

مدينة نصر – القاهرة

العدد (٧٦) يونيو ٢٠٠٨

فهرس

الموضوع	الصفحة
١- مدى تطبيق قوانين العمل على عمالة الأطفال فى المنشآت بالمحافظات الحضرية بجمهورية مصر العربية.	١
٢- العنف ضد المرأة ودور المؤسسات الحكومية فى مواجهته.	٢١
٣- مستويات البطالة وخصائص المتعطلين الشباب (١٥-٢٩ سنة) عام ٢٠٠٦.	٥٣
٤- مستويات إنفاق وإستهلاك وإنتاج الغذاء فى مصر.	٧١
٥- الجهود المبذولة لتحقيق أهداف الألفية الثالثة المتعلقة بوضع المرأة فى مصر وتونس واليمن.	١٠٤

تقـــــديم

يعتبر النمو السكانى من أهم القضايا المعاصرة التى تؤثر فـــى تحقيـــق التنميـــة الشـــاملة المستدامة، وتعد الهجرة والزيادة الطبيعية (التغير الطبيعى) من العناصر الأساسية لنمـــو الســـكان وتوزيعهم. لذا تهتم الدولة بالدراسات والبحوث الميدانية التى تتعلق بالسكان والتنمية حيـــث أنهـــا توفر البيانات والمؤشرات التى تساعد المخططين ومتخذى القرار على وضع الخطط والسياســـات والبرامج التنموية على أسس علمية سليمة.

فى هذا الإطار يقوم الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء بإصـــدار هـــذه "المجلـــة السكانية" كل ستة أشهر، يقوم بإعدادها مركز الأبحاث والدراسات السكانية بالجهاز تشتمل علـــى العديد من الدراسات والبحوث فى مجال السكان من حيث الخصائص والكثافة والهجـــرة وبعـــض الموضوعات المرتبطة بالتنمية الإجتماعية والإقتصادية.

إن الجهاز يقدم العدد (٧٦) من هذه المجلة والتى تحتوى على عدة دراسات تحليلية خاصة بمدى تطبيق قوانين العمل فى المنشآت بالمحافظات الحضرية، العنف ضـــد المـــرأة، ومســـتويات البطالة وخصائص المتعطلين الشباب، ومستويات إنفاق وإستهلاك وإنتاج الغذاء فى مصر، وكذلك الجهود المبذولة لتحقيق أهداف الألفية المتعلقة بوضع المرأة فى مصر وتونس واليمن.

والله ولى التوفيق ،،،

لواء / أبو بكر الجندى

رئيس الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء

تقديم

يعتبر النمو السكانى من أهم القضايا المعاصرة التى تؤثر فى تحقيق التنمية الشـــاملة المستدامة، وتعد الهجرة والزيادة الطبيعية (التغير الطبيعى) من العناصـــر الأساســـية لنمـــو السكان وتوزيعهم. لذا تهتم الدولة بالدراسات والبحوث الميدانية التى تتعلق بالسكان والتنمية حيث أنها توفر البيانات والمؤشرات التى تساعد المخططين ومتخذى القـــرار علـــى وضـــع الخطط والسياسات والبرامج التنموية على أسس علمية سليمة.

فى هذا الإطار يقوم الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء بإصدار هذه "المجلة السكانية" كل ستة أشهر، يقوم بإعدادها مركز الأبحاث والدراسات السكانية بالجهاز تشـــتمل على العديد من الدراسات والبحوث فى مجال السكان من حيث الخصائص والكثافة والهجرة وبعض الموضوعات المرتبطة بالتنمية الإجتماعية والإقتصادية.

إن الجهاز يقدم العدد (٧٦) من هذه المجلة والتى تحتوى على عدة دراسات تحليليـــة خاصة بمدى تطبيق قوانين العمل فى المنشآت بالمحافظات الحضرية، العنف ضـــد المـــرأة، ومستويات البطالة وخصائص المتعطلين الشباب، ومستويات إنفاق وإستهلاك وإنتاج الغـــذاء فى مصر، وكذلك الجهود المبذولة لتحقيق أهداف الألفية المتعلقة بوضع المرأة فـــى مصـــر وتونس واليمن.

والله ولى التوفيق ،،،

لواء/ أبو بكر الجندى

رئيس الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء

مدى تطبيق قوانين العمل على عمالة الأطفال فى المنشآت بالمحافظات الحضرية بجمهورية مصر العربية

الفصل الأول

مقدمة:

ظاهرة عمالة الأطفال من الظواهر التي تعاني منها كثير من الدول وخاصة دول العالم الثالث، وجمهورية مصر العربية من ضمن هذه الدول التي تواجهها كثير من التحديات الاجتماعية والاقتصادية واتساع دائرة الفقر مما ساعد علي انتشار ظاهرة عمالة الأطفال.

واعترافا بأهمية مواجهة هذه الظاهرة التي تعوق برامج التنمية ببلدنا فقد صدقت مصر في يوليو ١٩٩٠ علي الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل التي تقر **المادة رقم ٣٢** منها بحق الطفل في "**حمايته من الاستغلال الاقتصادي ومن أداء أي عمل يرجح أن يكون خطيراً أو يمثل إعاقة لتعليم الطفل، أو أن يكون ضاراً بصحة الطفل أو بنموه البدني أو العقلي أو الروحي أو المعنوي أو الاجتماعي**".

كما تلزم المادة نفسها الدول الأطراف فى الاتفاقية باتخاذ الإجراءات التشريعية والإدارية والاجتماعية والتربوية اللازمة التي تكفل تنفيذ هذه المادة وبوجه خاص بما يلي:-

١. تحديد عمر أدنى للالتحاق بالعمل.
٢. وضع نظام مناسب لساعات العمل وظروفه .
٣. فرض عقوبات أو جزاءات أخرى مناسبة لضمان تنفيذ هذه المادة بفعالية.

حيث يجب على كل مجتمع أن يوفر لأطفاله دون أي مبررات حقوقهم في الرعاية الصحية والاجتماعية والنفسية والتعليمية والاقتصادية، وأن يعمل بلا كلل لوقف الإيذاء والعنف ضدهم.

تعرضت الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل كذلك في عدة أحكام أخرى لمعاملة الأطفال العاملين، بما في ذلك الحق الذي تضمنه الدولة في انتفاع الطفل العامل بـ"**مؤسسات علاج الأمراض وإعادة التأهيل الصحي والتعليم الابتدائي الإلزامي المجاني، والراحة ووقت الفراغ وتحظر الاتفاقية تعرض أي طفل للتعذيب أو لغيره من المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة** ".

وقد اعتمدت منظمة العمل الدولية الاتفاقية رقم ١٨٢ في يونيو ١٩٩٩ وهي الاتفاقية الخاصة بأسوأ أشكال عمل الأطفال، والتي تلزم الدول الأطراف فيها "**باتخاذ إجراءات فورية وفعالة لضمان حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والقضاء عليها**".

١- أهمية الدراسة:

أصبحت عمالة الأطفال تحظى باهتمام واسع من المجتمع المصري لخطورتها وانعكاساتها السلبية على الأسرة والمجتمع ولما لها من آثار وخيمة على نمو الطفل وتطوره وتقدمه وخاصة الأطفال الذين يعملون في المنشآت الصناعية والخدمية الصغيرة و ما تحتويه من خطورة صحية كبيرة على الأطفال خاصة الصناعات التي تتطلب درجات عالية من الحرارة كصناعة الزجاج ومحلات كي الملابس والصناعات الكيماوية مثل صناعة مواد التنظيف والتي يتعرض فيها الطفل لأمراض الحساسية كما أن الطفل يعمل ساعات عمل كثيرة بالإضافة الي أنه غالبًا ما يتعرّض للإيذاء النفسي والعضوي لتعرضه لكثير من الضرب والإهانة بالإضافة الي الإهمال والفقر والحرمان من الرعاية الأسرية و تعرضه أيضا لمخاطر الطرق والمواصلات والإرهاق الجسماني المستمر. ولعل أسوأ أشكال العنف هو الذي يقع ضد الأطفال العاملين بالمنشآت فهي تعد عمالة رخيصة حيث أن صاحب العمل يفضل الطفل العامل كي يتهرب من الشروط والالتزامات المتمثلة في التأمين الاجتماعي والضرائب، بالإضافة إلى أن الأطفال هم أكفأ في القيام بالأعمال اليدوية والنظافة وخدمة العاملين.

ومما يؤكد أهمية الدراسة أن نتائج مسح العمالة بالعينة أظهرت انه قد زادت معدلات عمالة الأطفال (٦- ١٤ سنة) من حوالي ١٠,٣% من إجمالي السكان بالجمهورية لهذه الفئة العمرية في عام ١٩٧٤ الي ١٠,٧% في عام ١٩٧٩ ثم ارتفعت الي ١٥,٦% في عام ١٩٨٤ ثم بدأت هذه المعدلات تتناقص منذ عام ١٩٨٨ حيث بلغت ١٢,٢% ثم انخفضت مرة أخرى انخفاض شديد في عام ٢٠٠٠ حيث بلغت معدلات عمالة الأطفال في مصر ١,٧% فقط من أجمالي سكان الجمهورية لنفس الفئة العمرية (انظر الشكل التالي).

تطور معدلات عمالة الأطفال خلال الفترة (١٩٧٤ – ٢٠٠١)

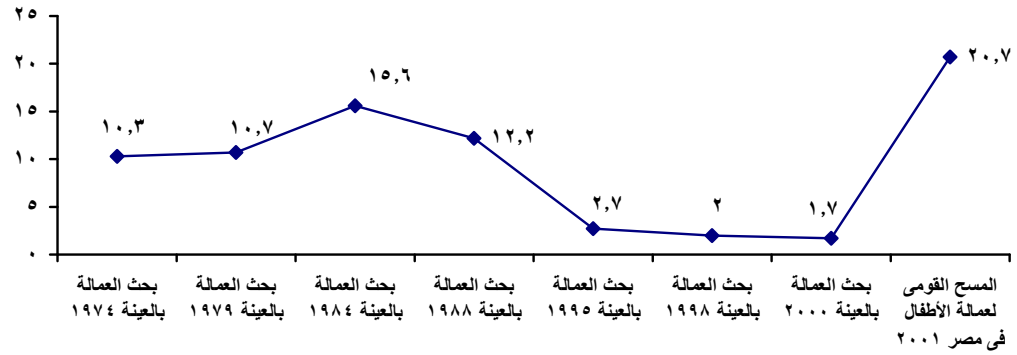

ملحوظة:

معدلات عماله الأطفال عبارة عن= عدد الأطفال العاملين(٦-١٤سنه) مارس٢٠٠١ X ١٠٠
عدد السكان (٦-١٤سنه) مارس ٢٠٠١

- **تم حساب عدد السكان في مارس سنه ٢٠٠١ باستخدام معدلات النمو الأسية واخذ سكان تعداد ١٩٩٦ كسنه أساس.**
- **حسبت فئة العمر ٦-١٤سنه للسكان باستخدام مضروبات اسبراج لفك الفئات العمرية إلي أحادي السن.**

أدي هذا التناقص الملفت للنظر والمستمر فى معدلات عمالة الأطفال فى مصر الي التشكيك فى دقه هذه الأرقام مما استوجب ضرورة عمل بحث ميدانى متخصص لعمالة الأطفال للوقوف علي الحجم الحقيقي لهذه المشكلة والأسباب التي ورائها وهو ما تم فعلا حيث قام المجلس القومي للأمومة والطفولة بالتعاون مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء فى مارس عام ٢٠٠١ بإجراء مسح قومي لعمالة الأطفال شمل هذا المسح جميع محافظات الجمهورية عدا محافظات الحدود واشتمل هذا المسح على استمارة خاصة بالطفل العامل تستوفى منه شخصيًا نظرًا لأن رب الأسرة فى مسح العمالة بالعينة الذى يجرى سنوياً بواسطة الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء قد يميل فى الكثير من الأحيان الى عدم ذكر بيانات عن أطفاله العاملين.

٢-مشكلة الدراسة والهدف منها:

من واقع نتائج المسح القومى لعمالة الأطفال فى مصر ٢٠٠١ اتضح ان:

أ- هناك ٢,٧٦ مليون طفل عامل للفئة العمرية (٦-١٤سنة) فى مصر يمثلون حوالي ٢١% من جملة السكان (٦-١٤سنة) لنفس العام ، ومن هنا يمكن أن نستخلص ان ظاهره عماله الأطفال فى مصر لا تتجه الى الانحسار كما عكست ذلك نتائج مسح العمالة بالعينة بل تتجه الى التزايد .

ب- أظهرت نتائج المسح أن ٣٢% من إجمالي الأطفال العاملين بالمنشآت بجمهورية مصر العربية كانوا من قاطني المحافظات الحضرية (القاهرة، الإسكندرية، بورسعيد، السويس) ومن المعروف ان الأطفال العاملين بالمنشآت هم الأطفال الأكثر عرضة لمخاطر العمل عن غيرهم من الأطفال لذلك تقوم هذه الدراسة باستعراض و دراسة مدى التزام المنشآت المستخدمة لعمالة الأطفال بتطبيق ما تضمنه قانون عمالة الأطفال (بأجر داخل المنشآت) في المحافظات محل الدراسة.

٣- مصدر البيانات ومنهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة بصفة أساسيه علي بيانات المسح القومي لعمالة الأطفال الذي اجري في مارس عام ٢٠٠١ وكذلك البيانات النهائية للتعداد العام لسنة ١٩٩٦، بالإضافة الي المواد القانونية المتعلقة بعمالة الأطفال.

تعتمد الدراسة علي التحليل الوصفي لبيانات المسح القومي لعمالة الأطفال بمصر مارس/ ٢٠٠١.

٤- تنظيم الدراسة:

يشمل الفصل الأول علي المقدمة وأهمية الدراسة ثم مشكلة الدراسة ومصدر البيانات والمنهجية وتنظيم الدراسة.

يحتوي الفصل الثاني علي مدى تطبيق ما تضمنته تشريعات عمالة الأطفال فى المنشآت المستخدمة للأطفال اقل من ١٥ سنة بالمحافظات الحضرية من واقع نتائج المسح القومي لعمالة الأطفال بمصر ٢٠٠١، ثم الفصل الثالث الذي يحتوي علي ملخص الدراسة وبعض التوصيات.

الفصل الثاني

مدى تطبيق ما تضمنته تشريعات عمالة الأطفال فى المنشآت المستخدمة للأطفال اقل من ١٥ سنة بالمحافظات الحضرية من واقع نتائج المسح القومي لعمالة الأطفال بمصر ٢٠٠١.

على الرغم من أن المشرع المصري اهتم بالطفل العامل، وكفل له الحماية وتوفير الظروف المناسبة له لتنمية ملكاته الفكرية، إلا أن الواقع مختلف كلياً عن اللوائح والقوانين فصاحب العمل في كل الأحوال لا يلتزم بهذه القوانين بل قد يمارس أفظع أنواع العنف مع هؤلاء الأطفال.

ففي مصر صدرت القوانين التالية:

١-القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٠٩ الذي حدد الظروف الخاصة بعمل الأطفال في صناعات معينة.

٢- القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٢ الذي جعل عمل الأطفال في الصناعات الأولية يبدأ من سن ٩ سنوات.

٣- القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ الذي رفع الحد الأدنى لدخول الأطفال سوق العمل إلي ١٢ سنة.

٤-القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٧١ الذي رفع الحد الأدنى لدخول الأطفال سوق العمل إلي ١٥ سنة.

٥- القانون العمل رقم ١٣٧ لسنه ٨١ الذي يحرص علي الحماية للأطفال العاملين حتى عمر ١٧ سنة بعد أن كان ١٥ سنة.

٦- القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ الذي أكد علي حماية وتنظيم عمالة الأطفال.

ومما سبق يمكننا تلخيص تشريعات عمالة الأطفال بمصر في ثلاث نقاط أساسية هي:

١-وجود حد أدنى لعمر الأطفال عند دخول سوق العمل حيث:

أ- يمنع القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ عمل أو تدريب الأطفال أقل من ١٢ سنة.

ب-يحظر تشغيل الأطفال قبل بلوغهم أربع عشرة سنة ميلادية كاملة ، كما يحظر تدريبهم قبل بلوغهم أثني عشرة سنة ميلادية (مادة ٦٤ من قانون الطفل رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦).

جـ- تبين اللائحة التنفيذية نظام تشغيل الأطفال والظروف والشروط والأحوال التي يتم فيها التشغيل ، وكذلك الأعمال والحرف والصناعات التي يعملون بها وفقا لمراحل السن المختلفة(مادة ٦٥ من قانون الطفل رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦).

٢-قواعد وشروط صحية منها:

أ- توفير شهادة طبية للطفل العامل بالمنشاة توضح انه لا يحمل أمراضا ولديه القدرة الجسمانية على العمل (قرار رقم ١٤ لوزارة القوى العاملة لسنه ١٩٨٢).

ب- مرور الطبيب مرة على الأقل كل عام للتأكد من صحة وسلامة وقدرة الأطفال على العمل (قرار رقم ١٤ لوزارة القوى العاملة لسنه ١٩٨٢).

ج- توفر صندوق الإسعافات الأولية في المنشأة (قرار رقم ١٤ لوزارة القوى العاملة لسنه ١٩٨٢).

د- علي كل صاحب عمل تقديم لكل طفل عامل لديه كوب من اللبن لا يقل عن ٢٠٠ جرام يوميا (قرار رقم ١٤ لوزارة القوى العاملة لسنه ١٩٨٢).

٣- قواعد و ظروف إداريه وهي تشتمل علي:

أ- يلتزم كل صاحب عمل يستخدم طفلا دون السادسة عشرة بمنحه بطاقة تثبت انه يعمل لديه وتلصق عليها صورة الطفل، وتعتمد من مكتب القوي العاملة وتختم بخاتمه (مادة ٦٧ من قانون الطفل رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦) .

ب- يلتزم صاحب العمل بتحرير كشف بأسماء الأحداث الذين يستخدمهم مبينا به أسماء الأحداث وسنهم وتاريخ استخدامهم.

ج- يجب أن تعلق نسخة من هذا الكشف في مكان واضح بالمنشأة (مادة ٣ من قرار وزير القوي العاملة والتدريب رقم ١٤ لسنة ١٩٨٢).

د- لا يجوز تشغيل الطفل أكثر من ست ساعات في اليوم الواحد.

هـ- يجب أن تتخلل ساعات العمل فترة راحة أو أكثر لتناول الطعام والراحة لا تقل في مجموعها عن ساعة واحدة على الأقل، وتحدد هذه الفترة او الفترات بحيث لا يشتغل الطفل أكثر من أربع ساعات متصلة .

و- يحظر تشغيل الأطفال ساعات عمل إضافية أو تشغيلهم في أيام الراحة الأسبوعية أو العطلات الرسمية .

ز- في جميع الأحوال لا يجوز تشغيل الأطفال بين الساعة الثامنة مساءا والسابعة صباحا (مادة ٦٦ من قانون الطفل رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦).

ح- ممنوع عمل الأحداث بين الساعة السادسة مساء والسابعة صباحا (مادة ١٤٦ من قانون العمل).

ط- يجب منح الأطفال العاملين يوم راحة أسبوعيا.

ى-علي صاحب العمل أن يسلم الطفل نفسه أو أحد والديه أجره أو مكافآته وغير ذلك مما يستحقه،ويكون هذا التسليم مبرئا لذمته (مادة ٦٩ من قانون الطفل رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦).

وسوف نعرض في هذه الدراسة ما توفره بيانات المسح القومي لعمالة الأطفال في مصر ٢٠٠١ بالنسبة للمحافظات الحضرية فيما يتعلق بالبنود سابقة الذكر والتي شرعها المشرع المصري للأطفال العاملين بأجر الذين يعملون بصفة خاصة داخل المنشآت.

١- <u>الحد الأدنى لسن دخول الأطفال سوق العمل:</u>

يمنع قانون ١٣٧ لسنة ١٩٨١ عمل أو تدريب الأطفال الذين يقل عمرهم عن ١٢ سنة ورفع القانون رقم ١٢ لسنه ١٩٩٦ هذا العمر إلي أقل من ١٤ سنة، ومع ذلك فقد أسفرت بيانات المسح القومي لعماله الأطفال في مصر ٢٠٠١ على إن هناك ٧٧٠٠٠ طفل يعمل في المنشأت بالمحافظات الحضرية قبل بلوغ سن ١٢ سنه ويشكلون ٧٤,١% من جملة الأطفال العاملين (٧١,٨% منهم ذكور مقابل ٨٦,٧% إناث) وان ٢٦٩١٣ من الأطفال يعملون في فئة العمر من ١٢-١٤ سنة يمثلون حوالي ٢٦% فقط من جملة الأطفال العاملين (٢٨,٢% ذكور، ١٣,٣% إناث) بمعني أن حوالي ٧٥% من جملة الأطفال العاملين في المنشات بالمحافظات الحضرية بدءوا العمل قبل بلوغهم من العمر ١٢ سنة وهو ما يمنعه القانون. (انظر جدول(١) وشكل (١)).

جدول(١) عدد الأطفال العاملين في المنشآت بالمحافظات الحضرية والتوزيع النسبي لهم حسب فئات العمر والنوع

المسح القومي لعمالة الأطفال في مصر ٢٠٠١

السن عند بدء العمل بالمنشاة	التوزيع النسبي لعدد الأطفال العاملين		
	ذكور	إناث	جملة
اقل من ١٢ سنه	٧١,٨	٨٦,٧	٧٤,١
١٢-١٤	٢٨,٢	١٣,٣	٢٥,٩
الإجمالى %	١٠٠	١٠٠	١٠٠
عدد الأطفال العاملين	٩١٠٥٣	١٢٨٦٠	١٠٣٩١٣
متوسط السن عند بدء العمل	١٠,٣	٩,٢	١٠,٢

شكل (١) التوزيع النسبي لعدد الأطفال العاملين بالمنشآت في المحافظات الحضرية حسب فئات العمر والنوع

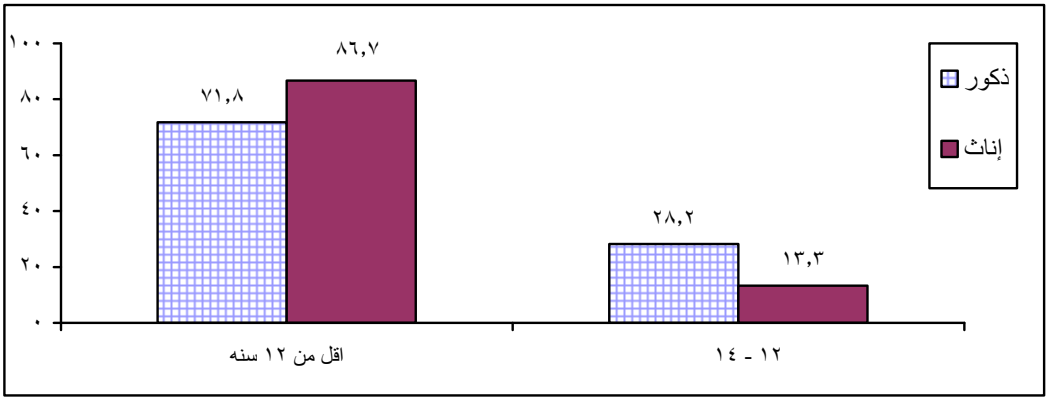

٢- الشروط الصحية:

ينص القرار رقم ١٤ لوزارة القوى العاملة لسنه ١٩٨٢ على الآتى:

أ- توفير شهادة طبية للطفل العامل بالمنشاة توضح انه لا يحمل أمراضا ولديه القدرة الجسمانية على العمل.

ب- ضرورة مرور طبيب مرة واحدة على الأقل كل عام للتأكد من سلامة الأطفال العاملين وخلوهم من الأمراض واستمرار قدرتهم الجسمانية على أداء أعمالهم.

ج- تواجد صندوق للإسعافات الأوليه داخل كل منشأه تستخدم أطفال .

د- تقديم كوب لبن يومياً لكل طفل عامل بالمنشاة لا يقل وزنها عن ٢٠٠ جرام صافى.

وفيما يلي سنعرض مدي التزام المنشآت المستخدمة لعمالة الأطفال للمواد التشريعية سابقة الذكر.

بالنسبة لتوفير شهادة طبية للطفل العامل بالمنشاة توضح انه لا يحمل أمراضا ولديه القدرة الجسمانية على العمل أفاد حوالي ٩٩,٥% من الأطفال العاملين في المنشآت بالمحافظات الحضرية بعدم طلب هذه الشهادة عند تقدمهم للعمل لثبات خلوهم من الأمراض وقدرتهم الجسمانية على العمل وهذا ما يكفله لهم قرار رقم ١٤ لوزارة القوى العاملة لسنه ١٩٨٢ بينما أفاد ٠,٦% فقط من الأطفال العاملين بالمنشآت الذكور بطلب هذه الشهادة منهم أما بالنسبة للأطفال الإناث فقد أفدن جميعهن بعدم طلب هذه الشهادة منهن عند التحاقهن بالعمل (انظر جدول (٢)).

جدول(٢) التوزيع النسبي للأطفال العاملين داخل المنشآت بالمحافظات الحضرية (٦ -١٤سنه) طبقا للنوع وبعض البنود الواردة بقانون الطفل العامل بالمنشاة

المسح القومي لعمالة الأطفال بمصر ٢٠٠١

البند	التوزيع النسبي لعدد الأطفال العاملين		
	ذكور	إناث	جملة
عدم إحضار شهادة صحية عند بداية العمل	٩٩,٤	١٠٠	٩٩,٥
عدم مرور طبيب للكشف مرة علي الأقل كل سنة	٩٩,٤	١٠٠	٩٩,٥
عدم توافر صندوق للإسعافات الأولية بالمنشاة	٥٤,٧	٥٥,٦	٥٤,٨
عدد الأطفال العاملين	٩١٠٥٣	١٢٨٦٠	١٠٣٩١٣

- كذلك بالنسبة لمرور الطبيب مرة واحدة كل عام على الأقل للتأكد من صحة وسلامة وقدرة الأطفال على العمل فقد تبين من واقع نفس الجدول إن ٩٩,٤% من الأطفال الذكور العاملين بالمنشآت وجميع الأطفال الإناث قد أفادوا بعدم وجود مثل هذه الخدمة الطبية التي نص عليها نفس القرار سابق الذكر.
- وبالسؤال عن مدى توفر صندوق الإسعافات ألاوليه في المنشأة فمن نفس الجدول نجد انه قد أفاد ٥٤,٨% من إجمالي الأطفال العاملين بالمنشآت لعدم وجود مثل لهذه الصناديق في منشآتهم(٥٤,٧% للذكور، ٥٥,٦% للإناث).
- وبالسؤال عن مدي تقديم كوب من اللبن لا تقل عن ٢٠٠ جرام يوميا فمن الجدول رقم (٣) نجد انه قد أفاد حوالي ٦٩% من إجمالي الأطفال العاملين بالمنشآت أفادوا بعدم تقديم لهم هذا الكوب من اللبن (٧٣,٤% من الذكور مقابل ٣٦% من الإناث) وان ٢٣,٧% أفاد بالإيجاب (حوالي ٢٠% فقط من الذكور مقابل ٥٢% من الإناث) وان ٧,٥% أجابوا بأنهم يحصلوا علي هذا الكوب أحيانا(انظر شكل (٢)).

جدول(٣) التوزيع النسبي للأطفال العاملين داخل المنشآت (٦ -١٤)
طبقا للنوع ومدي حصولهم علي كوب من اللبن لا تقل عن ٢٠٠ جرام يوميا
المسح القومي لعمالة الأطفال بمصر ٢٠٠١

مدي تقديم كوب من اللبن لا تقل عن ٢٠٠ جرام يوميا	التوزيع النسبي لعدد الأطفال العاملين		
	ذكور	إناث	جملة
نعم	١٩,٧	٥٢	٢٣,٧
لا	٧٣,٤	٣٦,١	٦٨,٨
أحيانا	٦,٩	١١,٩	٧,٥
عدد الأطفال العاملين	٩١٠٥٣	١٢٨٦٠	١٠٣٩١٣

شكل (٢) التوزيع النسبي للأطفال العاملين داخل المنشآت (٦ -١٤)
طبقا للنوع وحصولهم علي كوب من اللبن لا تقل عن ٢٠٠ جرام يوميا

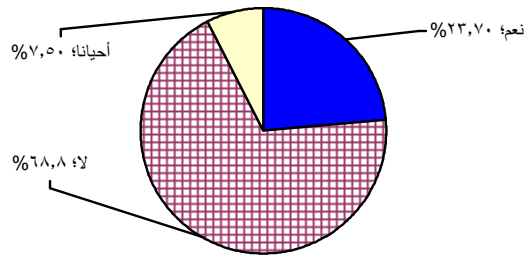

٣-القواعد والإجراءات الإدارية:

طبقا لقانون العمل لسنة ١٩٨١هناك إجراءات إداريه وردت بالقانون مطلوب توافرها للطفل العامل داخل المنشاة وقد تم السؤال فى المسح القومى لعمالة الأطفال فى مصر ٢٠٠١ كل طفل عامل بالمنشآت عن مدى توفر مثل هذه الإجراءات الإدارية التي يتطلبها القانون وقد كانت الإجابات كما يلي:

أ- بالنسبة لمدى وجود بطاقة عمل للطفل (كارنيه):

عكست البيانات الواردة في الجدول رقم (٤) إن ٩٩,٥% من جملة الأطفال العاملين بالمنشات بالمحافظات الحضرية ليس لديهم هذه البطاقات (٩٩,٤% للذكور ، ١٠٠% للإناث) وهو ما يمنعه القانون(مادة ٦٧ من قانون الطفل رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦) وأفاد ٠,٦% فقط من الأطفال الذكور العاملين فى المنشآت ان لديهم مثل هذه البطاقة.

جدول (٤) نسبة الأطفال العاملين (٦-١٤) داخل المنشآت طبقا لمدي توافر بطاقة عمل والمشتملة على اسم وصورة الطفل العامل التي يعمل بها حسب النوع

المسح القومي لعمالة الأطفال فى مصر، ٢٠٠١

مدي توافر بطاقة عمل	التوزيع النسبي لعدد الأطفال العاملين		
	ذكور	إناث	جملة
لديهم بطاقة العمل	٠,٦	٠,٠	٠,٥
ليس لديهم بطاقة العمل	٩٩,٤	١٠٠,٠	٩٩,٥
الجملة	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
عدد الأطفال العاملين	٩١٠٥٣	١٢٨٦٠	١٠٣٩١٣

ب- مدى توفر كشوف بالمنشاة مسجل عليها أسماء وأعمار وتاريخ بداية العمل ونوعه للأطفال العاملين بها ووضعها في مكان ظاهر بالمنشأة:

تشير البيانات الواردة في جدول (٥) أن ٤,٥ % فقط من اجمالى الأطفال العاملين بالمنشآت بالمحافظات الحضرية قد أفادوا بوجود هذه القائمة المطلوبة، بلغت هذه النسبة ٤,٦% بين إجابات الأطفال العاملين الذكور مقابل ٣,٩% بين الأطفال الإناث العاملات بينما أفاد ٧٦% من هؤلاء الأطفال بعدم وجود هذه الكشوف بالمنشأة (٧٥% للذكور، ٨١% للإناث) وان حوالي ٢٠% من الأطفال أجاب بعدم معرفته بمدي وجود او عدم وجود هذه الكشوف (انظر الشكل رقم (٣)).

جدول (٥) نسبة الأطفال العاملين بالمنشآت (٦ -١٤) طبقا للنوع و مدي وجود كشف بأسماء الأطفال معلق فى مكان ظاهر بالمنشاة

المسح القومي لعمالة الأطفال في مصر، ٢٠٠١

مدي وجود كشف بأسماء الأطفال العاملين بالمنشاة معلق في مكان ظاهر	التوزيع النسبي لعدد الأطفال العاملين		
	ذكور	إناث	جملة
نعم يوجد كشف بالأسماء	٤,٦	٣,٩	٤,٥
لا يوجد كشف بالأسماء	٧٥,٣	٨٠,٥	٧٦,٠
لا اعرف	٢٠,١	١٥,٦	١٩,٥
الجملة	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
عدد الأطفال العاملين	٩١٠٥٣	١٢٨٦٠	١٠٣٩١٣

شكل (٣) نسبة الأطفال العاملين بالمنشآت (٦ -١٤) حسب مدي وجود كشف بأسماء الأطفال معلق فى مكان ظاهر

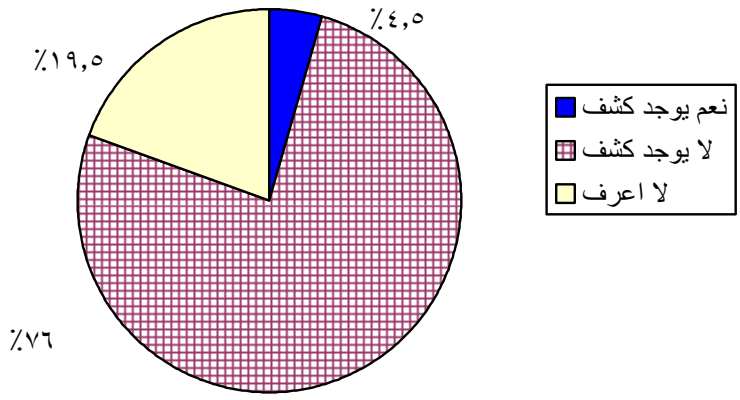

جـــ-عدد ساعات العمل اليومية بالمنشاة:

بموجب القانون لا يجوز تشغيل الطفل أكثر من ست ساعات في اليوم الواحد تتخللها ساعة على الأقل للراحة وبسؤال الأطفال العاملين عن عدد ساعات العمل اليوميـــة بالمنشـــاة فقد أظهرت بيانات جدول (٦) أن ٧٩,٤% من جملة الأطفال يعملون لمدة تصـــل إلـــي ســـبع ساعات أو قد تزيد عن السبع ساعات يوميا والجدير بالذكر ان حـــوالي ٦٧ % مـــن جملـــة الأطفال الذين يبلغون من العمر اقل من ١٢ سنة والذي يمنع القانون عملهم او مجرد تـــدريبهم نجد أنهم يعملون ولمدة تصل إلي سبع ساعات أو قد تزيد عن السبع ساعات يوميا وهو الأمر الذي يجعلنا نسارع بالنداء إلي متخذي القرار بوضع الخطط والاستراتيجيات للحد مـــن هـــذه الظاهرة وان ٨٣,٨ % من إجمالي الأطفال في فئة العمر من ١٢-١٤ سنة تمتـــد ســـاعات عملهم إلي سبع ساعات أو قد تزيد عن السبع ساعات يوميا، وهذا الأمـــر مخـــالف للقـــانون. (انظر شكل (٤))

جدول (٦) التوزيع النسبي للأطفال العاملين بالمنشآت (٦ -١٤سنه)

حسب عدد ساعات العمل في اليومالمسح القومي لعمالة الأطفال في مصر، ٢٠٠١

عدد ساعات العمل في اليوم	فئات السن للأطفال العاملين بالمنشات		
	اقل من ١٢ سنة	١٢-١٤	جملة
من ساعة الي ٦ ساعات	٣٣,٢	١٦,٢	٢٠,٦
٧ ساعات او أكثر	٦٦,٨	٨٣,٨	٧٩,٤
الجملة	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
عدد الأطفال العاملين	٧٧٠٠٠	٢٦٩١٣	١٠٣٩١٣

شكل (٤) التوزيع النسبي للأطفال العاملين بالمنشآت (اقل من ١٢ سنة)

حسب عدد ساعات العمل في اليوم

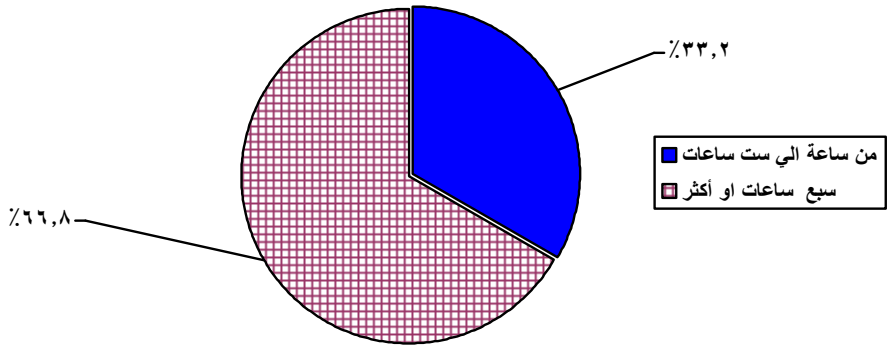

د- العمل بالمنشاة بعد السادسة مساءاً:

بموجب القانون ممنوع عمل الأطفال بين الساعة السادسة مساءاً والسابعة صباحاً (مادة ١٤٦ من قانون العمل)، وبسؤال الأطفال العاملين في المنشآت عن عدد ساعات العمل الإضافية التي يعملونها بعد الساعة السادسة مساءاً فقد وجد وكما يظهر من البيانات الواردة بالجدول رقم (٧) انه وبصفة عامة هناك حوالي ٤٦% من إجمالي الأطفال العاملين تمتد فترة عملهم إلى ما بعد السادسة مساء بحوالى أربع ساعات أو أكثر وهو ما يمنعه القانون حيث نص القانون علي ألا يجوز ان يشتغل الطفل أكثر من أربع ساعات متصلة ومع ذلك نجد ان تصل هذه النسبة إلي حوالي ٤٨% بين الذكور مقابل حوالي ٣٤% بين الإناث العاملات وكذلك أفاد حوالي ٢١% من جملة الأطفال العاملين بأنهم يعملون لمدة ساعتين بعد الساعة السادسة مساءا منهم حوالي ٤٠% من الإناث يعملن بعد الساعة السادسة مساءا بساعتين مقابل حوالي١٩% من الذكور، وكانت اقل نسبة ١١,٩% بين الأطفال العاملين بالمنشآت الذين يعملون ساعة واحده بعد السادسة وتنخفض هذه النسبة بين الذكور قليلا مقارنة بالإناث (١١,٧% ، ١٣,٤% علي التوالي).

جدول (٧) التوزيع النسبي للأطفال العاملين بالمنشآت (٦ -١٤سنه)

طبقا للنوع وعدد ساعات العمل بعد الساعة السادسة مساءا

المسح القومي لعمالة الأطفال في مصر ٢٠٠١

عدد ساعات العمل بعد الساعة السادسة مساءا	التوزيع النسبي لعدد الأطفال العاملين بالمنشات		
	ذكور	إناث	الجملة
ساعة واحدة	١١,٧	١٣,٤	١١,٩
ساعتان	١٩,٢	٣٩,٧	٢١,٢
ثلاثة ساعات	٢١,٥	١٣,١	٢٠,٧
أربعة ساعات أو أكثر	٤٧,٥	٣٣,٨	٤٦,٢
الجملة	١٠٠	١٠٠	١٠٠
عدد الأطفال العاملين بالمنشات	٩١٠٥٣	١٢٨٦٠	١٠٣٩١٣

هـ-فترات الراحة أثناء العمل:

أوجبت المادة ٦٦ من قانون الطفل رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ أن تتخلل ساعات العمل فترة راحة أو أكثر لتناول الطعام والراحة لا تقل في مجموعها عن ساعة واحدة على الأقل أثناء فترة العمل وبسؤال الأطفال عن وجود فترات راحة أثناء فترة العمل فكانت النتيجة كما أظهرتها البيانات الواردة في الجدول رقم (٨) ان هناك ٨٢,٢% من الأطفال العاملين بالمنشآت يحصلون على راحة يوميه أثناء فترة العمل وتزيد نسبة الأطفال العاملين الذكور

الذين يحصلون على راحة يوميه الى ٨٣,٧% بينما تنخفض بالنسبة للإناث العاملات اللائي يحصلن على راحة يوميه الى ٧١,٤% فقط مما يؤكد أن الإناث يعملن تحت ظروف اشد قسوة من تلك التي يعمل فيها الذكور.

جدول (٨) التوزيع النسبي للأطفال العاملين بالمنشآت (٦ - ١٤سنه)
حسب النوع ومدي حصولهم علي فترات للراحة أثناء فترة العمل
المسح القومي لعمالة الأطفال في مصر، ٢٠٠١

مدي وجود فترات للراحة أثناء العمل	التوزيع النسبي لعدد الأطفال العاملين بالمنشات		
	ذكور	إناث	الجملة
نعم يوجد فترات للراحة أثناء فترة العمل	٨٣,٧	٧١,٤	٨٢,٢
لا يوجد فترات للراحة أثناء فترة العمل	١٦,٣	٢٨,٦	١٧,٨
الجملة	١٠٠	١٠٠	١٠٠
عدد الأطفال العاملين بالمنشات	٩١٠٥٣	١٢٨٦٠	١٠٣٩١٣

و- مدة فترات الراحة أثناء العمل:

كفل القانون للطفل العامل الحصول علي فترة راحة او عدة فترات للطعام والراحة حيث نص علي أن تتخلل ساعات العمل فترة أو أكثر لتناول الطعام والراحة لا تقل في مجموعها عن ساعة واحدة على الأقل أثناء فترة العمل. تعكس البيانات الواردة بالجدول رقم (٩) ان هناك اختلاف فى مدة الراحة التي يحصل عليها الأطفال العاملين بالمنشأت بالمحافظات الحضرية حيث يحصل حوالي٣٥% منهم علي مدة اقل من ساعة للراحة وهو ما يمنعه القانون وان ٥٥,٤% منهم يحصل علي فترة راحة من ساعة الي أقل من ساعتين وان حوالي ١٠% فقط منهم يحصلون على راحة لمدة ساعتين أو أكثر يوميا .جدول (٩) التوزيع النسبي للأطفال العاملين بالمنشآت (٦ -١٤).

جدول (٩) عدد الأطفال العاملين بالمنشآت (٦ - ١٤سنه) و التوزيع النسبي لهم
طبقا للنوع ومدة فترات الراحة أثناء العمل
المسح القومي لعمالة الأطفال في مصر ٢٠٠١

مدة فترة الراحة أثناء العمل	التوزيع النسبي لعدد الأطفال العاملين بالمنشات		
	ذكور	إناث	الجملة
أقل من ساعة	٣٧,١	١٦,٧	٣٤,٩
من ساعة الي أقل من ساعتين	٥٤,٧	٦١,٢	٥٥,٤
ساعتين أو أكثر	٨,٢	٢٢,١	٩,٧
الجملة	١٠٠	١٠٠	١٠٠
عدد الأطفال العاملين بالمنشات	٩١٠٥٣	١٢٨٦٠	١٠٣٩١٣

ز-الراحة الأسبوعية:

يكفل القانون للطفل العامل وجود يوم راحة أسبوعية (مادة ٦٦ من قانون الطفل رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦) ومع ذلك تعكس البيانات الواردة بالجدول رقم (١٠) ان ٨٢% من إجمالي الأطفال العاملين تتوفر لهم هذه الراحة الأسبوعية (حوالي٨٣% بين الذكور مقابل ٧٦% فقط بين الإناث) أي أن حوالي ٢٠% من الإناث اللاتي يعملن في المنشات بالمحافظات الحضرية لا يحصلن علي أجازة أسبوعية من عملهن مطلقا الأمر الذي يؤكد ماسبق ذكره من أن الإناث يعملن تحت ظروف قاسية وهذا يوضح مدى العنف ضد الأطفال العاملين وخاصة الإناث حيث يعملن بصفه مستمرة ودون الحصول على أي أجازة أسبوعية.

جدول (١٠) عدد الأطفال العاملين بالمنشآت (٦ -١٤سنه) و التوزيع النسبي لهم طبقا للنوع ومدي وجود راحة أسبوعية

المسح القومي لعمالة الأطفال في مصر ٢٠٠١

الراحة الأسبوعية	التوزيع النسبي لعدد الأطفال العاملين بالمنشات		
	ذكور	إناث	الجملة
نعم يوجد راحة أسبوعية	٨٢,٩	٧٦,٢	٨٢,١
لا يوجد راحة أسبوعية	٧,١	١٩,٧	٨,٦
يوجد راحة أسبوعية في بعض الأحيان	١٠	٤,١	٩,٣
الجملة	١٠٠	١٠٠	١٠٠
عدد الأطفال العاملين بالمنشات	٩١٠٥٣	١٢٨٦٠	١٠٣٩١٣

ح-مدى حصول الطفل على أجره بنفسه:

من ضمن الإجراءات الإدارية التى يتطلبها القانون ضرورة إعطاء الطفل أجره شخصيا كمحاولة من المشرع فى توفير استفادة الطفل لأكبر قدر من أجره.

يوضح جدول (١١) انه وبصفه عامه يحصل حوالى ٩٨% من إجمالي الأطفال العاملين بالمنشآت على أجرهم بأنفسهم. علما بأن هذه النسبة تصل الى٩٨,٢ % بالنسبة للذكور وترتفع الي ١٠٠% بالنسبة للإناث.

جدول (١١) عدد الأطفال العاملين بالمنشآت (٦ -١٤سنه) و التوزيع النسبي لهم طبقا للنوع ومدي حصول الطفل علي أجره بنفسه

المسح القومي لعمالة الأطفال في مصر ٢٠٠١

مدي حصول الطفل علي أجره بنفسه	التوزيع النسبي لعدد الأطفال العاملين بالمنشات		
	ذكور	إناث	الجملة
نعم أحصل علي اجري بنفسي	٩٨,٢	١٠٠	٩٨,٣
لا أحصل علي اجري بنفسي	١,٨	٠,٠	١,٧
الجملة	١٠٠	١٠٠	١٠٠
عدد الأطفال العاملين بالمنشات	٩١٠٥٣	١٢٨٦٠	١٠٣٩١٣

وكان هناك سؤال عن مدى استفادة الطفل العامل من أجره وهل يستبقى جزء منه له شخصيا أم تحصل الاسرة عليه وقد كان من الغريب أن نجد تساوت نسبة من يحتفظوا بأجرهم كاملا دون أي نقص منه مع نسبة من لا يحتفظوا نشئ من أجرهم علي الإطلاق حيث بلغت هذه النسبة حوالي ٢٩% لكل من الفئتين و اختلفت باقي النسب بين كل من الذكور والإناث (انظر جدول رقم(١٢)).

جدول (١٢) عدد الأطفال العاملين بالمنشآت (٦ -١٤سنه) و التوزيع النسبي لهم طبقا للنوع ومدي احتفاظ الطفل بأجره

المسح القومي لعمالة الأطفال في مصر ٢٠٠١

مدي احتفاظ الطفل بأجره كاملا	التوزيع النسبي لعدد الأطفال العاملين بالمنشات		
	ذكور	إناث	الجملة
احتفاظ الطفل بأجره كاملا	٢٧,٣	٥٩,٦	٢٨,٧
احتفاظ الطفل بثلاث أرباع أجره	٦,٢	٠,٠	٥,٩
احتفاظ الطفل بنصف أجره	١٨,٦	٠,٠	١٧,٨
احتفاظ الطفل بربع أجره	١٨,٤	٢٠,٢	١٨,٥
لا يحتفظ الطفل بشيء من أجره مطلقا	٢٩,٥	٢٠,٢	٢٩,١
الجملة	١٠٠	١٠٠	١٠٠
عدد الأطفال العاملين بالمنشات	٩١٠٥٣	١٢٨٦٠	١٠٣٩١٣

الفصل الثالث

ملخص الدراسة وبعض التوصيات

١. ملخص الدراسة:

أظهرت الدراسة الآتي:

أ- **٧٤%** من جملة الأطفال الذين يعملون بالمنشات بالمحافظات الحضرية يبدأون العمل قبل بلوغهم العمر ١٢ سنة وهو ما يمنعه القانون الذي نص على ان لا يجوز عمل أو تدريب الأطفال أقل من ١٢ سنة.

ب-٢٦% من جملة الأطفال يعملون في فئة العمر من ١٢-١٤ سنة وهو ما يمنعه القانون الذي نص على منع عمل أو تدريب الأطفال أقل من ١٤ سنة.

جـ-٩٩,٥% من الأطفال العاملين بالمنشآت بالمحافظات الحضرية لم يطلب منهم أي شهادة صحية عند تقدمهم للعمل لثبات خلوهم من الأمراض وقدرتهم الجسمانية على العمل وهذا ما يكفله لهم قرار رقم ١٤ لوزارة القوى العاملة لسنه ١٩٨٢.

د-٩٩,٥% من الأطفال العاملين بالمنشات لم يمر عليهم طبيب مرة واحدة على الأقل كل عام للتأكد من سلامتهم وخلوهم من الأمراض واستمرار قدرتهم الجسمانية على أداء أعمالهم وهو ما يكفله لهم قرار رقم ١٤ لوزارة القوى العاملة لسنه ١٩٨٢.

هـ-حوالي٥٥ % من إجمالي الأطفال العاملين بالمنشآت لا توجد صناديق للإسعافات الأولية بمنشآتهم وهو ما يكفله لهم قرار رقم ١٤ لوزارة القوى العاملة لسنه ١٩٨٢.

و- حوالي ٦٩% من إجمالي الأطفال العاملين بالمنشآت لا يقدم لهم كوب من اللبن لا يقل عن ٢٠٠ جرام يوميا وهو ما يكفله لهم قرار رقم ١٤ لوزارة القوى العاملة لسنه ١٩٨٢ الذي نص علي انه يجب على كل صاحب عمل تقديم كوب من اللبن لا يقل وزنه عن ٢٠٠ جرام يوميا لكل طفل عامل لديه.

ز-٩٩,٥% من جملة الأطفال العاملين بالمنشات بالمحافظات الحضرية ليس لديهم أي بطاقات مطلقا وهو ما يكفله لهم القانون الذي نص علي ان يلتزم كل صاحب عمل يستخدم

طفلا دون السادسة عشرة بمنحه بطاقة تثبت انه يعمل لديه وتلصق عليها صورة الطفل، وتعتمد من مكتب القوي العاملة وتختم بخاتمه.

ح-**٧٦%** من هؤلاء الأطفال لا توجد بالمنشأة كشوف بأسمائهم وهو ما يكفله لهم القانون الذي نص علي ان يلتزم صاحب العمل بتحرير كشف بأسماء الأحداث الذين يستخدمهم مبينا به أسماء الأحداث وسنهم وتاريخ استخدامهم ، ويجب أن تعلق نسخة من هذا الكشف بمكان واضح بالمنشأة .

ط-حوالي**٦٧%** من إجمالي هؤلاء الأطفال يعملون بالمنشآت لمدة قد تصل الي سبعة ساعات او أكثر في بعض الأحيان تصل الى ١٢ ساعة وهو ما يمنعه القانون الذي ينص علي ان لا يجوز تشغيل الطفل أكثر من ست ساعات في اليوم الواحد.

ى-حوالي**٤٦%** من إجمالي الأطفال العاملين تمتد فترة عملهم إلى ما بعد السادسة مساء بحوالى أربع ساعات أو أكثر وهو ما يمنعه القانون حيث نص على "لا يجوز تشغيل الأطفال بين الساعة السادسة مساءا والسابعة صباحا ولا يجوز ان يشتغل الطفل أكثر من أربع ساعات".

ك-حوالي**٣٥%** من إجمالي هؤلاء الأطفال يحصلون علي مدة اقل من ساعة للراحة وهو ما يمنعه القانون الذي نص على انه يجب أن تتخلل ساعات العمل فترة أو أكثر لتناول الطعام والراحة لا تقل في مجموعها عن ساعة واحدة على الأقل.

ل-حوالي **٢٠ %** من الإناث اللاتي يعملن في المنشآت بالمحافظات الحضرية لا يحصلن علي أجازة أسبوعية من عملهن مطلقا الأمر الذي يعكس ان الإناث يعملن تحت ظروف قاسية وهذا يوضح مدى العنف ضد الأطفال العاملين وخاصة الإناث حيث يعملن بصفه مستمرة ودون الحصول على أجازه أسبوعية الأمر الذي يمنعه القانون الذي ينص ويحظر تشغيل الأطفال ساعات عمل إضافية أو تشغيلهم في أيام الراحة الأسبوعية.

نستخلص مما سبق إن هناك فجوة شاسعة بين المواد القانونية لعمالة الأطفال وبين الواقع المرير الذي يعيشونه هؤلاء الأطفال وهذا يشير الي مدي العنف والقهر الذي يتعرضون له.

التوصيات:

من المؤكد أن الحكومة لن تستطيع بمفردها معالجة هذه الظاهرة إلا في إطار تنموي متكامل منظم وإشراك منظمات المجتمع المدني للحد من هذه الظاهرة لما لها من آثار اجتماعية واقتصادية وصحية ونفسية على الطفل والأسرة والمجتمع ومواجهتها بالعديد من التدابير التي نلخصها في التالي:

أ-التوعية بأهمية تكاتف الجهود الرسمية والشعبية وجهود منظمات المجتمع المدني وتنفيذ الخطط والبرامج الحكومية الهادفة لمكافحة ظاهرة عمالة الأطفال ودراسة الأسباب التي تؤدي إليها بما في ذلك تعزيز دور التضامن الإجتماعى للحد منها.

ب-إعداد دراسات متعمقة حول ظاهرة عمالة الأطفال وأسبابها ووضع برامج ومشروعات واستراتيجيات وسياسات بديلة لعمالة الأطفال ان أمكن .

جـ-إعداد اللوائح والقرارات المكملة والمنفذة لأحكام المواد القانونية الخاصة بعمل الأطفال ومراقبة المنشآت والأماكن التي تستخدم الأطفال خارج إطار القوانين واتخاذ الإجراءات الرادعة ضد المخالفين وتشديد العقوبة ضدهم.

د-التوعية المجتمعية عبر وسائل الإعلام المختلفة بمخاطر عمالة الأطفال على صحتهم ونموهم النفسي والجسدي وتحصيلهم العلمي.

هـ-العمل على توفير بيئة صحية وآمنة للأطفال العاملين والحد من استغلالهم في المهن الشاقة والخطيرة التي تضر بصحتهم.

و-توفير الرعاية والحماية للأطفال العاملين بالمنشات وان يكون التعليم والتدريب احد المحاور الهامة.

العنف ضد المرأة ودور
المؤسسات الحكومية فى مواجهته

مقدمة:

منذ قديم العصور والإنسان يحاول أن يتخطى العنف بإيجاد صيغ إنسانية جديدة تفيد بناء المجتمع على أسس مختلفة تتعارض مع العنف ولا تقره وبالرغم من محاولات الإنسان لردع حدة العنف عبر الأزمنة المختلفة إلا أن موجات من العنف تجتاح دول العالم وتتزايد يوماً بعد يوم نتيجة لزيادة الضغوط الإقتصادية والعولمة، وللمرأة فيها النصيب الأكبر ليس كمرتكبة للعنف ولكن كضحية له.

والعنف هو إستخدام الضغط والقوة إستخدام غير مشروع من شأنه التأثير على إرادة الفرد، والعنف يتمثل بالعنف اللفظى أو البدنى أو ضد ممتلكات الغير.

ويأخذ العنف الموجه ضد المرأة أشكالاً متعددة فقد يكون جسدياً يستهدف جسد المرأة أو نفسياً يهدد أمنها أو إستقرارها النفسى أو معنوياً حيث تمتهن من خلاله كرامتها أو إنسانيتها، وقد تتعرض المرأة للعنف من داخل أسرتها من قبل أشخاص تربطهم بها علاقات حميمة وقد تتعرض للعنف من خارج الأسرة من أفراد ليست لهم بها أدنى علاقة كما قد تتعرض للعنف من خلال مؤسسات الدولة المختلفة التى تدعم التمييز ضدها.

وإذا أردنا الحديث عن العنف ضد المرأة فى منطقتنا فلا يمكننا تجاهل موجات العنف المتكررة التى تعرضت لها أكثر من دولة فى المنطقة العربية وكان من بينها ما عاناه لبنان خلال الربع الأخير من القرن الماضى من حرب أهلية وقصف وإحتلال إسرائيلى لأراضيه وكذلك ما عايشناه ولا زلنا نعايشه حالياً من مآسى ومجازر يومية ترتكب فى حق الشعب الفلسطينى وتشريد جزء منه نتيجة إستمرار الإحتلال الإسرائيلى لأراضيه وما شاهدناه مؤخراً وقد يكون ليس آخراً من عنف موجه ضد الشعب العراقى وإحتلال لأراضيه ومصادرة موارده وتدمير بنيته التحتية وتراثه الحضارى وتؤثر هذه الأوضاع المتأزمة التى تسود فى منطقتنا على طرح المشاكل الإجتماعية ومن بينها قضايا المرأة وقضية العنف الموجه ضد المرأة خصوصاً.

إعداد: سلوى كامل
مرفت محمد خليل

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على:

١- تعريف العنف وأشكاله والعوامل المؤدية له.

٢- دور المؤسسات الحكومية فى مواجهة هذه الظاهرة.

٣- مدى إنتشار الصور المختلفة للعنف بين الأزواج.

مصادر البيانات:

إعتمدت هذه الدراسة على:

١- بيانات المسح السكانى الصحى فى مصر ٢٠٠٥.

٢- تقرير المجلس القومى للمرأة عن الأوضاع الإحصائية للمرأة المصرية.

٣- التقرير السنوى لمكتب شكاوى المرأة ٢٠٠٦.

٤- بعض المؤتمرات التى عقدت بخصوص العنف.

٥- بعض تقارير الأمم المتحدة المنشورة.

تنظيم الدراسة:

تحتوى الدراسة على ثلاثة أقسام بالإضافة إلى المقدمة والهدف من الدراسة.

ويتضمن القسم الأول:

١- تعريف العنف والعوامل التى تؤدى إلى حدوثه.

٢- المجتمع الدولى والعنف.

٣- العنف والمجتمع المصرى.

٤- جهود الجهات الحكومية من أجل مكافحة ظاهرة العنف ضد المرأة.

ويركز القسم الثانى على:

١- مدى إنتشار العنف الجسدى.

٢- مرتكبى العنف الجسدى.

٣- العنف أثناء الحمل.

٤- الصور المختلفة للعنف بين الأزواج.

٥- البحث عن مساعدة من جانب السيدات اللاتى تعرضن للعنف.

٦- إتجاهات السيدات نحو الضرب.

ويحتوى القسم الثالث على:

١- محددات العنف بإستخدام التحليل المتعمق.

٢- ملخص نتائج الدراسة.

٣- توصيات الدراسة.

القسم الأول

١- العنف والعوامل التى تؤدى إلى حدوثه:

العنف ضد المرأة ليس ظاهرة جديدة ولكنه ظاهرة إجتماعية مرضية فهو ينبع من الطفولة ويكون معتمداً على التربية والتوجيه منذ مرحلة الطفولة فالعنف يكتسب ويتعلمه الفرد بالمحاكاه ومثال على ذلك تقليد الأطفال للسلوك العدوانى للكبار وظاهرة العنف ضد المرأة يمكن إسنادها إلى العوامل الآتية:

أ- التنشئة الغير سوية والغير عادلة:

وهى تعطى للذكر الحق فى ممارسة سلطاته على المرأة منذ نعومة أظافرهم وهى عملية تتابعية تبدأ من داخل الأسرة حيث يتم تفضيل الطفل الذكر عن الأنثى سواء فى مجال التعليم أو الرعاية الصحية وحرية الحركة وتمتد إلى المؤسسة التعليمية والدينية لترسخ مفهوماً خاطئاً لقوامة الذكر على الأنثى ثم تمتد لتشمل المجتمع ككل.

ب- الضغوط الإقتصادية والمادية:

تزداد حدة الفقر فى العالم ككل وفى مصر أيضاً و تنعكس آثاره على الرجل والمرأة معاً متمثلة فى إرتفاع حجم البطالة وقلة الموارد وغيرها إلا أن النساء أكثر تعرضاً للآثار السلبية لظاهرة الفقر مقارنة بالرجال، فمثلاً فى دراسة للزناتى سنة ١٩٩٥ وجد أنه بالرغم من أن المرأة تدعم الرجل إقتصادياً لمواجهة غلاء المعيشة وضغوط الحياة من خلال العمل بأجر أو بغير أجر إلا أن قدرتهن على التصرف فى دخلهن أو ممتلكاتهن من أراضى، مصوغات وغيره تعتبر محدودة نتيجة تعرضهن لضغوط من قبل الذكور (الزوج- الأب- الإبن).
فالرجال عادة ما ينظرون إلى ممتلكات النساء اللاتى فى رعايتهم (الزوجة- الإبنة- الأم) على أنها ملكية خاصة لهم وأن لهم حرية التصرف فيها.

جـ- العادات والتقاليد والموروثات:

مازال المجتمع المصرى يعانى بمختلف طبقاته من عادات وتقاليد عقيمة متوارثة عبر الأجيال ترسم دوراً للرجل يتمكن من خلاله فرض سيطرته على المرأة، وأصبح ذلك غير ملائم للواقع الحالى للمجتمع المصرى فى ظل العملية التنموية التى يشهدها المجتمع حالياً والرأى السائد لتمكين المرأة ومن الضرورى محاولة تغيير هذه العادات والتقاليد.

د- الرسائل الإعلامية الغير ملائمة والمغلوطة لصور المرأة:

الأجهزة الإعلامية (المقرؤة- المرئية- والمسموعة) لها دور محـــورى وهـــام فـــى بلورة الإتجاهات وتحديد المسارات للتعامل مع قضايا المجتمع ويقع على عاتق هذه القنـــوات الإعلامية جزء من اللوم فى إظهار المرأة المصرية بصورة مغلوطة ومتدنية وغيـــر ملائمـــة للواقع مما يعمق الفجوة النوعية الموجودة بالفعل فى المجتمع ويعوق تنمية المرأة وتمكينها.

هـــ- التعريف الخاطىء لبعض المفاهيم الدينية:

ويرجع هذا إلى تدنى مستوى المعرفة بالدين وعدم توجيه إهتمام كافى مـــن القـــائمين على المؤسسات الدينية لسد النقص فى تلك المعرفة مما يؤدى بدوره إلى لجوء البعض لتفسير بعض النصوص والمفاهيم الدينية بطريقة خاطئة تعطى للرجل الفرصة لممارسة سلطته علـــى المرأة وتقلص دور المرأة لتصبح على الهامش بجانب الرجل، فى حين أن الإسلام رفع مـــن مكانة المرأة وبين منزلتها الطبيعية وقرر لها حقوقها المشروعة قال تعالى "**ومن يعمـــل مـــن الصالحات من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فأؤلئك يدخلون الجنة ولا يظلمون نقيـــراً** "، وقـــال تعالى "**فاستجاب لهم ربهم إنى لا أضيع عمل عامل من ذكر أو أنثى بعضكم من بعض**" وكثير غيرها من الآيات.

كذلك فعل الرسول صلى. الله عليه وسلم فقد ساوى بين الرجل والمرأة فى الحقـــوق والواجبات وقال عليه السلام "**إنما النساء شقائق الرجال**" رواه أبو داود. وقـــال عمـــر بـــن الخطاب "**كنا فى الجاهلية لا نعد النساء شيئاً، فلما جاء الإسلام وذكرهن الله رأينا لهن بذلك علينا حق**" رواه البخارى.

والإسلام جعل للمرأة ذمتها المالية المستقلة عن ذمة الرجل تتصرف فيها كما تشـــاء بيعاً وإنفاقاً ووصية ووكالة وكفالة فى سائر المعاملات والإلتزامات وجعل الإسلام لها حقاً فى الميراث ومنع أن تزوج إلا برضاها وساواها مع الرجل فى حق التعليم وأبـــاح لهـــا العمـــل بالتجارة والحرفة والصناعة وقد قرر لها حسن المعاملة قال تعالى "**وعاشروهن بـــالمعروف**" وقال صلى. الله عليه وسلم "**خير الرجال من أمتى خيرهم لنسائهم وخيـــر النســـاء خيـــرهن لأزواجهن**" وقال صلى. الله عليه وسلم "**خيركم خيركم لأهله وأنا خيركم لأهلى**" فاللطف واللين والمودة والمحبة والمؤانسة وحسن النفقة والمشاورة وغيرها من حسن المعاملة.

ومن البديهى أن يحسن معاملة الأولاد والآباء وبقية الأسرة بالرحمة والمودة والبـــر والتأديب للأولاد والتوجيه السليم وأى معاملة غير ما ذكرت تكون مخالفة لأوامر الله ونواهيه،

فالقسوة والعنف فى معاملة المرأة سواء كانت زوجة أو بنت أو أخت مما لا يقره الإسلام ولا يرضاه بل يعاقب عليه فى الآخرة ويحاسب عليه فى الدنيا ، قال صلى. الله عليه وسلم "**ما أحسن إليهن إلا كريم وما أهانهن إلا لئيم**".

٢- المجتمع الدولى والعنف:

ونظراً لتخوف المجتمع الدولى من الآثار السلبية لظاهرة العنف ليس فقط على المرأة ولكن على المجتمع ككل فقد تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ديسمبر ١٩٩٣ الإعلان العالمى للقضاء على العنف ضد المرأة تعريفاً إتفقت عليه جميع الدول الأعضاء حددت بموجبه مفهوم العنف ضد المرأة بأنه أى فعل عنيف قائم على أساس الجنس ينتج عنه أو يحتمل أن ينتج عنه أذى أو معاناة جسدية أو جنسية أو نفسية للمرأة بما فى ذلك التهديد بإرتكاب مثل هذا الفعل أو الإكراه أو الحرمان التعسفى من الحرية سواء فى الحياة العامة أو الخاصة.

وفى يناير ١٩٩٥ صدر تقرير للأمم المتحدة يؤكد أنه مازال الطريق طويلاً فى ظل إستمرار الإنتهاكات لحقوق المرأة الممثلة فى حالات الإجبار على الزواج والعنف والقتل والإغتصاب وغيرها وتطالب دول العالم ومؤسساتها بالتحرك لوقف هذه الإنتهاكات حيث تشير الأرقام التى عرضتها المقررة الخاصة للأمم المتحدة فى التقرير إلى أن هناك ١٠٠ مليون إمرأة فى أفريقيا وآسيا تعرضن لعنف عمليات الختان ويهدد هذا المصير ٢ مليون فتاة إضافية سنوياً، وفى آسيا يؤدى تفضيل إنجاب الصبيان على البنات إلى وفاة آلاف البنات بسبب سوء التغذية وعدم رعايتهن صحياً وطبياً وأحياناً يعانين من خضوعهن للإستغلال الجنسى وهذه المشاكل تعانى منها ٣٠ مليون إمرأة فى الهند و٣٨ مليون إمرأة فى الصين وبخاصة فى ظل التكنولوجيا الحديثة التى أصبحت تسمح بالتعرف المبكر على جنس الطفل وتؤدى فى حالات عديدة إلى إجهاض الأجنة من الإناث. كما يؤكد التقرير أنه فى بنجلاديش خلال حربها الشهيرة فى عام ١٩٧١ تم إغتصاب ٢٠٠ ألف إمرأة وفتاة، وخلال عام ١٩٩٢ تعرضت ٨٨٢ إمرأة لعمليات الإغتصاب المتكرر من قبل قوات الأمن الهندية فى جامو وكشمير.

وفى مارس ١٩٩٥ قدرت وثائق الأمم المتحدة الرسمية أن حوالى ثلث الزوجات فى العالم النامى يتعرضن للضرب على أيدى الأزواج فالمرأة عادة هى الأكثر فقراً والأسوأ تعليماً والأقل فرصاً فى العمل والدخل.

وخلاصة القول أن المرأة هى الضحية الأولى لواقع التخلف والفقر والقهر، والإحصائيات لا تستثنى عالمنا العربى وفى عالمنا النامى ملايين من النساء المضطهدات والمكافحات من أجل الحياة والأسرة وتستحق كل واحدة منهن أعظم حملة تضامن.

وفى أبريل ١٩٩٥ كشف تقرير للأمم المتحدة أن حوالى ٢ مليون فتاة يتعرضن للعنف والإعتداءات الجنسية سنوياً وأن كل دقيقة تمضى تعنى وفاة نحو ٥ فتيات بمعدل ٦ آلاف ضحية يومياً.

وفى تقرير لمنظمة الصحة العالمية نشر فى جريدة الأهرام بتاريخ ٢٠٠٢/٢/٢٣ حيث قامت المنظمة بإجراء بحث فى عدد من مناطق العالم فى الشرق والغرب وكانت النتائج الأولية للبحث تؤكد أن ثلثى النساء فى العالم يتعرضن للإساءة والأذى البدنى من جراء العنف الذى يرتكب ضدهن داخل المنازل، ففى بيرو مثلاً يتعرض نصف النساء للضرب بأيدى أزواجهن وترتفع النسبة لتتعدى ٦٢% كما يحدث فى المدن الكبرى وهذه النسبة ليست قاطعة لأن عدد النساء اللاتى يتعرضن للعنف أكثر من ذلك بكثير فقلة قليلة منهن لديهن الجرأة للإفصاح عما يتعرضن له من أذى وعنف أما الغالبية العظمى فيرفضن مجرد الحديث لما تسببه مثل هذه الحوادث من ذكرى مؤلمة لهن، والنساء اللاتى يتعرضن للأذى الجسدى يجدن أنفسهن وقد وقعن فريسة للمشكلات الصحية والنفسية مثل معاناتهن من الإجهاض المتكرر والإكتئاب.

والجديد الذى يتضمنه تقرير منظمة الصحة العالمية أنه سيتم للمرة الأولى توظيف النتائج التى خلصت لها الدراسة فى شكل نقاط مهمة للضغط على الحكومات التى تسجل بلدانها معدلات عنف عالية ضد النساء من أجل توفير السبل والطرق التى من شأنها الحيلولة دون ممارسة العنف ضد النساء فى أى مكان فى العالم.

ومن المؤتمرات التى عقدت فى هذا الشأن أيضاً المؤتمر العربى الإقليمى "العنف ضد المرأة أبعاده وعواقبه" والذى عقد فى ١٢ مايو ٢٠٠٣، وقام بتنظيمه المنظمة العربية لحقوق الإنسان بالتعاون مع رابطة المرأة العربية، حيث وجدت المنظمة نفسها أمام مواجهة ظاهرة العنف ضد المرأة بكل جوانبها فنبهت بإلحاح لأثر الإحتلال الإسرائيلى على العنف ضد النساء فى فلسطين من جانب سلطات الإحتلال والمستعمرين على السواء وأثر العقوبات الإقتصادية على الأوضاع الإنسانية للنساء فى العراق وتابعت بإلحاح مماثل أثر الصراع الدموى فى الجزائر على النساء وقضية المختطفات والمغتصبات المأساوية فى هذا البلد

وبالمثل قضايا المختطفات فى الحرب الأهلية فى جنوب السودان وأعمال العنف غير الإنسانى التى تتعرض لها النساء المهاجرات فى مخيمات اللاجئين النازحين من الصومال.

٣- العنف والمجتمع المصرى:

أجريت دراسة إجتماعية بالمركز القومى للبحوث حول العنف الموجه ضد المرأة ونشرت فى جريدة الأهرام بتاريخ ٢٠٠٢/١/٦ جاء فيها أن المرأة فى المجتمع المصرى تتعرض لثلاثة أشكال من العنف هى العنف الأسرى والعنف المؤسسى والعنف الإجتماعى.

ويعد العنف الأسرى هو أكثر أشكال الممارسات العنيفة فى المجتمع المصرى تجاه المرأة سواء كانت أما أو زوجة أو إبنه ويتأتى هذا العنف فى صور متعددة مثل العنف الجسدى الذى يتمثل فى الضرب أو المعاملة بقسوة وختان الإناث. والعنف النفسى والمعنوى الذى يتمثل فى السخرية والإستخفاف من أداء النساء أمام الآخرين والتهديد بالإيذاء والعقاب كما يندرج تحت بند العنف الأسرى التهديد المستمر بالطلاق وتوقيعه على المرأة بدون مبرر أو المماطلة فى إجرائه أو الإقتران بإمرأة أخرى وهجر الزوجة فى سن كبيرة بدون رعاية مادية أو معنوية.

كما تسفر الدراسة إلى أن ٧١,٩% من الأزواج فى الأسر المصرية هم أكثر الأشخاص ممارسة للعنف ضد زوجاتهم يليهم الآباء بنسبة أقل (٤٢,٦%) ثم الأخ (٣٧%) ومن العجيب أن ٩٢% من نساء عينة هذه الدراسة أجمعوا على أن الزوج من حقه عقاب زوجته دون النظر إلى هذا الأمر بإعتباره عنفاً ضد المرأة.

والعنف المؤسسى يتضح من خلال إستبعاد المرأة من مراكز السلطة وحرمانها من الترقى فى مجال عملها أو إظهارها بصورة سطحية وباهتة فى وسائل الإعلام المختلفة. والعنف الإجتماعى يتمثل فيما تتعرض له المرأة من معاكسات وإساءة فى الطريق العام بالتحرش أو الإغتصاب.

نتيجة تزايد الجرائم المرتكبة ضد المرأة فى السنوات الأخيرة عقد مركز قضـــايا المـــرأة المصرية فى فبراير ٢٠٠٢ مؤتمراً لمناقشة جرائم العنف وجرائم الشرف التى تتعـــرض لهـــا المرأة، وقد ركز المؤتمر فى مناقشاته على جرائم العنف ضد المرأة والتـــى ترتكـــب بإســـم الشرف بوصفها أحد أهم قضايا حقوق الإنسان حيث تتم هذه الجرائم بناء على سلوك متطرف للعنف فى البيئات الإجتماعية الفقيرة وقد ناشد مركز قضـــايا المـــرأة المؤسســـات القضـــائية بصفتها أحد العوامل المؤثرة فى حركة المجتمع بأن لا تتساهل مع من يرتكبون جرائمهم بإسم الشرف وخاصة وأن معظم هذه الجرائم تكون نتيجة لشـــائعات أو لأغـــراض لا صـــلة لهـــا بالشرف. كما ناقش المؤتمر أهمية إعادة النظر فى التشريعات التى تتناول العلاقة بين الرجـــل والمرأة من الناحية القانونية الجنائية وكيف أن هناك نصوصاً تفرق فى العقوبات ما بين عقوبة الرجل والمرأة بالرغم من أن الجريمة واحدة وأن هذه النصوص لم تمتد لها يد التعديل بالرغم من التطور الذى شهده المجتمع. وأوضح المؤتمر حرص الشريعة الإســـلامية فـــى أصـــولها الحقيقية على حقوق المرأة المدنية والجنائية ومساواة الإسلام دون تمييـــز مـــا بـــين الرجـــل والمرأة.

٤-جهود الجهات الحكومية من أجل مكافحة ظاهرة العنف:

إيماناً من القيادة السياسية بأهمية دور المرأة فى المجتمع ورغبة فى تنميـــة نشـــاطها وإستنهاض جهودها من أجل الإسهام فى تقدم المجتمع أصدر السيد رئيس الجمهورية القـــرار الجمهورى رقم ٩٠ لسنة ٢٠٠٠ بإنشاء المجلس القومى للمرأة الذى يتبع رئاســـة الجمهوريـــة وتكون له الشخصية الإعتبارية بهدف إقتراح السياسات والخطط للنهوض بـــالمرأة المصـــرية وتمكينها من المشاركة فى عملية التنمية الشاملة.

وتحقيقاً لأحد التكليفات التى وردت بالقرار الجمهورى المنشىء للمجلس والتى تـــنص على حل المشكلات التى تواجه المرأة وتلبية لدعوة السيدة الفاضلة ســـوزان مبـــارك رئـــيس المجلس بأن يكون هذا المجلس لكل نساء مصر تم إنشاء مكتب شـــكاوى المـــرأة ومتابعتهـــا بالتعاون مع الإتحاد الأوروبى فى ٢٠٠١ حيث تلقى مكتب شكاوى المرأة منذ إنشـــائه مئـــات المكالمات الهاتفية والرسائل من نساء فى مختلف أنحاء الجمهورية يطلـــبن فيهـــا إستشـــارات قانونية وسياسية وصحية وتعليمية وإقتصادية. ويتيح هذا المكتب التعرف بصورة مباشرة على المشاكل التى تنطوى على أى تمييز ضد المرأة أو عدم الإلتزام بالمساواة الدستورية ودراســـة هذه المشاكل وإتخاذ الإجراء الملائم لمواجهتها وحلها بأسلوب علمى موضوعى قائم على فكر الخبراء وخبرة المختصين وحددت الإتفاقية التى تم إبرامها بـــين المجلـــس القـــومى للمـــرأة والإتحاد الأوروبى مجموعة من الأهداف للمكتب منها:

أ- التوجيه والمعاونة فى حل المشاكل التى تواجه المرأة.

ب- متابعة الشكاوى لدى الجهات المختصة.

جـ- إنشاء قاعدة بيانات معلوماتية عن أنواع الشكاوى المختلفة ومدى تكرارها وما تمثله من إعاقة لتقدم المرأة.

د - توعية وتعبئة أجهزة الإعلام لتسليط الضوء على المشاكل التى تواجه المرأة كظاهرة عامة.

هـ- رفع صوت المرأة المصرية إلى صانعى القرار وواضعى السياسات.

ويعرض جدول (أ) عدد الشكاوى التى قدمت من السيدات ضمن إختصاص المكتب مصنفة حسب نوع الشكاوى ونسبتها إلى إجمالى عدد الشكاوى وذلك فى عام ٢٠٠٦.

يتضح من الجدول أن إجمالى عدد الشكاوى المقدمة من السيدات إلى المكتب كان ٤٢٢٩ شكوى، حيث يبلغ عدد شكاوى الأحوال الشخصية ١٤٢٦ شكوى بنسبة ٣٤% ، أما شكاوى العمل فقد بلغت ١١٣٩ شكوى بنسبة ٢٧% بينما كان عدد شكاوى العنف ٢٥٩ شكوى بنسبة ٦%.

جدول (أ)

التوزيع العددى والنسبى للشكاوى حسب نوعها

نوع الشكوى	العدد	النسبة
أحوال شخصية	١٤٢٦	٣٤
عمل	١١٣٩	٢٧
إدارية	٤٣٨	١٠
عنف	٢٥٩	٦
تنفيذ أحكام	٢٢٣	٥
تأمينات إجتماعية	٣١٧	٨
دعاوى مدنية	١٣١	٣
دعاوى جنائية	٨٢	٢
جنسية	٤٩	١
أخرى	١٦٥	٤
الجملة	**٤٢٢٩**	**%١٠٠**

المصدر: التقرير السنوى لمكتب شكاوى المرأة ٢٠٠٦

يعرض جدول (ب) عدد الإستشارات التليفونية التى وردت إلى المكتب من محافظات الجمهورية مصنفة حسب نوع الإستشارة ونسبتها إلى إجمالى الإستشارات وذلك خلال عام ٢٠٠٦.

حيث يوضح الجدول أن عدد الإستشارات التليفونية بلغ ١٠١٥ إستشارة أغلبها إستشارات أحوال شخصية (٥٥٨) بنسبة ٥٥%، ١٥٩ إستشارة عمل بنسبة ١٦% و٤٩ إستشارة عنف بنسبة ٥%.

جدول (ب)

التوزيع العددى والنسبى للإستشارات

التليفونية حسب نوعها

نوع الإستشارة	العدد	النسبة
أحوال شخصية	٥٥٨	٥٥
عمل	١٥٩	١٦
عنف	٤٩	٥
جنح	٤٤	٤
شكاوى خارج الإختصاص	١٤٨	١٥
أخرى	٥٧	٥
الجملة	**١٠١٥**	**١٠٠%**

المصدر: التقرير السنوى لمكتب شكاوى المرأة ٢٠٠٦

القسم الثانى

١- العنف الجسدى:

يعتبر تعرض المرأة للعنف الجسدى وضربها أو معاملتها بقسوة وسبها وخدش حيائها لفظياً من أكثر المواقف عنفاً ضد المرأة، والمرأة تتعرض لهذا النوع من العنف بغض النظر عن العمر أو الحالة التعليمية أو الحالة العملية.

ويتضح من جدول (١) أن حوالى نصف السيدات اللاتى سبق لهن الزواج وفى الفئة العمرية ١٥-٤٩ سنة قد تم ضربهن، صفعهن أو أنهن تعرضن لبعض الصور الأخرى الخاصة بالعنف الجسدى وذلك فى خلال أى وقت بعد بلوغهن سن الخامسة عشر، ويتضح أيضاً أن حوالى ١٦%من السيدات قد تعرضن أحياناً لبعض صور العنف الجسدى خلال السنة السابقة على المسح وأن حوالى ٧% من السيدات تعرضن كثيراً لبعض صور العنف الجسدى خلال نفس الفترة.

ويوضح الجدول أن السيدات فى الفئة العمرية من ٣٠- ٣٩ سنة هن الأكثر تعرضاً فى أى وقت للعنف الجسدى مقارنة بالسيدات فى الفئة العمرية ١٥-١٩ سنة بينما كانت السيدات فى فئة العمر ٤٠-٤٩ سنة أقل تعرضاً للعنف الجسدى خلال السنة السابقة على المسح.

وبالرغم من أن السيدات فى المناطق الحضرية والريفية لديهن نفس إحتمال التعرض للعنف الجسدى، إلا أن السيدات فى المناطق الريفية هن إلى حد ما الأكثر تعرضاً للعنف عن السيدات فى المناطق الحضرية، حيث كانت نسبة السيدات اللاتى تعرضن فى أى وقت للعنف فى حضر وريف وجه بحرى حوالى (٤٨% ، ٥١% على الترتيب)، ونجد أيضاً أن نسبة السيدات اللاتى تعرضن أحياناً للعنف الجسدى فى حضر وريف وجه قبلى كانت حوالى (١٢%، ١٧% على الترتيب) خلال السنة السابقة على المسح.
والسيدات فى محافظات الحدود هن أقل إحتمالاً للتعرض للعنف فى أى وقت مقارنة بالسيدات فى المحافظات الحضرية ومحافظات الوجه البحرى والقبلى حيث بلغت نسبتهن حوالى ٣٩%.

كما أظهر الجدول أن هناك إرتباط قوى بين الحالة الزواجية وإحتمال تعرض السيدات للعنف الجسدى حيث نجد أن ٧٥% من السيدات المطلقات أوالمنفصلات قد تعرضن فـــى أى وقت للعنف مقارنة بحوالى ٤٣% من الســيدات الأرامــل وحــوالى ٤٧% مــن الســيدات المتزوجات حالياً، بينما نجد أن السيدات المتزوجات حالياً هن الأكثر عرضة أحيانــاً للعنــف خلال السنة السابقة على المسح حيث كانت النسبة حوالى (١٧%) مقابل (١٠%وحوالى ٢%) للسيدات المطلقات والأرامل على الترتيب.

بالنسبة للحالة التعليمية نجد أن السيدات الحاصلات على تعليم ثانوى أو أعلــى هــن الأقل عرضة فى أى وقت للعنف الجسدى مقارنة بالسيدات اللاتى لم تتم المرحلــة الإبتدائيــة حيث بلغت نسبتهن ٣٩% مقابل حوالى ٥٩% على الترتيب.

بالنسبة للحالة العملية نجد أن السيدات اللاتى تعملن مقابل عائد نقدى أقــل تعرضــاً للعنف الجسدى عن السيدات اللاتى لا تعملن مقابل عائد نقدى ،وذلك فــى أى وقــت وخــلال السنة السابقة على المسح.

بالنسبة لمؤشر الثروة يتضح من بيانات الجدول إنخفاض نسبة إنتشار العنف الجســدى بإرتفاع مستوى مؤشر الثروة للسيدات.

جدول (١)

نسبة السيدات اللاتى سبق لهن الزواج و تعرضن للعنف الجسدى فى أى وقت منذ العمر ١٥ سنة ونسبة السيدات اللاتى تعرضن للعنف الجسدى خلال الإثنى عشر شهراً السابقة على المسح حسب الخصائص الخلفية

الخصائص الخلفية	نسبة السيدات اللاتى تعرضن للعنف الجسدى منذ العمر ١٥سنة			عدد السيدات
	فى أى وقت	خلال ال١٢ شهراً الماضية		
		كثيراً	أحياناً	
العمر				
١٥-١٩	٤٠,٠	٧,٤	١٤,١	٢٥١
٢٠-٢٩	٤٧,١	٧,٤	١٩,٢	١٨٧١
٣٠-٣٩	٤٩,٣	٧,٧	١٦,٢	١٨٧٧
٤٠-٤٩	٤٦,٧	٥,٤	١١,٥	١٦١٤
الحالة الزواجية				
متزوجة	٤٦,٨	٧,٢	١٦,٥	٥٢٤٠
مطلقة/ منفصلة	٧٥,٠	٦,٧	١٠,٠	١٥٨
أرملة	٤٢,٩	–	١,٥	٢١٥
الإقامة				
حضر	٤٧,٤	٦,٠	١٣,٢	٢٣٣٩
ريف	٤٧,٤	٧,٥	١٧,٦	٣٢٧٤
محل الإقامة				
المحافظات الحضرية	٤٩,٩	٦,٥	١٤,٥	٩٣١
وجه بحرى	٤٩,٩	٦,٨	١٧,٠	٢٤٥٥
حضر	٤٧,٦	٤,٤	١٢,٩	٦٦٦
ريف	٥٠,٧	٧,٨	١٨,٥	١٧٨٩
وجه قبلى	٤٣,٨	٧,٢	١٥,٠	٢١٦١
حضر	٤٤,٢	٧,٠	١١,٨	٧٠٣
ريف	٤٣,٦	٧,٣	١٦,٥	١٤٥٨
محافظات الحدود	٣٨,٨	٤,٧	١١,٩	٦٦
الحالة التعليمية				
لم يسبق لها الذهاب للمدرسة	٥١,٦	٩,٤	١٩,٠	١٩٢٣
لم تتم المرحلة الإبتدائية	٥٨,٦	٨,٩	١٧,١	٦٤٩
أتمت المرحلة الإبتدائية/ بعض الثانوى	٥٢,٣	٨,٠	١٩,٠	٧٨٠
أتمت المرحلة الثانوية/ فأعلى	٣٩,٠	٣,٨	١١,٥	٢٢٦١
الحالة العملية				
تعمل مقابل عائد نقدى	٤٤,٣	٦,١	١١,٣	٩٧٣
لا تعمل مقابل عائد نقدى	٤٨,١	٧,١	١٦,٧	٤٦٤٠
مؤشر الثروة				
أدنى مستوى	٥١,٠	٩,٢	١٩,٩	١٠٤٨
المستوى الثانى	٥٢,٨	٨,١	٢٠,٧	١٠١٨
المستوى الأوسط	٤٧,٥	٧,٨	١٦,٢	١١٢٩
المستوى الرابع	٤٨,٧	٦,٢	١٣,٦	١٢٢٦
أعلى مستوى	٣٨,٤	٣,٨	٩,٦	١١٩٢
الإجمالى	٤٧,٤	٦,٩	١٥,٧	٥٦١٣

المصدر: المسح السكانى الصحى، ٢٠٠٥

٢- مرتكبى العنف الجسدى:

من وجهة نظر كل من الرجال والنساء أن الزوج، الأب والأخ هم أكثر الأشخاص ممارسة للعنف الجسدى ضد المرأة.

يوضح جدول (٢) نسبة السيدات اللاتى سبق لهن الزواج واللاتى تعرضن للعنف الجسدى حسب الشخص الذى إرتكب هذا العنف، حيث يتبين من الجدول أن ٧٢% من السيدات اللاتى سبق لهن الزواج قد تعرضن للعنف الجسدى من قبل الزوج سواء الحالى أو السابق وأن حوالى ٤٥% قد تعرضن للعنف من قبل شخص آخر غير الزوج قد يكون الأب أو الأخ، كما ذكرت حوالى ٣٦% من السيدات أنهن تعرضن للعنف من جانب سيدة أخرى غالباً ما تكون الأم.

ويتضح من الجدول أن السيدات المطلقات أو المنفصلات هن الأكثر تعرضاً للعنف من قبل الزوج حيث بلغت نسبتهن ٩١% فى مقابل ٧١% للسيدات المتزوجات والأرامل.

ويظهر من بيانات الجدول أن السيدات المتزوجات هن الأكثر عرضة للعنف من جانب ذكر آخر غير الزوج حيث كانت النسبة حوالى ٤٦% مقارنة بالسيدات المطلقات والأرامل حيث بلغت نسبتهن (٢٩% وحوالى ٣١% على الترتيب).

جدول (٢)

نسبة السيدات اللاتى تعرضن للعنف الجسدى حسب

مرتكب العنف و الحالة الزواجية

مرتكب العنف / الحالة الزواجية	الزوج الحالى/ السابق	ذكر غير الزوج	أنثى	عدد السيدات اللاتى سبق وتعرضن للعنف
متزوجة	٧١,٢	٤٥,٨	٣٧,١	٢٤٥٢
مطلقة/ منفصلة	٩١,٢	٢٩,٢	١٨,٨	١١٨
أرملة	٧١,١	٣٠,٧	٢٥,١	٩٢
الجملة	**٧٢,١**	**٤٤,٦**	**٣٥,٩**	**٢٦٦٢**

المصدر: المسح السكانى الصحى،٢٠٠٥

٣- العنف أثناء الحمل:

العنف أثناء الحمل ليس له آثار سلبية على السيدة الحامل فقط ولكن يؤثر أيضاً علـــى طفلها المقبل. ويوضح جدول (٣) نسبة السيدات اللاتى تعرضن للعنف الجسدى أثناء الحمل.

يتضح من الجدول أن ٦% من السيدات اللاتى سبق لهن الحمل قد تعرضن للضـــرب أو تعرضن لبعض صور العنف الجسدى الأخرى مرة واحدة على الأقل أثناء فترة الحمل، كما نجد أن هذه النسبة ثابتة فى جميع الفئات العمرية.

ويوضح الجدول أن السيدات المطلقات أكثر تعرضاً للعنف أثناء الحمل حيث كانـــت نسبتهن حوالى ٢٨ % مقارنة بالسيدات المتزوجات والأرامل حيث بلغت النسبة حوالى (٦%، ٥% على الترتيب).

كما أظهرت بيانات الجدول أن السيدات المقيمات فى الريف أكثـــر تعرضـــاً للعنـــف الجسدى أثناء الحمل عن السيدات المقيمات فى الحضر، ويتحقق نفس النمط فى كل من حضر وريف وجه بحرى وقبلى، بينما كانت السيدات فى محافظات الحدود هن الأقل تعرضاً للعنـــف الجسدى أثناء الحمل حيث كانت النسبة حوالى ٥%.

بالنسبة للحالة التعليمية يوضح الجدول أن السيدات الحاصلات على تعلـــيم ثـــانوى أو أعلى هن الأقل تعرضاً للعنف أثناء الحمل حيث بلغت النسبة ٣% فى مقابل ١٠% للســـيدات اللاتى لم تكملن المرحلة الإبتدائية.

بالنسبة لمؤشر الثروة نجد أن السيدات اللاتى تتميزن بالثراء هن الأقل تعرضاً للعنف أثناء الحمل حيث بلغت نسبتهن٣%.

جدول (٣)

نسبة السيدات اللاتى تعرضن للعنف الجسدى أثناء الحمل

حسب الخصائص الخلفية

الخصائص الخلفية	نسبة السيدات اللاتى سبق وتعرضن للعنف أثناء الحمل	عدد السيدات اللاتى سبق لهن الحمل
العمر		
١٥-٢٩	٦,٣	١٩٢٦
٣٠-٣٩	٦,٢	١٨١٣
٤٠-٤٩	٥,٩	١٥٤٩
الحالة الزواجية		
متزوجة	٥,٦	٤٩٥٤
مطلقة/ منفصلة	٢٧,٦	١٣٦
أرملة	٤,٨	١٩٨
الإقامة		
حضر	٥,٥	٢٢٢٢
ريف	٦,٧	٣٠٦٦
محل الإقامة		
المحافظات الحضرية	٦,٠	٨٧٥
وجه بحرى	٥,٧	٢٣١١
حضر	٤,٣	٦٣٩
ريف	٦,٢	١٦٧٢
وجه قبلى	٦,٨	٢٠٤١
حضر	٥,٩	٦٧٢
ريف	٧,٢	١٣٦٩
محافظات الحدود	٤,٦	٦١
الحالة التعليمية		
لم يسبق لها الذهاب للمدرسة	٨,٢	١٨٣١
لم تتم المرحلة الإبتدائية	١٠,١	٦٢٢
أتمت المرحلة الإبتدائية/ بعض الثانوى	٥,٥	٧٢٤
أتمت المرحلة الثانوية/ فأعلى	٣,٤	٢١١١
الحالة العملية		
تعمل مقابل عائد نقدى	٦,٧	٩٢٣
لا تعمل مقابل عائد نقدى	٦,٠	٤٣٦٥
مؤشر الثروة		
أدنى مستوى	٨,٨	١٠٠٣
المستوى الثانى	٨,٢	٩٥٤
المستوى الأوسط	٦,٧	١٠٦٥
المستوى الرابع	٤,٥	١١٤٢
أعلى مستوى	٣,٢	١١٢٤
الإجمالى	٦,٢	٥٢٨٨

المصدر: المسح السكانى الصحى، ٢٠٠٥

٤- الصور المختلفة للعنف بين الأزواج:

إن العنف الموجه من قبل الزوج تجاه الزوجة سواء كان جسدى أو نفسى أو جنسى يعتبر من أكثر صور العنف شيوعاً بين السيدات المتزوجات أو السابق لهن الزواج وسوف نتناول بالدراسة العنف بين الأزواج حسب الخصائص الخلفية والخصائص الزواجية.

أ- العنف بين الأزواج حسب الخصائص الخلفية:

يوضح جدول (٤) أن العنف الجسدى هو أكثر صور العنف إنتشاراً حيث أن ثلث السيدات اللاتى سبق لهن الزواج تعرضن فى أى وقت منذ بلوغهن ١٥ سنة للعنف الجسدى من قبل الزوج الحالى أو الأخير وأن ١٨% منهن قد تعرضن للعنف الجسدى خلال السنة السابقة على المسح.

يتضح من الجدول أن حوالى ١٨% من السيدات تعرضن فى أى وقت للعنف النفسى وأن ١٠% منهن قد تعرضن للعنف النفسى مؤخراً، فى حين أشارت حوالى ٧% من السيدات أن أزواجهن قد أجبرهن على ممارسة الجنس فى أى وقت وأن حوالى ٤% منهن قد أجبرن على ممارسة الجنس خلال السنة السابقة على المسح.

يوضح الجدول كذلك أن السيدات فى فئة العمر ١٥-١٩ سنة هن الأقل تعرضاً لأى صورة من صور العنف المرتبط بالزواج عن السيدات فى الفئات العمرية الأخرى فعلى سبيل المثال نجد أن حوالى ٢٠ % من السيدات فى فئة العمر ١٥-١٩ سنة قد تعرضن فى أى وقت للعنف الجسدى مقابل حوالى ٣٦% للسيدات فى فئة العمر ٣٠-٣٩ سنة.

بالنسبة لمحل الإقامة يتضح من بيانات الجدول أن السيدات المقيمات فى الريف أكثر تعرضاً لأى صورة من صور العنف مقارنة بالسيدات المقيمات فى الحضر، فعلى سبيل المثال بلغت نسبة السيدات اللاتى تعرضن فى أى وقت للعنف النفسى ١٩% فى الريف مقابل ١٥ % فى الحضر، وحوالى ١٢% منهن قد تعرضن للعنف النفسى فى الريف مقابل حوالى ٩% فى الحضر خلال السنة السابقة على المسح، وينطبق نفس النمط على حضر وريف وجه بحرى وقبلى.

يظهر من بيانات الجدول أن السيدات المطلقات هن الأكثر تعرضاً لأى صـــورة مـــن صور العنف أى وقت سواء كان جسدى، نفسى أو جنسى حيث كانت النسبة حـــوالى (٦٨%، ٥٢%، ٢٣% على الترتيب)، فى حين كانت السيدات الأرامل هن الأقل عرضة لأى صـــورة من صور العنف فى أى وقت حيث بلغت نسبتهن حوالى (٢٩%، ١٤%، ٦% على الترتيب). ويتحقق نفس النمط خلال السنة السابقة على المسح.

بالنسبة للحالة التعليمية يتضح من الجدول أن السيدات اللاتى أتممن المرحلة الثانويـــة فأعلى هن الأقل عرضة لأى صورة من صور العنف عن باقى السيدات فى المراحل التعليمية الأخرى حيث نجد أن حوالى ٢٣% من السيدات اللاتى أتممن المرحلة الثانويـــة فـــأعلى قـــد تعرضن فى أى وقت للعنف الجسدى مقابل حوالى ٤٣% للسيدات اللاتى لـــم تـــتم المرحلـــة الإبتدائية، وقد بلغت هذه النسبة حوالى (١٣%، ٢١% على الترتيب) خلال السنة السابقة على المسح.

بالنسبة للحالة العملية نجد أن السيدات اللاتى تعملن مقابل عائد نقدى هن أقل تعرضـــاً لأى صورة من صور العنف من قبل الزوج عن السيدات اللاتى لا تعملن مقابل عائد نقـــدى، وذلك فى أى وقت وفى خلال السنة السنة السابقة على المسح.

بالنسبة لمؤشر الثروة نجد أن السيدات اللاتى تتميزن بالثراء هن أقل إحتمالاً للتعرض لأى صورة من صور العنف عن السيدات الأخريات.

جدول (٤)

نسبة السيدات اللاتى سبق لهن الزواج و تعرضن للعنف الجسدى، النفسى أو الجنسى من قبل الزوج الحالى أو الأخير فى أى وقت، واللاتى تعرضن للعنف خـــلال الإثنى عشر شهراً السابقة على المسح حسب الخصائص الخلفية

الخصائص الخلفية	صور العنف						عدد السيدات اللاتى سبق لهن الزواج
	جسدى		نفسى		جنسى		
	فى أى وقت	ال١٢ شهراً السابقة	فى أى وقت	ال١٢ شهراً السابقة	فى أى وقت	ال١٢ شهراً السابقة	
العمر							
١٥-١٩	١٩,٧	١٥,٨	٨,٧	٦,٥	٢,٨	٢,٨	٢٥١
٢٠-٢٩	٣١,٦	٢١,٤	١٦,٣	١٠,٩	٦,٣	٤,٢	١٨٧١
٣٠-٣٩	٣٥,٩	١٩,١	١٨,٥	١١,٢	٧,٣	٤,٧	١٨٧٧
٤٠-٤٩	٣٤,١	١٣,٩	١٩,٠	٨,٩	٦,٩	٢,٧	١٦١٤
الحالة الزواجية							
متزوجة	٣٢,٤	١٩,١	١٦,٦	١٠,٦	٦,٢	٤,١	٥٢٤٠
مطلقة/ منفصلة	٦٧,٥	١٣,٥	٥١,٩	١١,٩	٢٣,٠	١,٨	١٥٨
أرملة	٢٨,٩	٠,٩	١٤,٠	٠,٣	٥,٥	–	٢١٥
الإقامة							
حضر	٣١,٠	١٥,٢	١٥,٤	٨,٦	٥,٥	٢,٨	٢٣٣٩
ريف	٣٤,٨	٢٠,٤	١٩,٠	١١,٥	٧,٥	٤,٦	٣٢٧٤
محل الإقامة							
المحافظات الحضرية	٣٢,٦	١٥,٣	١٤,٩	٧,٨	٥,٥	٢,٦	٩٣١
وجه بحرى	٣٥,٦	١٩,٦	١٩,٧	١١,٦	٨,٩	٥,٥	٢٤٥٥
حضر	٣١,٤	١٥,٠	١٧,٣	٩,١	٦,٧	٣,٢	٦٦٦
ريف	٣٧,١	٢١,٤	٢٠,٦	١٢,٥	٩,٨	٦,٤	١٧٨٩
وجه قبلى	٣١,٠	١٨,٠	١٦,٢	٩,٨	٤,٥	٢,٥	٢١٦١
حضر	٢٨,٦	١٥,٣	١٤,٥	٩,٠	٤,٢	٢,٦	٧٠٣
ريف	٣٢,١	١٩,٢	١٧,١	١٠,٢	٤,٦	٢,٤	١٤٥٨
محافظات الحدود	٢٧,٨	١٣,٨	١٢,٥	٧,٥	٧,٠	٥,٢	٦٦
الحالة التعليمية							
لم يسبق لها الذهاب للمدرسة	٤٠,٠	٢٢,٥	٢٣,٤	١٣,٧	٧,٢	٤,١	١٩٢٣
لم تتم المرحلة الإبتدائية	٤٢,٨	٢٠,٨	٢٤,٥	١٣,٦	٩,١	٤,٨	٦٤٩
أتمت المرحلة الإبتدائية/ بعض الثانوى	٣٨,٧	٢٢,٠	١٦,٦	١١,٤	٨,١	٤,٧	٧٨٠
أتمت المرحلة الثانوية/ فأعلى	٢٢,٨	١٢,٥	١٠,٧	٦,٠	٤,٩	٣,١	٢٢٦١
الحالة العملية							
تعمل مقابل عائد نقدى	٢٨,٨	١٣,٤	١٦,٦	٨,٦	٦,٦	٢,٩	٩٧٣
لا تعمل مقابل عائد نقدى	٣٤,٢	١٩,٢	١٧,٧	١٠,٦	٦,٦	٤,١	٤٦٤٠
مؤشر الثروة							
أدنى مستوى	٣٨,٩	٢٢,٩	٢٣,٨	١٥,٣	٦,٨	٤,٤	١٠٤٨
المستوى الثانى	٣٨,٥	٢٢,٣	٢١,٣	١٢,٧	٨,٩	٥,٠	١٠١٨
المستوى الأوسط	٣٦,١	٢٠,٣	١٩,٤	١١,٤	٧,٣	٤,٩	١١٢٩
المستوى الرابع	٣٢,٢	١٦,٣	١٤,٧	٧,٧	٧,١	٣,٩	١٢٢٦
أعلى مستوى	٢٢,٠	١٠,٦	٩,٦	٥,٢	٣,٥	١,٥	١١٩٢
الإجمالى	٣٣,٢	١٨,٢	١٧,٥	١٠,٢	٦,٦	٣,٩	٥٦١٣

المصدر: المسح السكانى الصحى، ٢٠٠٥

ب- العنف بين الأزواج حسب الخصائص الزواجية:

يعرض جدول (٥) نسبة السيدات اللاتى سبق لهن الزواج واللاتى تعرضن لأى صورة من صور العنف سواء كان جسدى، نفسى أو جنسى من جانب الزوج الحالى أو الأخير حسب الخصائص الزواجية.

يوضح الجدول أن العنف يكون أكثر شيوعا إلى حد ما إذا كان الزوجان متقاربان فى السن حيث نجد أن حوالى ٣٩% من السيدات قد تعرضن فى أى وقت للعنف الجسدى والفارق فى العمر بينهن وبين أزواجهن أقل من سنتين، وأن هذه النسبة بلغت ٢٣% خلال السنة السابقة على المسح، فى حين نجد أن ٣١% من السيدات تعرضن فى أى وقت للعنف الجسدى والفارق فى العمر بينهن وبين أزواجهن من ٥- ٩ سنوات، وحوالى ١٩% منهن قد تعرضن للعنف الجسدى مؤخراً.

كما يوضح الجدول أن العنف الذى تتعرض له السيدة يكون أقل إحتمالاً إذا كان هناك صلة قرابة من الدرجة الأولى أو الثانية بين الزوجين حيث بلغت نسبة السيدات اللاتى تعرضن فى أى وقت للعنف النفسى وكانت تربطهن صلة قرابة بأزواجهن من ناحية الأب حوالى ١٣% ، وأن ٨% منهن قد تعرضن للعنف النفسى خلال السنة السابقة على المسح .
بينما يظهر من الجدول أن ١٨% من السيدات اللاتى لا توجد أى صلة قرابة بأزواجهن تعرضن فى أى وقت للعنف النفسى، وحوالى ١١% منهن قد تعرضن للعنف النفسى خلال السنة السابقة على المسح.

ويتضح من بيانات الجدول أن العنف بين الأزواج يكون أقل شيوعاً كلما حصل الزوج على قدر كبير من التعليم، فعلى سبيل المثال نجد أن حوالى ٥% من السيدات اللاتى أتم أزواجهن المرحلة الثانوية فأعلى قد تعرضن فى أى وقت للعنف الجنسى، وكانت هذه النسبة حوالى ٣% لنفس السيدات خلال السنة السابقة على المسح، وفى المقابل نجد أن حوالى ٨% من السيدات اللاتى لم يتم أزواجهن المرحلة الابتدائية من التعليم تعرضن فى أى وقت للعنف الجنسى، وحوالى ٥% منهن قد تعرضن للعنف الجنسى مؤخراً.

جدول (٥)

نسبة السيدات اللاتى سبق لهن الزواج و تعرضن للعنف الجسدى، النفسى أو الجنسى من قبل الزوج الحالى أو الأخير فى أى وقت، واللاتى تعرضن للعنف خلال الإثنى عشر شهراً السابقة على المسح حسب بعض الخصائص الزواجية المختارة

الخصائص الزواجية	صور العنف						عدد السيدات اللاتى سبق لهن الزواج
	جسدى		نفسى		جنسى		
	فى أى وقت	ال١٢ شهراً السابقة	فى أى وقت	ال١٢ شهراً السابقة	فى أى وقت	ال١٢ شهراً السابقة	
الفرق فى العمر							
أقل من سنتين	٣٨,٩	٢٣,٣	٢٠,٩	١٣,٥	٨,٣	٥,٤	٥٣٧
٢-٤	٣٢,٩	١٩,٢	١٧,٣	١٠,٤	٦,٣	٣,٣	١٢٨٢
٥-٩	٣١,١	١٨,٥	١٤,٧	٩,٦	٥,٨	٤,٤	٢٠٨٧
١٠سنوات فأكثر	٣١,٢	١٨,٠	١٧,٢	١١,٢	٥,٨	٣,٩	١٣٣٤
العمر غير معروف	٤٥,٢	٦,٢	٣٠,١	٥,٣	١٢,٩	٠,٧	٣٧٣
العلاقة بالزوج السابق/ الحالى							
ابن العم/ العمة	٢٨,٤	١٥,٢	١٢,٩	٨,٤	٦,٣	٤,٦	٣٩٤
ابن الخال/ الخالة	٣٢,٥	١٧,٨	١٧,١	٩,٤	٤,٩	٢,٠	٩٦٢
قريب آخر	٣٧,٦	٢٣,٣	١٨,٩	١٢,٤	١٠,٤	٦,١	٤٢٠
قريب بالنسب	٣٥,١	٢٤,٨	١٣,٧	٣,٢	٢,٢	١,٨	٨٥
لا توجد قرابة	٣٣,٤	١٧,٩	١٨,٠	١٠,٦	٦,٨	٤,٠	٣٧٤٥
الحالة التعليمية للزوج							
لم يسبق له الذهاب للمدرسة	٤٢,٧	٢٣,٩	٢٦,٣	١٥,٠	٨,٣	٤,٥	١٣٠٩
لم يتم المرحلة الإبتدائية	٣٥,٦	١٦,٧	٢٠,٩	١٢,٣	٧,٧	٤,٧	٧٢٧
أتم المرحلة الإبتدائية/ بعض الثانوى	٤١,٨	٢٣,٧	١٨,٤	١٢,١	٨,٥	٥,٢	٩٧٤
أتم المرحلة الثانوية/ فأعلى	٢٤,٦	١٣,٨	١١,٧	٦,٥	٤,٨	٢,٨	٢٥٩٠
الإجمالى	**٣٣,٢**	**١٨,٢**	**١٧,٥**	**١٠,٢**	**٦,٦**	**٣,٩**	**٥٦١٣**

المصدر: المسح السكانى الصحى،٢٠٠٥

ملحوظة: يشمل الإجمالى سبع حالات مفقود معلوماتها عن صلة القرابة بالزوج و١٣حالة بيانات التعليم للزوج مفقودة.

٥- البحث عن مساعدة من جانب السيدات اللاتى تعرضن للعنف:

يعرض جدول (٦) نسبة السيدات اللاتى سبق لهن الزواج واللاتى تعرضن للعنف الجسدى أو الجنسى فى علاقتهن مع الزوج الحالى أو الأخير خلال السنة السابقة على المسح واللاتى بحثن عن مساعدة طبقاً لمدى تكرار العنف.

وتوضح بيانات الجدول أن حوالى ثلث السيدات اللاتى تعرضن للعنف على الأقل مرة واحدة من قبل الزوج قد بحثن عن مساعدة من أجل التعامل مع هذا العنف، وقد زادت النسبة إلى ٥٠% فى حالة تعرض السيدات للعنف مرات كثيرة، فى حين إنخفضت هذه النسبة إلى ٢٦% إذا كان العنف يحدث أحياناً.

كما يوضح الجدول أن معظم السيدات اللاتى تعرضن للعنف كثيراً، أحياناً، أو مرة واحدة على الأقل قد طلبن المساعدة من الأقارب سواء كانوا ذكور أو إناث بينما نجد أن أقل من ١% من السيدات قد طلبن المساعدة من الشرطة، محامى، طبيب، شخصية دينية أو صاحب العمل.

جدول (٦)

نسبة السيدات اللاتى سبق لهن الزواج واللاتى تعرضن للعنف الجسدى أو الجنسى فى علاقتهن مع الزوج الحالى/ الأخير خلال الإثنى عشر السابقة على المسح واللاتى بحثن عن مساعدة حسب تكرار العنف

أسلوب البحث عن المساعدة	تكرار العنف		
	مرة واحدة على الأقل	كثيراً	أحياناً
نسبة من طلبن المساعدة	٣٤,٥	٤٩,٨	٢٦,٤
نسبة من طلبن المساعدة من:			
أى قريب ذكر	٢٠,٩	٣٢,٣	١٤,٨
الأب	٨,١	٩,٧	٧,٢
الأخ	٦,٢	١٢,٩	٢,٧
الحما	٤,١	٦,٣	٢,٩
أى قريب ذكر آخر	٥,٦	١٠,٠	٣,٣
أى قريبة أنثى	٢٠,٧	٣٠,٨	١٥,٣
الأم	٩,٣	١٢,٦	٧,٦
الأخت	٢,٧	٥,٦	١,٢
الحماه	٦,٧	١١,٢	٤,٣
أى قريبة أنثى أخرى	٥,٦	٩,٦	٣,٥
صديق/ جار	٥,٦	١١,٠	٢,٧
صاحب العمل	٠,١	٠,٢	–
شخصية دينية	٠,٧	٠,٤	٠,٩
طبيب/ مقدم خدمة طبى	٠,١	٠,٤	–
الشرطة	٠,٦	١,٣	٠,٢
محامى	٠,٢	٠,٦	–
عدد السيدات	**١٠٥٩**	**٣٦٦**	**٦٩٣**

المصدر: المسح السكانى الصحى،٢٠٠٥

٦- إتجاهات السيدات نحو الضرب:

تشير نتائج الدراسة إلى أن السيدات اللاتى سبق لهن الزواج يتعرضن للصور المختلفة للعنف من قبل الأزواج وإذا كان هذا العنف ضد السيدات مقبول من جانب المجتمع فنجد أنه من الصعب القضاء على العنف الموجه ضد السيدات من قبل أزواجهم.

يبين جدول (٧) أن حوالى ٤٠% من السيدات اللآتى سبق لهن الزواج يوافقن على ضرب الزوجة إذا خرجت بدون إذن الزوج أو إذا أهملت الأطفال و٣٧% من السيدات تجدن أن هناك مبرر لضرب الزوجة إذا جادلت الزوج وتعتقد حوالى ٣٤% من السيدات أن رفض ممارسة الجنس من المبررات لأن يضرب الزوج زوجته كما أن هناك ١٩% من السيدات يوافقن على ضرب الزوجة إذا أحرقت الطعام.

تشير نتائج الجدول إلى أن نصف السيدات قد وافقن على أن سبب واحد على الأقل من هذه الأسباب المذكورة يكفى لضرب الزوجة، وحوالى ١٧% من السيدات تعتقد أن هناك مبرر للضرب فى جميع الأسباب.

يتضح من الجدول إرتفاع نسبة الموافقة على ضرب الزوجة لأى سبب من الأسباب المذكورة من قبل السيدات فى الفئة العمرية ١٥- ١٩سنة عن باقى الفئات العمرية حيث نجد أن ٤٦% من السيدات فى فئة العمر من ١٥- ١٩سنة قد وافقن على ضرب الزوجة إذا خرجت بدون إذن زوجها مقابل ٣٩% للسيدات فى الفئتين العمريتين (٢٠-٢٩) ، (٣٠-٣٩) سنة.

يظهر أيضاً من الجدول إنخفاض نسبة قبول ضرب الزوجة لأى سبب من الأسباب المذكورة بين السيدات المطلقات أوالمنفصلات عن السيدات المتزوجات حالياً والأرامل، حيث نجد أن حوالى ٢٤% من السيدات المطلقات أوالمنفصلات قد وافقن على ضرب الزوجة إذا جادلت الزوج مقابل ٤١% بين السيدات الأرامل وحوالى ٣٨% بين السيدات المتزوجات.

كما يتضح من الجدول إرتفاع نسبة قبول ضرب الزوجة بين السيدات فى المناطق الريفية عن السيدات فى المناطق الحضرية، حيث كانت السيدات فى ريف الوجه القبلى هن أكثر قبولاً لفكرة ضرب الزوجة وذلك لجميع الأسباب التى تم ذكرها، على عكس السيدات فى المحافظات الحضرية هن الأقل قبولاً لعملية ضرب الزوجة.

بالنسبة للحالة التعليمية نجد أنه كلما حصلت السيدة على قدر أكبر من التعليم فإن فكرة ضرب الزوجة من قبل زوجها لا تلاقى قبول لديها، فعلى سبيل المثال نجد أن نسبة السيدات اللاتى أتممن المرحلة الثانوية فأعلى واللاتى يجدن أن ضرب الزوجة مبرر إذا أحرقت الطعام كانت ٧% بينما إرتفعت هذه النسبة إلى ٢٥% بين السيدات اللاتى لم يتممن المرحلة الإبتدائية.

بالنسبة للحالة العملية يتضح من الجدول أن نسبة الموافقة على ضرب الزوجة لأى سبب من الأسباب المذكورة كانت منخفضة بين السيدات اللاتى تعملن مقابل عائد نقدى مقارنة بالسيدات اللاتى لا تعملن مقابل عائد نقدى.

بالنسبة لمؤشر الثروة نجد أن السيدات اللاتى ينتمين إلى المجموعة ذات أدنى مستوى لمؤشر الثروة يوافقن على ضرب الزوجة لسبب واحد على الأقل من الأسباب المذكورة بأكثر من ثلاث مرات عن السيدات اللاتى ينتمين إلى المجموعة ذات أعلى مستوى لمؤشر الثروة (٧٤%، حوالى٢٣% على الترتيب).

جدول (٧)

نسبة السيدات اللاتى سبق لهن الزواج واللاتى وافقن على أن الزوج له مبرر لضرب الزوجة لأى من الأسباب المذكورة حسب الخصائص الخلفية

الخصائص الخلفية	نسبة الموافقات على ضرب الزوجة إذا					نسبة الموافقات على ضرب الزوجة لسبب واحد على الأقل	نسبة الموافقات على ضرب الزوجة للخمسة أسباب	عدد السيدات اللاتى سبق لهن الزواج
	خرجت بدون إذن	أهملت الأطفال	جادلته	رفضت ممارسة الجنس	أحرقت الطعام			
العمر								
١٥-١٩	٤٦,٢	٤٣,١	٤٢,٧	٣٨,٨	٢١,٨	٥٥,٨	١٨,٩	٨٠٣
٢٠-٢٩	٣٩,١	٣٨,٥	٣٥,٢	٣٢,٠	١٧,٦	٤٩,١	١٤,٩	٦٧٥٣
٣٠-٣٩	٣٩,١	٣٨,٩	٣٦,٧	٣٢,٨	١٨,٦	٤٨,٨	١٦,١	٦٤٠٠
٤٠-٤٩	٤٢,٥	٤١,٩	٤٠,٣	٣٥,٥	٢٠,٧	٥١,٧	١٨,٨	٥٥١٨
الحالة الزواجية								
متزوجة	٤٠,٧	٣٩,٩	٣٧,٧	٣٣,٧	١٩,٠	٥٠,٤	١٦,٦	١٨١٨٧
مطلقة/ منفصلة	٢٦,١	٢٧,١	٢٣,٨	٢٢,٨	١٥,٤	٣٤,٤	١١,٢	٥٢٢
أرملة	٤١,٩	٤٥,١	٤١,٣	٣٧,٧	٢١,١	٥١,٨	١٨,٣	٧٦٥
الإقامة								
حضر	٢٧,٤	٢٧,١	٢٣,٨	٢٠,١	١٠,٤	٣٧,٠	٨,٤	٨٠٣٣
ريف	٤٩,٤	٤٨,٦	٤٧,٠	٤٣,٠	٢٥,٠	٥٩,١	٢٢,٣	١١٤٤١
محل الإقامة								
المحافظات الحضرية	٢٤,٤	٢٣,٨	١٩,٢	١٦,٩	٧,٩	٣٣,٧	٦,٣	٣٢٩٣
وجه بحرى	٣٩,٥	٤١,١	٣٧,٠	٣٣,٧	٢٠,٢	٤٨,٩	١٨,٢	٨٤١٠
حضر	٢٥,٦	٢٦,٧	٢٣,٢	٢٠,٥	١١,٤	٣٤,٤	١٠,٠	٢١٩٩
ريف	٤٤,٥	٤٦,٢	٤١,٩	٣٨,٤	٢٣,٢	٥٤,١	٢١,١	٦٢١١
وجه قبلى	٤٨,٢	٤٥,٣	٤٦,٠	٤٠,٩	٢٢,٧	٥٨,٤	١٩,٣	٧٥٥٢
حضر	٣٢,٩	٣٢,٠	٣٠,٥	٢٤,١	١٢,٨	٤٣,٩	٩,٧	٢٤١١
ريف	٥٥,٤	٥١,٥	٥٣,٢	٤٨,٧	٢٧,٣	٦٥,٢	٢٣,٨	٥١٤١
محافظات الحدود	٤١,٥	٣٦,٧	٣١,٨	٢٥,١	١١,٧	٤٥,٨	١٠,٧	٢١٨
الحالة التعليمية								
لم يسبق لها الذهاب للمدرسة	٥٩,٠	٥٦,٦	٥٧,٠	٥١,٢	٣٠,٨	٦٧,٧	٢٧,٩	٦٧٤٠
لم تتم المرحلة الإبتدائية	٥١,٨	٥١,١	٤٨,٧	٤٣,٨	٢٥,٢	٦٣,٤	٢٢,٠	٢١٩٧
أتمت المرحلة الإبتدائية/ بعض الثانوى	٤١,٤	٤١,٣	٣٦,٣	٣١,٧	١٧,٩	٥٣,٤	١٤,٦	٢٧١٩
أتمت المرحلة الثانوية/ أعلى	٢٠,٧	٢١,٦	١٧,٨	١٦,١	٧,٤	٢٩,٨	٥,٩	٧٨١٨
الحالة العملية								
تعمل مقابل عائد نقدى	٢٣,٧	٢٥,٤	٢٢,٤	٢١,٣	١٢,٣	٣٢,٦	١٠,٧	٣٢٨٨
لا تعمل مقابل عائد نقدى	٤٣,٧	٤٢,٧	٤٠,٥	٣٦,٠	٢٠,٣	٥٣,٥	١٧,٧	١٦١٨٦
مؤشر الثروة								
أدنى مستوى	٦٥,٢	٦٣,٥	٦٢,٨	٥٥,٩	٣٤,٧	٧٤,٤	٣٠,٧	٣٥٦٥
المستوى الثانى	٥٢,٨	٥١,٥	٥٠,٦	٤٦,٦	٢٦,٤	٦٢,٣	٢٣,٨	٣٧٧٨
المستوى الأوسط	٤٤,٧	٤٣,٣	٤٠,٦	٣٧,١	٢١,٦	٥٤,٢	١٨,٨	٣٩٣١
المستوى الرابع	٢٨,٩	٢٩,٤	٢٥,٥	٢٢,٠	١٠,٦	٤٠,٦	٨,٦	٤١٣٧
أعلى مستوى	١٤,٥	١٥,١	١١,٩	١٠,٢	٤,٣	٢٢,٧	٣,٣	٤٠٦٣
الإجمالى	٤٠,٤	٣٩,٨	٣٧,٤	٣٣,٥	١٩,٠	٥٠,٠	١٦,٥	١٩٤٧٤

المصدر: المسح السكانى الصحى،٢٠٠٥

القسم الثالث

١- محددات العنف بإستخدام التحليل المتعمق:

تم تطبيق أسلوب تحليل الإنحدار اللوجستى لتحليل محددات تعرض المرأة للعنف الجسدى وقد إستخدمنا متغير تابع ومتغيرات مستقلة لتطبيق معادلة الإنحدار، المتغير التابع وهو التعرض للعنف حيث يأخذ القيمة واحد للسيدة التى تعرضت للعنف ويأخذ القيمة صفر للسيدة التى لم تتعرض للعنف.

والمتغيرات المستقلة يكون شكلها كالتالى:

أ- العمر الحالى للسيدة	أقل من ٣٠ سنة = ١
	٣٠ سنة فأكثر = صفر
ب- الحالة الزواجية	متزوجة حالياً = ١
	مطلقة، منفصلة، أرملة = صفر
جـ- محل الإقامة	تم إستخدام خمس متغيرات صورية هى:
	المحافظات الحضرية
	حضر وجه بحرى
	ريف وجه بحرى
	حضر وجه قبلى
	ريف وجه قبلى
	ومحافظات الحدود هى المتغير المرجعى
د- الحالة التعليمية	أقل من ثانوى = صفر
	ثانوى فأكثر = ١
هـ- الحالة العملية	تعمل مقابل عائد نقدى = ١
	لا تعمل مقابل عائد نقدى = صفر
و- مؤشر الثروة	الأغنياء + الأغنياء جداً = ١
	أقل من ذلك = صفر

يعرض جدول (٨) نتائج التحليل بإستخدام أسلوب الإنحدار اللوجستى. ويتضح من هذه النتائج أن حوالى ٧٠% من الحالات تم تصنيفها بطريقة صحيحة.

وبالنسبة للحالة الزواجية أوضحت نتائج الجدول أن السيدات المتزوجات حالياً أقل إحتمالاً للتعرض إلى العنف عن السيدات المطلقات والأرامل وهذا المتغير له تأثير معنوى وقوى بدرجة ثقة ٩٩%. وقد بلغت قيمة Odds ratio (إحتمال تعرض السيدة للعنف إلى عدم تعرضها) للسيدة المتزوجة حالياً أقل بحوالى ٠,٦ مرة مقارنة بالسيدة المطلقة أو الأرملة وبالنسبة لمحل الإقامة فقد أظهر تحليل الإنحدار أن السيدات المقيمات فى أى من الأقاليم التالية المحافظات الحضرية، حضر وجه بحرى، ريف وجه بحرى أكثر إحتمالاً للتعرض إلى العنف عن السيدات المقيمات فى محافظات الحدود وقد يرجع ذلك إلى أن هذه المحافظات مازالت متمسكة بتعاليم الدين والعادات والتقاليد. وقد بلغت قيمة Odds ratio لهذه الأقاليم (١,٩مرة، ١,٦مرة، ١,٦مرة على الترتيب) مقارنة بإقليم محافظات الحدود.

وبالنسبة للحالة التعليمية أوضحت نتائج الجدول أن السيدات المتعلمات تعليم ثانوى فأكثر يكون إحتمال تعرضهن للعنف أقل بمقدار ٠,٥ مرة مقارنة بالسيدات المتعلمات تعليم أقل من ثانوى وهذا المتغير له تأثير معنوى بدرجة ثقة ٩٩%.

وبالنسبة لمؤشر الثروة أظهرت نتائج التحليل أن مؤشر الثروة له تأثير معنوى وقوى بدرجة ثقة ٩٩% حيث أن السيدات اللاتى تتميز بالثراء يقل إحتمال تعرضها للعنف بمقدار ٠,٧مرة عن السيدات الأخريات.

جدول (٨)

محددات العنف باستخدام أسلوب الإنحدار اللوجستى

المتغيرات	معامل الإنحدار	الخطأ المعيارى	Odds ratio
العمرالحالى	٠,٠٠٥	٠,٠٦٥	٠,٩٩٥
الحالة الزواجية	-٠,٤٨٦**	٠,١١٤	٠,٦١٥
محل الإقامة			
المحافظات الحضرية	٠,٦٤٣**	٠,١٦٥	١,٩٠٢
حضر وجه بحرى	٠,٤٤٨**	٠,١٨١	١,٥٦٥
ريف وجه بحرى	٠,٤٤٠**	٠,١٦١	١,٥٥٢
حضر وجه قبلى	٠,٠٣٣	٠,١٧٢	١,٠٣٤
ريف وجه قبلى	-٠,٢٠٧	٠,١٦١	٠,٨١٣
الحالة التعليمية	-٠,٦٧٨**	٠,٠٧٤	٠,٥٠٨
الحالة العملية	-٠,٠٦٧	٠,٠٨٤	٠,٩٣٥
مؤشر الثروة	-٠,٣٥٦**	٠,٠٨١	٠,٧٠٠

** معنوية بدرجة ثقة ٩٩%

٢- ملخص نتائج الدراسة:

أ- توضح النتائج أن حوالى نصف السيدات اللاتى سبق لهن الزواج وفى سن الإنجاب قد تعرضن للعنف منذ أن بلغن عمرهن الخامس عشر، وحوالى واحدة من كل خمس سيدات قد تعرضن لبعض صور العنف خلال السنة السابقة على المسح وأن المرتكبين الرئيسيين للعنف هم الأزواج وبنسبة أقل الأمهات، الآباء والأخوات.

ب- يعتبر العنف الجسدى أكثر صور العنف إنتشاراً حيث أن ثلث السيدات اللاتى سبق لهن الزواج قد تعرضن لبعض صور العنف الجسدى مرة واحدة على الأقل من قبل الزوج الحالى أو الأخير، منهن ١٨% قد تعرضن للعنف خلال السنة السابقة على المسح.

جـ- أشارت نتائج الدراسة أن حوالى ١٨ % من السيدات اللاتى سبق لهن الزواج تعرضن للعنف النفسى، كما أن ١٠% منهن قد تعرضن للعنف النفسى مؤخراً، وقد أقرت ٧% من السيدات أن أزواجهن سبق وأجبروهن على ممارسة الجنس وأن ٤% منهن قد أجبرن مؤخراً على ممارسة الجنس من قبل الزوج.

د- تشير النتائج إلى أن نصف السيدات قد وافقن على أن الزوج لديه مبرر أن يضرب زوجته فى أى حالة من الحالات الخمس التالية: إذا أحرقت الطعام، إذا جادلته، إذا خرجت دون أن تخبره، إذا أهملت الأطفال وإذا رفضت ممارسة الجنس معه، وتعتقد حوالى ١٧% من السيدات أن هناك مبرر للضرب فى جميع الأسباب المذكورة .

هـ- وترتفع نسبة قبول ضرب الزوجة بين السيدات المقيمات فى المناطق الريفية عن السيدات المقيمات فى المناطق الحضرية وخاصة السيدات من سكان ريف الوجه القبلى.

و- وتوضح النتائج أن السيدات اللاتى ينتمين إلى المجموعة ذات أدنى مستوى لمؤشر الثروة يوافقن على ضرب الزوجة لسبب واحد على الأقل من الأسباب المذكورة بأكثر من ثلاث مرات عن السيدات اللاتى ينتمين إلى المجموعة ذات أعلى مستوى لمؤشر الثروة (٧٤%، حوالى ٢٣% على الترتيب).

ز- أظهرت النتائج أن السيدات المتزوجات حالياً أقل إحتمالاً للتعرض للعنف بحوالى ٠,٦ مرة مقارنة بالسيدات المطلقات والأرامل.

ح- أوضحت النتائج أن السيدات المقيمات فى أى إقليم من أقاليم الجمهورية هــن الأكثــر عرضه للعنف مقارنة بالسيدات المقيمات فى محافظات الحدود.

ط- أشارت النتائج أن السيدات المتعلمات تعليم ثانوى فأعلى يقل إحتمال تعرضهن للعنــف بمقدار ٠,٥ مرة مقارنة بالسيدات المتعلمات تعليم أقل من ثانوى.

ي-كما أظهر مؤشر الثروة تأثير قوى على تعرض السيدات للعنف حيث أشارت النتــائج إلى أن السيدة التى تتميز بالثراء إحتمال تعرضها للعنف يقل بمقدار ٠,٧ مــرة عــن السيدات الأخريات.

٣- التوصيات:

أ- حث الحكومات على تعديل وتطوير تشريعاتها بما يكفل الحماية الكافية للنساء دون تمييز إتساقاً مع المبادئ التى أقرتها دساتيرها ووفاءاً بإلتزاماتها القانونية الدولية.

ب- توجيه جهد خاص لحملات التوعية للنساء فى الريف والبوادى للتعريف بحقوقهن القانونية.

ج- عمل حملات توعية بمخاطر العنف ضد المرأة تستهدف جميع فئات المجتمع.

د- تفعيل دور الإعلام فى مكافحة ظاهرة العنف.

هـ- تدعيم شبكات المعلومات المتخصصة فى متابعة ظاهرة العنف ضد النساء.

و- تشجيع تأسيس الجمعيات الأهلية المعنية بمكافحة العنف وتأهيل ضحاياه وإدخال خدمة الخط الساخن لتشجيع النساء على توجيه شكواهن إلى الجهات المختصة سريعاً.

ز- تشجيع المنظمات غير الحكومية على إجراء المزيد من البحوث الميدانية والإحصائية للوقوف بدقة على حجم الظاهرة.

مستويات البطالة وخصائص المتعطلين الشباب
(١٥-٢٩ سنة) عام ٢٠٠٦

مقدمة:

أصبحت البطالة عائقا تنمويا خطيرا فى الكثير من دول العالم الثالث وسبباً فى تهديد العديد من الأنظمة والحكومات فى ظل المعدلات المتزايدة للنمو السكانى وسببا أيضا فى زيادة الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك فى هذه الدول.

والبطالة هى حالة الفرد القادر على العمل ويرغب فيه ويبحث عن فرص عمل ولا يجدها وليس له مورد رزق . وهناك عوامل عديدة أدت إلى إرتفاع وتفشى البطالة من أهمها:

١- إرتفاع معدلات النمو السكانى.

٢- بطء معدلات النمو الإقتصادى.

٣- عدم مواكبة السياسة التعليمية والتدريبية لمتطلبات سوق العمل المتجددة والمتغيرة.

والمجتمع المصرى باعتباره مجتمعا ناميا يسعى إلى أفضل إستثمار بكل الموارد المتاحة فيه والتى من أهمها الموارد البشرية التى تمثل أغلبية نسبية للمجتمع المصرى.

والبطالة ليست معناها فقط تعطل نسبة ملموسة من أبناء المجتمع ، بل هى فى حقيقة الأمر مشكلة مركبة فإذا كان ظاهرها يبدو إقتصادى سياسى بحت فإن باطنها إجتماعى ثقافى.

وتعتبر مشكلة البطالة فى مصر مشكلة قومية بالدرجة الأولى ، والمحاولات لتخفيفها والسيطرة عليها مرتبطة بصفة أساسية بالعوامل الديموجرافية وببعض السياسات القائمة وتوجهاتها ، وكذلك التركيز على أهمية تطوير الصناعات الصغيرة وإعادة النظر فى سياسة التعليم.

وقد لوحظ أن ظاهرة البطالة منتشرة بصورة واضحة فى فئة الشباب من (١٥-٢٩ سنة) وحيث ان شريحة الشباب شريحة كبيرة من السكان فى المجتمع المصرى ، فإنه يجب التصدى لهذه الظاهرة لان عواقب البطالة على الشباب عديدة منها ارتفاع معدل الجريمة والانحراف أو التعصب والتطرف ، وكذلك تأخر سن الزواج والقلق والإحباط الاجتماعى الذى قد يؤثر على أمن واستقرار المجتمع.

إعداد : إيمان صدقى توفيق

منى احمد فهمى

وتحدث البطالة عند حدوث أزمات اقتصادية مؤقتة اما بسبب عوامل داخلية تتعلق بإجراءات العمل والتوظيف او عدم التوافق بين مخرجات التعليم وسوق العمل أو نتيجة ضغوط خارجية تتعلق بمنظومة الاقتصاد.

لذلك كان من الضرورى دراسة مدى انتشار البطالة بين الشباب لمعرفة خصائصهم من حيث فئات السن والتعليم ومحل الإقامة لمساعدة متخذى القرار وواضعى الخطط والسياسات على التغلب على انتشار هذه الظاهرة بين الشباب.

١- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلـــــى دراسة حجم ومعدل البطالة بين الشباب فى فئة العمر من (١٥-٢٩ سنة) حسب النوع والحالة التعليمية و محل الإقامة فى عام ٢٠٠٦.

٢- مصدر البيانات:

تعتمد الدراسة بصفة أساسية على نتائج بحث العمالة بالعينة فى عام ,٢٠٠٦

٣- منهجية الدراسة:

سوف يتم إتباع أسلوب التحليل الوصفى لمستويات البطالة وخصائص الشباب المتعطلـــين (١٥- ٢٩سنة) حسب (فئات السن والنوع / الحالة التعليمية / محل الإقامة).

٤- أهمية الدراسة:

تحاول الدراسة إلقاء الضوء على مدى انتشار البطالة بين الشباب فى فئة العمر من (١٥-٢٩ سنة) وخصائص هذه الفئة التى تؤثر على نسبة البطالة وخاصة التعليم.

٥-تنظيم الدراسة:

تشمل هذه الدراسة أربعة أقسام:

القسم الأول : ويتضمن المقدمة – أهداف الدراسة – مصدر البيانات – منهجية وأهمية الدراسة

القسم الثانى:

١- دراسة المساهمة فى قوة العمل للشباب فى فئة العمر من (١٥-٢٩ سنة) حسب فئات السن والنوع ومحل الإقامة.

٢- دراسة معدلات البطالة للشباب فى الفئة العمرية من (١٥-٢٩ سنة) حسب فئات السن والنوع ومحل الإقامة.

القسم الثالث:

دراسة معدلات البطالة للفئة العمرية (١٥-٢٩ سنة) واختلافاتها حسب الحالة التعليمية والسن والنوع لحضر وريف وإجمالى الجمهورية لعام ٢٠٠٦.

القسم الرابع:

١- ملخص الدراسة.

٢- توصيات الدراسة.

القسم الثانى

أولا: المساهمة فى قوة العمل للشباب فى فئة العمر (١٥-٢٩ سنة):

يعرض جدول (١) معدلات المساهمة فى قوة العمل للشباب فى الفئات العمرية من (١٥-٢٩سنة) وفقا لمحل الإقامة والنوع فى عام ٢٠٠٦ .

وقد أوضحت بيانات الجدول ارتفاع معدلات المساهمة فى قوه العمل بصفة عامة فى كل الفئات العمرية (١٥-١٩ ، ٢٠-٢٤، ٢٥- ٢٩ سنة) فى ريف الجمهورية حيث بلغ (٧٧% ، ٧٦% ، ٨٧% على التوالى) مقارنة بالحضر حيث بلغ معدل المساهمة طبقا لفئات العمر (٦١% ، ٦٠% ، ٧٨% على التوالى). وبالنسبة لمعدل المساهمة فى النشاط الاقتصادى حسب النوع نلاحظ من بيانات الجدول انه بوجه عام معدل المشتغلين الإناث فى كل فئات العمر المختلفة من (١٥-٢٩ سنة) أقل من معدل المشتغلين من الذكور.

وبالنسبة لفئة العمر (١٥-١٩ سنة) قد أوضحت البيانات إن أعلى معدل مساهمة لهذه الفئة العمرية على مستوى أقاليم الجمهورية كانت فى ريف الوجه القبلى لكل من الذكور والإناث مقارنة بالحضر. وقد ارتفع معدل مساهمة الذكور (٩٠%) عن معدل مساهمة الإناث (٥٦%) بحوالى الثلث تقريبا . بينما سجل حضر محافظات الحدود اقل معدلات مساهمة لكل من الذكور والإناث على مستوى أقاليم الجمهورية مع ملاحظة ارتفاع معدل المساهمة للذكور (٦٦%) عن مثيله للإناث (١٠%) بحوالى ستة أضعاف.

أما بالنسبة لمعدلات المساهمة فى فئة العمر (٢٠-٢٤ سنة) لكل من الذكور والإناث على مستوى الأقاليم فقد أوضحت البيانات إن أعلى معدل مساهمة للذكور فى هذه الفئة العمرية رصد فى ريف محافظات الحدود حيث بلغ (٩٥%) وفى المقابل كان أقل معدل مساهمة للذكور فى نفس الفئة فى المحافظات الحضرية (٦٩%) .

بينما تركزت مساهمة الإناث فى هذه الفئة العمرية فى ريف إقليم الوجه القبلى حيث بلغت (٦٢ %) ، وبلغ أقل معدل مساهمة للإناث فى حضر الوجه البحري (٢٩%).

وبالنظر إلى معدلات المساهمة فى الفئة العمرية (٢٥-٢٩ سنه) أوضحت بيانات الجدول انخفاض معدل مساهمة الذكور فى المحافظات الحضرية (٨٥%) عن باقى الأقاليم وقد يكون من أسباب ذلك زيادة عدد السكان فى هذه الفئة فى المحافظات الحضرية وقلة فرص العمل ، بينما بلغ أعلى معدل لمساهمة الذكور فى نفس الفئة العمرية فى إقليم ريف محافظات الحدود (٩٧%) . وفى المقابل بلغ أعلى معدل لمساهمة الإناث فى نفس الفئة

العمرية فى ريف الوجه القبلى(٧٩%) بينما سجل اقل معدل مساهمة للإنـــاث فـــى حضـــر الوجه البحرى (٤٧%).

جدول (١) معدلات المساهمة فى قوة العمل للشباب فى الفئات العمرية من (١٥-٢٩) سنه وفقا للنوع ومحل الإقامة، فى عام ٢٠٠٦

محل الإقامة	٢٠٠٦			
	النوع	١٥-١٩	٢٠-٢٤	٢٥-٢٩
لمحافظات الحضرية				
	ذكور	٧٠,٩	٦٨,٨	٨٤,٤
	إناث	٣٤,٧	٣٩,٠	٦٣,٥
	جملة	٦٢,٣	٦٠,٤	٨٠,٠
إقليم الوجه البحرى				
حضر	ذكور	٧٤,٦	٧١,٩	٨٦,٤
	إناث	١٧,١	٢٨,٦	٤٦,٩
	جملة	٦٠,٧	٥٨,١	٧٥,٠
ريف	ذكور	٨٢,٧	٨١,٥	٩١,٣
	إناث	٤٤,٣	٥١,٣	٧٠,٠
	جملة	٧٢,١	٧٢,٦	٨٥,٣
إقليم الوجه القبلى				
حضر	ذكور	٧١,٩	٦٩,٩	٨٤,٨
	إناث	٢٤,٩	٣٤,٥	٥٦,٦
	جملة	٦٠,١	٥٩,٥	٧٨,٤
ريف	ذكور	٨٩,٥	٨٦,٤	٩٣,٤
	إناث	٥٥,٥	٦٢,١	٧٨,٧
	جملة	٨٢,١	٨٠,٨	٩٠,٣
محافظات الحدود				
حضر	ذكور	٦٥,٥	٧٧,٩	٩١,٢
	إناث	١٠,٣	٤٥,٢	٧٠,٢
	جملة	٥١,٣	٦٦,١	٨٤,٦
ريف	ذكور	٨١,٦	٩٤,٦	٩٧,٢
	إناث	٣٤,٦	٤٦,٣	٥٨,٨
	جملة	٧٢,٩	٨٢,٨	٩١,٠
الجملة				
حضر	ذكور	٧٢,٣	٧٠,١	٨٥,٢
	إناث	٢٥,٤	٣٤,٦	٥٦,٢
	جملة	٦٠,٨	٥٩,٦	٧٨,٢
ريف	ذكور	٨٥,٩	٨٣,٧	٩٢,٢
	إناث	٤٨,٦	٥٥,٠	٧٢,٨
	جملة	٧٦,٦	٧٦,١	٨٧,٣

المصدر: بحث العمالة بالعينة،٢٠٠٦

ثانيا : معدلات البطالة للشباب في الفئة العمرية (١٥-٢٩ سنة) حسب فئات السن والنوع ومحل الإقامة:

يعتبر معدل البطالة بين البالغين من المؤشرات الهامة التى تستخدم فى تقييم الحالة الاقتصادية فى مصر بصفة عامة وللسكان فى الفئة العمرية (١٥-٢٩ سنة) بصفة خاصة ، حيث إن الشطر الأعظم من كتلة البطالة يتمثل فى بطالة الشباب الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة.

ويعرض جدول (٢) معدلات البطالة حسب محل الإقامة والنوع وفئات السن للسكان من (١٥-٢٩ سنة) ، ويتبين من بيانات الجدول زيادة معدل البطالة بصفة عامه فى كل الفئات العمرية (١٥-١٩ ، ٢٠-٢٤، ٢٥-٢٩ سنة) فى حضر الجمهورية حيث بلغ (٣٩% ، ٤٠%، ٢٢% على التوالى) ، مقارنة بالريف حيث بلغ معدل البطالة فى نفس فئات العمر (٢٣% ، ٢٤% ، ١٣% على التوالى).

وبالنسبة لمعدل البطالة حسب النوع ، نلاحظ من بيانات الجدول إنه بوجه عام معدل البطالة لدى الإناث فى كل فئات العمر المختلفة من (١٥-٢٩ سنة) أعلى من معدل البطالة للذكور ويعزى ذلك فى جزء منه الى عاملين رئيسيين هما الأسباب المتعلقة بالأسرة والتى تجعل المرأة تبحث عن عمل مؤقت أو متقطع ، وإنخفاض مستوى تعليمها او عدم توافر التدريب اللآزم لها لشغل وظائف معينة مما يجعل المجال محدودا أمامها ، ولوحظ أن معدل البطالة للذكور والإناث فى كل الفئات العمرية فى الريف أقل منه فى الحضر وقد يرجع ذلك إلى عوامل إجتماعية وإقتصادية عدة من بينها تزايد معدلات هجرة الأيدى العاملة من الريف إلى المدن سعيا وراء فرصة عمل وخصوصا فى القطاعات الهامشية التى تزدهر فى المدن ، كما يمكن إيجاد تفسير لهذا الإنخفاض إلى أن الجزء الأكبر من المتعطلين المتعلمين يظهر عادة بنسبة أكبر فى الحضر عن الريف ويرجع ذلك الى أن قطاع الزراعة يستوعب نسبة كبيره من المتعطلين فى الريف بالإضافة إلى زيادة نسبة البطالة المقنعة فى الحضر.

و بالنسبة لفئة العمر (١٥-١٩ سنة) على مستوى أقاليم الجمهورية توضح بيانات الجدول إرتفاع معدل البطالة فى هذه الفئة العمرية فى حضر وريف محافظات الحدود (٤٩%) تقريبا و (٢٧%) تقريبا على الترتيب عن باقى أقاليم الجمهورية .

بالنسبة لاختلاف مستويات البطالة وفقا للنوع فى تلك الفئة العمرية (١٥-١٩ سنة) تعكس البيانات إرتفاع معدل البطالة بين الإناث عن مثيله للذكور فى أقاليم الجمهورية بصفة عامة وقد سجل حضر محافظات الحدود أعلى معدل بطالة للإناث حيث بلغ حوالى (٩٠%) .

وعلى غير المتوقع أوضحت البيانات إرتفاع معدلات البطالة فى حضر إقليم الوجه البحرى فى فئة العمر (٢٠ –٢٤ سنة) حيث بلغ اكثر من الثلث (٤٢%) تقريبا مقارنة بالريف (٢٧%) تقريبا وقد يرجع ذلك إلى قلة فرص العمل فى الحضر عنه فى ريف الوجه البحرى.

وكما هو متوقع توضح بيانات الجدول الإنخفاض الواضح فى معدل بطالة الذكور فى نفس الفئة (٢٠–٢٤ سنه) فى الريف عن مثيله للإناث وبلغ أدنى مستوى له فى ريف محافظات الحدود حوالى (٥,٤%) وقد يرجع ذلك إلى زيادة فرص العمل المتاحة للذكور فى الريف فى مجال الزراعة والمشروعات الصغيرة .

أما معدلات البطالة فى فئة العمر (٢٥– ٢٩ سنة) فقد لوحظ إرتفاع معدل البطالة فى هذه الفئة العمرية فى حضر إقليم الوجه البحرى (٢٥%) تقريبا ويليه حضر إقليم الوجه القبلى (٢٢%) وفى المقابل إنخفاض معدل البطالة فى كل من ريف إقليم الوجه القبلى وريف محافظات الحدود (١٠%) ، (٩%) على الترتيب . أما بالنسبة لإختلافات النوع فقد أوضحت البيانات إن أعلى معدل للبطالة كان للإناث فى حضر الوجه البحرى (٥٣,١%) .

جدول (٢) معدلات البطالة للشباب فى الفئات العمرية من (١٥-٢٩) سنه وفقا للنوع ومحل الإقامة فى عام ٢٠٠٦

محل الإقامة	٢٠٠٦			
	النوع	١٥-١٩	٢٠-٢٤	٢٥-٢٩
لمحافظات الحضرية				
	ذكور	٢٩,١	٣١,٢	١٥,٦
	إناث	٦٥,٣	٦١,٠	٣٦,٥
	جملة	٣٧,٧	٣٩,٦	٢٠,٠
إقليم الوجه البحرى				
حضر	ذكور	٢٥,٤	٢٨,١	١٣,٦
	إناث	٨٢,٩	٧١,٤	٥٣,١
	جملة	٣٩,٣	٤١,٩	٢٥,٠
ريف	ذكور	١٧,٣	١٨,٥	٨,٧
	إناث	٥٥,٧	٤٨,٧	٣٠,٠
	جملة	٢٧,٩	٢٧,٤	١٤,٧
إقليم الوجه القبلى				
حضر	ذكور	٢٨,١	٣٠,١	١٥,٢
	إناث	٧٥,١	٦٥,٥	٤٣,٤
	جملة	٣٩,٩	٤٠,٥	٢١,٦
ريف	ذكور	١٠,٥	١٣,٦	٦,٦
	إناث	٤٤,٥	٣٧,٩	٢١,٣
	جملة	١٧,٩	١٩,٢	٩,٧
محافظات الحدود				
حضر	ذكور	٣٤,٥	٢٢,١	٨,٨
	إناث	٨٩,٧	٥٤,٨	٢٩,٨
	جملة	٤٨,٧	٣٣,٩	١٥,٤
ريف	ذكور	١٨,٤	٥,٤	٢,٨
	إناث	٦٥,٤	٥٣,٧	٤١,٢
	جملة	٢٧,١	١٧,٢	٩,٠
الجملة				
حضر	ذكور	٢٧,٧	٢٩,٩	١٤,٨
	إناث	٧٤,٦	٦٥,٤	٤٣,٨
	جملة	٣٩,٢	٤٠,٤	٢١,٨
ريف	ذكور	١٤,١	١٦,٣	٧,٨
	إناث	٥١,٤	٤٥,٠	٢٧,٢
	جملة	٢٣,٤	٢٣,٩	١٢,٧

القسم الثالث

معدلات البطالة للفئة العمرية (١٥-١٩ سنه) واختلافاتها حسب الحالة التعليمية والسن والنوع لحضر وريف الجمهورية لعام ٢٠٠٦

أولا: معدلات البطالة حسب الحالة التعليمية وفئات السن والنوع (إجمالى الجمهورية):

يعرض جدول (٣) معدلات البطالة حسب الحالة التعليمية وفئات السن والنوع على مستوى جملة أقاليم الجمهورية. ومن بيانات الجدول نلاحظ إن هناك علاقة طردية بين مستويات التعليم ومعدلات البطالة بالنسبة للذكور فى أقاليم مصر حيث إنه كلما أرتفع مستوى التعليم ارتفع معدل البطالة ، حيث يزيد التعليم من آمال الخريجين لدرجة يصعب معها تلبية طلباتهم وأيضا لقلة التوافق بين نظم التعليم وإحتياجات سوق العمل.

كما تبين أيضا إرتفاع معدل البطالة بين الإناث عن الذكور فى فئة العمر من (١٥-٢٩سنة) على جميع المستويات التعليمية ماعدا بين الأميات حيث يقل معدل البطالة بين الإناث عن الذكور وهذا النمط سائد بين كافة أقاليم الجمهورية حيث إن الإناث فى هذه المرحلة يتجهن للزواج وتكوين أسرة وكأن زواج المرأة وإستقرارها يخرجها من قوة العمل برغم كونهن فى سن العمل ويرغبن فى العمل وقادرات عليه.

ومن الملاحظ من بيانات الجدول على مستوى جملة الجمهورية إن أعلى معدل بطالة للذكور رصد للحاصلين على مؤهل جامعى فأعلى (٣٥%) ، أما بالنسبة للإناث ، فأعلى معدل بطالة سجل للحاصلات على مؤهل متوسط (٦٤%) .

كما أوضحت البيانات إنخفاض معدل البطالة بالنسبة للأميين والذين يقرأون ويكتبون سواء كانوا ذكور أو إناث في كل الفئات العمرية من (١٥-٢٩سنة) وقد يرجع ذلك الى صعوبات المعيشة مما أدى إلى قبولهم لأى فرصة عمل.

وبالنسبة لمعدلات البطالة فى الفئات العمرية قد لوحظ إن أعلى معدل بطالة على مستوى الأقاليم كان بين الحاصلين على مؤهل جامعى فأعلى بالنسبة للذكور والإناث (٣٨% ، ٥٩% على التوالى) في إقليم الوجه البحرى بينما حظيت محافظات الحدود بأقل معدل للبطالة للذكور والإناث من حملة المؤهل الجامعى فأعلى (١٠% ، ٢٨%) على التوالى.

وقد أرتفع معدل البطالة للإناث الحاصلات على مؤهل أقل من المتوسط وأعلى من المتوسط في الفئة العمرية (١٥-١٩سنه) في محافظات الحدود ، بلغ (٨٠%) للحاصلات على مؤهل متوسط فى نفس الفئة وقد يرجع ذلك لقلة فرص العمل بالنسبة للإناث. بينما إنعدمت البطالة بين الحاصلين على مؤهل جامعى فأعلى ذكورا وإناثا. وذلك لان كلا من الإناث والذكور فى هذه الفئة العمرية مازالوا فى مرحلة التعليم الجامعى.

وقد لوحظ إنخفاض معدل البطالة للفئة العمرية (١٥-١٩سنة) ذكور وإناث الحاصلين على مؤهل أقل من المتوسط في كل من إقليم الوجه البحرى وإقليم الوجه القبلى (٥% ، ٨%) (٦% ، ٧%) على التوالى وقد يرجع ذلك الى التسرب من التعليم للعمل فى القطاع الزراعى واحتياجه الى ايدى عاملة كثيرة.

أما بالنسبة للفئة العمرية (٢٠-٢٤ سنه) فقد لوحظ إرتفاع معدل البطالة للذكور ذوى المؤهل أعلى من المتوسط فى المحافظات الحضرية (٤٦%) بالرغم من تركز معظم الخدمات التى تحتاج الى استيعاب نسبة كبيرة من القوة العاملة فى الحضر وكان أعلى معدل للإناث المتعطلات الحاصلات على مؤهل أعلى من المتوسط في نفس الفئة العمرية (٢٠-٢٤ سنه) في إقليم الوجه القبلى (٧٧%) . بينما بلغ أعلى معدل للبطالة للحاصلين على مؤهل جامعى فأعلى في الفئة العمرية (٢٥-٢٩ سنة) في إقليم الوجه البحرى ذكور ، إناث (٢٦% ، ٤٣%) على التوالى. وفى المقابل رصد أقل معدل بطالة لنفس الفئة العمرية للحاصلين على مؤهل جامعى فأعلى في محافظات الحدود ذكور وإناث (٥% ، ١٤% على التوالى).

جدول رقم (٣) معدل البطالة حسب الحالة التعليمية وفئات السن والنوع (اجمالى الجمهورية)

محل الإقامة	الحالة التعليمية	٢٠٠٦							
		١٩-١٥		٢٤-٢٠		٢٩-٢٥		الجملة	
		ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
المحافظات الحضرية	أمى	*	٠,٠	*	٦,٧	٦,٩	١٨,٢	١١,٥	٨,٤
	يقرأ ويكتب	١٣,٦	٠,٠	٧,٠	٣١,١	٧,٣	٩,٥	٨,٥	٢٠,٥
	مؤهل اقل من المتوسط	٢٤,٨	٤٧,٨	١٥,٧	٢٥,٥	٧,٢	٤٣,٢	١٤,٣	٣٧,٩
	مؤهل متوسط	٤٤,٩	٧٤,٥	٣٧,٨	٦٢,٣	١٥,٧	٤٢,٩	٢٩,٨	٦٠,١
	مؤهل أعلى من المتوسط	٤١,٧	٩٣,٨	٤٥,٥	٧١,٥	١٦,٥	٣٠,٧	٣٠,٤	٥٧,٧
	مؤهل جامعى فأعلى	–	–	٤٤,٨	٦٣,٦	٢٤,٤	٣٥,٤	٣٢,٣	٤٩,٩
أقليم الوجه البحرى	أمى	٢,٣	٢,٢	١,٠	١,٥	١,٠	٠,٧	١,٤	١,٣
	يقرأ ويكتب	١,٦	٢,٥	١,٤	٨,٥	٠,٨	١,٣	١,٢	٤,٧
	مؤهل اقل من المتوسط	٤,٦	٧,٨	٢,٢	١٥,٢	١,٥	٥,٩	٢,٩	٩,٥
	مؤهل متوسط	٤٠,٦	٧٥,٨	٢٤,١	٦٢,٠	١٠,٥	٥٣,٠	٢٢,٦	٦٣,٢
	مؤهل أعلى من المتوسط	٤٨,٩	٦٩,٩	٣٨,١	٦٩,٧	١٤,٧	٥١,٢	٢٨,٠	٦٢,٨
	مؤهل جامعى فأعلى	–	–	٥٣,٩	٧٢,٤	٢٦,٣	٤٣,٢	٣٨,٣	٥٨,٩
أقليم الوجه القبلى	أمى	١,٦	١,٠	١,٥	٠,٣	٠,٦	٠,٠	١,٢	٠,٣
	يقرأ ويكتب	٢,٠	٣,١	٣,٩	٠,٠	١,٢	٢,٤	٢,٣	١,٦
	مؤهل اقل من المتوسط	٥,٩	٧,١	٥,٣	٥,٦	٢,٦	١٩,٧	٤,٧	١٠,٤
	مؤهل متوسط	٣٢,١	٧٨,٠	٢٠,٦	٦٨,١	١٠,٩	٥٥,٠	١٩,٧	٦٨,١
	مؤهل أعلى من المتوسط	٥٤,٥	٧٦,٠	٣٤,٤	٧٦,٧	١٩,٥	٤٧,٠	٢٧,٦	٦٤,٩
	مؤهل جامعى فأعلى	–	–	٥٢,٧	٥٨,٩	٢٢,٧	٣٢,٨	٣٥,٦	٤٦,٩
محافظات الحدود	أمى	–	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٥,٦	٠,٠
	يقرأ ويكتب	٢١,٤	٠,٠	٠,٠	٥٠,٠	٠,٠	٠,٠	٦,٣	٣٣,٣
	مؤهل اقل من المتوسط	٩,٤	–	٩,١	٠,٠	٤,١	٠,٠	٦,٤	٥٥,٦
	مؤهل متوسط	٣١,٥	٨٠,٠	٢٠,٠	٦٧,٩	٨,٤	٥١,٠	١٨,٧	٦٥,٤
	مؤهل أعلى من المتوسط	٠,٠	–	٠,٠	٠,٠	١٦,٧	٥٣,٨	١١,١	٥٠,٠
	مؤهل جامعى فأعلى	٠,٠	٠,٠	٢١,٧	٤٣,٦	٥,١	١٤,٣	٩,٨	٢٨,٤
الجملة	أمى	٣,١	١,٦	٢,٤	١,١	١,٤	٠,٧	٢,٣	٠,٩
	يقرأ ويكتب	٣,٨	٢,٥	٣,٢	٩,٧	٢,١	٢,٨	٢,٩	٥,٦
	مؤهل اقل من المتوسط	٨,٣	١٦,٧	٦,٩	١٥,١	٣,٥	١٦,٥	٦,٢	١٦,١
	مؤهل متوسط	٣٧,٤	٧٦,٥	٢٤,٥	٦٤,٠	١١,٤	٥٢,٤	٢٢,٤	٦٤,٤
	مؤهل أعلى من المتوسط	٥٠,٠	٧٧,١	٣٨,٥	٧٢,٢	١٦,٨	٤٤,٧	٢٨,٣	٦١,٩
	مؤهل جامعى فأعلى	–	–	٥١,٠	٦٦,٢	٢٤,٤	٣٧,٨	٣٥,٣	٥٢,٩

- حالات قليلة

– انعدام المساهمة فى العمل

ثانيا : معدلات البطالة حسب الحالة التعليمية وفئات السن والنوع (حضر الجمهورية):

تعتبر البطالة بصورها المختلفة أحد مظاهر إختلال سوق العمل أو عدم ملائمة مخرجات المؤسسات التعليمية مع إحتياجات سوق العمل.

يعرض جدول (٤) معدلات البطالة بين السكان فى الفئة العمرية (١٥-٢٩ سنة) حسب الحالة التعليمية وفئات السن والنوع وذلك فى حضر الجمهورية.

وباستقراء بيانات الجدول تبين إن أعلى معدل للبطالة فى جملة الفئات العمرية (١٥-٢٩ سنة) كان بين الذكور الحاصلين على مؤهل جامعى فأعلى على مستوى حضر الجمهورية (٣٧%) تقريبا أما بالنسبة للإناث فان أعلى معدل للبطالة كان بين الإناث الحاصلات على مؤهل متوسط (٧١%) تقريبا فى جملة نفس الفئات العمرية .

أما بالنسبة لمعدل البطالة على مستوى أقاليم الجمهورية تبين من بيانات الجدول أرتفاع معدل البطالة بين الذكور الحاصلين على مؤهل جامعى فأعلى فى إقليم الوجه البحرى (٤٢%) عن باقى حضر أقاليم الجمهورية وقد يرجع ذلك لزيادة أعداد الشباب الحاصلين على مؤهل جامعى فأعلى عن احتياجات سوق العمل. كما أوضحت البيانات ارتفاع معدل البطالة بين الإناث حملة المؤهل المتوسط فى إقليم الوجه البحرى حوالى (٧٦%) فى جملة الفئات العمرية (١٥-٢٩ سنة) حيث ان الإناث فى هذا السن لا يلتحقن بسوق العمل ويرغبن فى الزواج وتكوين أسرة.

وبالنسبة لمعدل البطالة حسب فئات السن فقد تبين أنخفاض معدل بطالة الأميين الذكور فى الفئة العمرية (١٥-١٩ سنة) فى كل من إقليم الوجه البحرى وإقليم الوجه القبلى (٣% ، ٥% على التوالى) تقريبا وقد يرجع ذلك إلى أن الأميين فى هذه المحافظات يدخلون سوق العمل فى أعمار صغيرة.

كذلك أظهرت بيانات الجدول إنعدام مساهمة الإناث اللآتى يقرأن ويكتبن فى الفئة العمرية (٢٠-٢٤ سنة) فى سوق العمل فى محافظات الحدود حيث إرتفع معدل بطالة الإناث فى تلك الفئة العمرية وقد يرجع ذلك إلى طبيعة البيئة فى هذه المحافظات وتقاليدها فى زواج الإناث فى أعمار صغيرة خاصة بالنسبة للاآتى لم يكملن تعليمهن . أما فى الفئة العمرية (٢٥-٢٩ سنة) فقد ارتفعت معدلات البطالة للإناث حملة المؤهل أعلى من المتوسط فى محافظات الحدود (٧٠%) يليها الإناث فى محافظات إقليم الوجه البحرى (٦٥%) ، وقد انخفضت معدلات البطالة فى نفس الفئة العمرية للحاصلين على مؤهل جامعى فأعلى فى محافظات الحدود للذكور والإناث (٤% ، ١٤% على التوالى).

جدول رقم (٤) معدلات البطالة للسكان فى الفئات العمرية من (١٥-٢٩ سنة) حسب الحالة التعليمية والنوع (حضر الجمهورية)

محل الإقامة	الحالة التعليمية	٢٠٠٦							
		١٥-١٩		٢٠-٢٤		٢٥-٢٩		الجملة	
		ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
المحافظات الحضرية	أمى	*	٠,٠	١٣,٢	٦,٧	٦,٩	١٨,٢	١١,٥	٨,٤
	يقرأ ويكتب	١٣,٦	٠,٠	٧,٠	٣١,١	٧,٣	٩,٥	٨,٥	٢٠,٥
	مؤهل اقل من المتوسط	٢٤,٨	٤٧,٨	١٥,٧	٢٥,٥	٧,٢	٤٣,٢	١٤,٣	٣٧,٩
	مؤهل متوسط	٤٤,٩	٧٤,٥	٣٧,٨	٦٢,٣	١٥,٧	٤٢,٩	٢٩,٨	٦٠,١
	مؤهل أعلى من المتوسط	٤١,٧	٩٣,٨	٤٥,٥	٧١,٥	١٦,٥	٣٠,٧	٣٠,٤	٥٧,٧
	مؤهل جامعى فأعلى	–	–	٤٤,٨	٦٣,٦	٢٤,٤	٣٥,٤	٣٢,٣	٤٩,٩
إقليم الوجه البحرى	أمى	٣,٤	١٣,٨	٢,٨	٩,٣	٢,٠	٧,٨	٢,٨	٩,٨
	يقرأ ويكتب	٣,٤	١١,١	٢,١	٩,٥	٠,٠	٠,٠	١,٦	٦,٦
	مؤهل اقل من المتوسط	١٠,٦	٠,٠	٥,٧	٣٢,٥	٢,٩	١٠,٠	٦,٤	١٤,٦
	مؤهل متوسط	٤٧,٤	٩٢,٩	٢٧,٤	٧٤,١	١٢,٦	٦٨,٢	٢٦,١	٧٦,٢
	مؤهل أعلى من المتوسط	٤٢,١	٨٨,٢	٣٨,٣	٧٥,٧	١٨,٩	٦٥,٤	٢٩,٤	٧٢,٦
	مؤهل جامعى فأعلى	٠,٠	–	٥٨,٩	٧٦,٢	٢٨,٩	٤٢,٦	٤١,٩	٦٠,٨
إقليم الوجه القبلى	أمى	٥,١	٠,٠	٣,٩	٤,٣	١,١	٠,٠	٣,٤	١,٩
	يقرأ ويكتب	٣,١	٠,٠	٤,٠	٠,٠	٢,٧	١٣,٣	٣,٢	٤,٨
	مؤهل اقل من المتوسط	١٤,٦	٠,٠	٩,٤	١٦,٠	٣,٥	٤١,٢	٨,٩	١٨,٠
	مؤهل متوسط	٥٤,٧	٨٨,٠	٣٠,٢	٧٣,٩	١٥,٩	٦١,٥	٢٨,٩	٧٥,٠
	مؤهل أعلى من المتوسط	٥٧,١	٨٠,٠	٤٤,٣	٧٦,٦	٢٢,٣	٤٩,٠	٣٢,٣	٦٤,٤
	مؤهل جامعى فأعلى	–	٠,٠	٥٩,٠	٦٣,٢	٢٥,٦	٣٣,٤	٤٠,٤	٤٨,٨
محافظات الحدود	أمى	–	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١٨,٨	٠,٠
	يقرأ ويكتب	٠,٠	٠,٠	٠,٠	–	٠,٠	٠,٠	٠,٠	–
	مؤهل اقل من المتوسط	١٦,٧	–	١٤,٣	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١٠,٠	–
	مؤهل متوسط	٤٣,٨	٩١,٣	٢٦,٠	٦٤,٧	١٤,٣	٤٠,٠	٢٤,٩	٦٣,٥
	مؤهل أعلى من المتوسط	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٧٠,٠	٠,٠	٧٠,٠
	مؤهل جامعى فأعلى	٠,٠	٠,٠	٢٧,٨	٣٧,٥	٤,٤	١٤,٠	١١,١	٢٢,٧
الجملة	أمى	٨,١	٤,٣	٦,٩	٧,٥	٣,٥	٨,٤	٦,٠	٦,٨
	يقرأ ويكتب	٧,٩	٤,٥	٥,٢	٢٠,٩	٤,٢	٨,٦	٥,٤	١٣,٢
	مؤهل اقل من المتوسط	١٧,٩	٣٦,٠	١٢,٤	٢٤,٠	٥,٣	٣٤,٦	١١,١	٣٠,٤
	مؤهل متوسط	٤٨,٩	٨٥,٤	٣٢,٢	٦٩,٩	١٤,٩	٥٨,٩	٢٨,٣	٧٠,٦
	مؤهل أعلى من المتوسط	٤٤,٧	٨٨,٣	٤٢,٨	٧٣,٨	١٨,٦	٤٥,٩	٣٠,٤	٦٣,٦
	مؤهل جامعى فأعلى	–	–	٥٢,٩	٦٦,٨	٢٥,٥	٣٦,٣	٣٦,٨	٥٢,٢

• حالات قليلة

– انعدام المساهمة فى العمل

ثالثا: معدلات البطالة حسب الحالة التعليمية وفئات السن والنوع (ريف الجمهورية):

تعرض بيانات جدول(٥) معدلات البطالة للسكان فى فئة العمر (١٥-٢٩سنة) حسب الحالة التعليمية وفئات السن والنوع فى ريف الجمهورية . وبإستقراء بيانات الجدول نلاحظ إن معدلات البطالة قد تركزت فى جملة الفئات العمرية (١٥-٢٩ سنة) فى ريف أقاليم الجمهورية بين الإناث المتعلمات حيث بلغ المعدل للإناث الحاصلات على مؤهل متوسط وأعلى من المتوسط والجامعى فأعلى (٦١% ، ٥٩% ، ٥٤%) على التوالى وكلما إنخفض مستوى تعليمهن إنخفض معدل البطالة حيث بلغ (٠,٤%) للاميات و(٣%) للآتى تقرأ وتكتب وبالمثل أيضا بالنسبة للذكور كلما إرتفع مستوى تعليمهم كلما إرتفعت معدلات البطالة التى بلغت (١٩% ، ٢٥% ، ٢٤%) بالنسبة للتعليم المتوسط وأعلى من المتوسط والجامعى فأعلى وإنخفضت إلى ٠,٨% بين الأميين.

وبالنسبة لمعدل البطالة حسب فئات السن فقد تبين أن الذكور الحاصلين على مؤهل متوسط فى الفئة العمرية من (٢٥ - ٢٩سنة) أكثر حظا فى الحصول على فرصة عمل حيث أن معدل البطالة بالنسبة للذكور فى هذه الفئة بلغ (٩%) بينما سجل للإناث (٤٨%) وقد يرجع ذلك إلى رغبة الذكور فى الحصول على شهادة متوسطة والدخول فى سوق العمل للمساهمة فى أعباء الحياة. وأوضحت بيانات الجدول إرتفاع معدل البطالة للإناث فى الفئة العمرية (٢٠-٢٤ سنة) الحاصلات على مؤهل أعلى من المتوسط والحاصلات على مؤهل جامعى (٦٩% ، ٦٥% على التوالى) مقارنة بالذكور فى نفس الفئة العمرية (٣٣% ، ٤٨% على التوالى). وفى المقابل لوحظ إنخفاض معدل البطالة بالنسبة للذكور والإناث فى نفس الفئة العمرية الحاصلين على مؤهل أقل من المتوسط (٢% ، ٩%على التوالى).

وبالنسبة لمعدلات البطالة على مستوى الأقاليم بلغ أقل معدل للبطالة لكل من الذكور والإناث الذين يقرأون ويكتبون فى فئة العمر (١٥-٢٩ سنة) فى ريف الوجه القبلى (٢% ، ١%) على التوالى وقد يرجع ذلك الى التسرب من التعليم للعمل.

وبالرغم من توافر فرص العمل اليدوى المشتقة من البيئة فى ريف محافظات الحدود فإننا نلاحظ إرتفاع معدل البطالة فى فئه العمر (١٥-٢٩ سنة) بالنسبة للذكور الذين يقرأون ويكتبون فى ريف محافظات الحدود (٨%) مقارنة بالذكور الذين يقرأون ويكتبون بريف الوجه القبلى ، والوجه البحرى (٢% ، ١%) على التوالى ، وعلى العكس إنخفض معدل البطالة بالنسبة للذكور الحاصلين على مؤهل جامعى فأعلى فى فئه العمر من (١٥-٢٩ سنه)

فى ريف محافظات الحدود(١١%) تقريبا مقارنة بالذكور الحاصلين علـــى مؤهـــل جـــامعى بالوجه القبلى ، والوجه البحرى (٣٠% ، ٣٦%) على التوالى .

أما بالنسبة للإناث الحاصلات على مؤهل أعلى من المتوسط فى ريف محافظات الحـــدود فى نفس فئه العمر (١٥-٢٩ سنة) فقد كان معدل البطالة منخفضا (١٧%) مقارنة بإقليم الوجه القبلى والوجه البحرى (٦٦% ، ٥٧%) على التوالى. كما تبين إنخفاض معدل البطالة بالنسبة للذكور الحاصلين على مؤهل متوسط ثم أعلى من المتوسط وجامعى فأعلى فى نفـــس العمـــر (١٥-٢٩ سنة) فى الأقاليم المختلفة مقارنة بالإناث .

ومما يلفت الانتباه ، إنخفاض معدل البطالة للذكور حملة المؤهل الجامعى فـــأعلى فـــى إقليم الوجه القبلى عنه فى إقليم الوجه البحرى وقد يرجع ذلك الى إنخفاض نسبة الذكور فـــى التعليم الجامعى ورغبتهم فى الحصول على شهادة متوسطة والانضـــمام فـــى ســـوق العمـــل للمساهمة فى أعباء الحياة.

وبالنسبة لمعدلات البطالة حسب الفئات العمرية فقد أوضحت بيانات الجدول إرتفاع معدل البطالة للحاصلين على مؤهل أعلى من المتوســـط للـــذكور والإنـــاث فـــى الفئـــة العمريـــة (٢٠- ٢٤سنة) فى إقليم الوجه القبلى (٢٥% ، ٧٩%) علـــى التـــوالى و (٣٨% ، ٦٦%) على التوالى فى إقليم الوجه البحرى .

ويلاحظ أيضا إرتفاع معدل البطالة فى الفئة العمرية (٢٥-٢٩ سنة) الحاصلين على مؤهل جامعى فأعلى للذكور والإناث (٢٥% ، ٤٤ %)على التوالى فى إقليم الوجه البحرى ، يليـــه إقليم الوجه القبلى (١٩% ، ٣٢%) للذكور والإناث على التوالى ثم محافظات الحدود.

جدول (٥) معدل البطالة للسكان فى الفئات العمرية من (١٥-٢٩سنة) حسب الحالة التعليمية والنوع (ريـــف الجمهورية)

محل الإقامة	الحالة التعليمية	٢٠٠٦							
		١٥-١٩		٢٠-٢٤		٢٥-٢٩		الجملة	
		ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
إقليم الوجه البحرى	أمى	٢,٠	٠,٨	٠,٥	١,٠	٠,٧	٠,٢	١,٠	٠,٧
	يقرأ ويكتب	١,٤	٠,٠	٠,٩	٨,٣	١,٠	١,٦	١,١	٤,٠
	مؤهل اقل من المتوسط	٢,٨	٨,٠	١,٢	١٣,٧	٠,٩	٥,١	١,٧	٨,٥
	مؤهل متوسط	٣٨,٤	٧١,٥	٢٣,٢	٥٨,٣	٩,٨	٤٦,٣	٢١,٦	٥٨,٩
	مؤهل أعلى من المتوسط	٥٥,٦	٦٣,٦	٣٧,٩	٦٦,١	١٢,٤	٤٧,٣	٢٧,١	٥٧,٣
	مؤهل جامعى فأعلى	–	–	٥٠,٧	٦٩,١	٢٤,٧	٤٣,٧	٣٦,٠	٥٧,٤
إقليم الوجه القبلى	أمى	٠,٧	١,١	٠,٨	٠,٠	٠,٥	٠,٠	٠,٧	٠,٢
	يقرأ ويكتب	١,٧	٣,٦	٣,٨	٠,٠	٠,٧	٠,٠	٢,٠	١,٠
	مؤهل اقل من المتوسط	٢,٩	٩,٤	٢,٨	٠,٠	٢,١	١٢,٢	٢,٦	٧,٥
	مؤهل متوسط	٢٤,٦	٧٢,٨	١٦,٧	٦٤,٤	٨,٤	٥٠,٨	١٥,٨	٦٤,٠
	مؤهل أعلى من المتوسط	٥٠,٠	٧٣,٣	٢٤,٧	٧٩,٤	١٥,٩	٤٥,١	٢١,٩	٦٥,٧
	مؤهل جامعى فأعلى	–	–	٤٥,١	٤٩,٨	١٩,٣	٣١,٦	٣٠,٠	٤٢,٥
محافظات الحدود	أمى	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
	يقرأ ويكتب	٣٧,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٨,٢	٠,٠
	مؤهل اقل من المتوسط	٩,٥	٠,٠	٦,٧	٠,٠	٥,٩	٠,٠	٥,٩	٠,٠
	مؤهل متوسط	٢١,٧	٦٨,٢	١١,١	٧٢,٧	٠,٠	٦٨,٤	١٠,٥	٧٠,٣
	مؤهل أعلى من المتوسط	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٤٠,٠	٠,٠	٢٥,٠	١٦,٧
	مؤهل جامعى فأعلى	–	–	٠,٠	٨٥,٧	١٤,٣	١٦,٧	١٠,٥	٥٣,٨
الجملة	أمى	١,٣	١,٠	٠,٦	٠,٥	٠,٦	٠,١	٠,٨	٠,٤
	يقرأ ويكتب	٢,٠	١,٧	٢,١	٥,١	٠,٩	١,٠	١,٦	٢,٨
	مؤهل اقل من المتوسط	٢,٩	٨,٥	٢,٠	٩,١	١,٦	٧,٤	٢,٢	٨,١
	مؤهل متوسط	٣١,٨	٧١,٩	٢٠,٣	٦٠,٤	٩,١	٤٧,٨	١٩,٠	٦٠,٧
	مؤهل أعلى من المتوسط	٥٣,٥	٦٦,٧	٣٢,٦	٦٩,٣	١٣,٧	٤٢,٤	٢٥,٢	٥٩,١
	مؤهل جامعى فأعلى	–	–	٤٨,٣	٦٤,٩	٢٢,٥	٤١,٢	٢٣,٦	٥٤,٢

– انعدام المساهمة فى العمل

القسم الرابع

أولا : ملخص النتائج:

تهدف هذه الدراسة الى إلقاء الضوء على مستويات البطالة وخصائص المتعطلين بين الشباب خلال عام ٢٠٠٦ طبقا لمحل الإقامة والحالة التعليمية وفئات السن والنوع وذلك من واقع بيانات بحث العمالة بالعينة فى عام ٢٠٠٦ . وفيما يلى ملخص لأهم نتائج الدراسة:

١- معدلات المساهمة فى النشاط بصفة عامة فى كل الفئات العمرية من (١٥-٢٩ سنة) فى الريف أعلى من الحضر ، كذلك بوجه عام معدل المشتغلين الإناث فى كل فئات العمر المختلفة من (١٥-٢٩ سنة) أقل من معدل المشتغلين الذكور.

٢- تبين زيادة معدل البطالة فى الحضر فى الفئة العمرية (١٥-٢٩ سنة) (٣٩% ، ٤٠% ، ٢٢% على التوالى) مقارنة بالريف حيث بلغ (٢٣% ، ٢٤% ، ١٣% على التوالى).

٣- أن معدل بطالة الإناث فى الفئة العمرية من (١٥-٢٩سنة) أعلى من المعدل لدى الذكور فى حضر وريف الجمهورية.

٤- أعلى معدل بطالة للذكور فى فئة العمر من (١٥-٢٩سنة) من جملة الجمهورية سجل للحاصلين على مؤهل جامعى فأعلى حيث بلغ (٣٥%) . وأعلى معدل بطالة للإناث سجل للحاصلات على مؤهل متوسط حيث بلغ (٦٤%) .

٥- تبين أن أعلى معدل بطالة حسب الحالة التعليمية فى حضر الجمهورية كان بين الذكور الحاصلين على مؤهل جامعى فأعلى فى جملة الفئة العمرية فى (١٥-٢٩ سنة) حيث بلغ حوالى (٣٧%) وبلغ فى إقليم وجه بحرى حوالى (٤٢%). أما بالنسبة للإناث فإن أعلى معدل بطالة كان بين الإناث الحاصلات على مؤهل متوسط (٧١%).

٦- ومن الجدير بالذكر إرتفاع معدل بطالة الإناث فى حضر محافظات الحدود فى الفئة العمرية (١٥-٢٩ سنه) اللاتى يقرأن ويكتبن والحاصلات على مؤهل أقل من المتوسط.

٧- أما بالنسبة لمعدل البطالة حسب الحالة التعليمية فى ريف مصر فقد تبين إن البطالة قد تركزت فى جملة الفئات العمرية (١٥-٢٩ سنة) بين الإناث المتعلمات حيث بلغت (٦١%، ٥٩%، ٥٤%) على التوالى للمؤهل المتوسط وأعلى من المتوسط والمؤهل

الجامعى فأعلى وكلما إنخفض مستوى تعليمهن انخفض معدل البطالة حيث بلغ (٠,٤%) للاميات و(٣%) للأتى تقرأ وتكتب وبالمثل بالنسبة للذكور فى هذه الفئة حيث إنه بارتفاع المستوى التعليمى ترتفع معدلات البطالة حوالى (١٩% ، ٢٥% ، ٢٤% على التوالى) لنفس المستويات التعليمية وإنخفضت إلى ٠,٨% بين الأميين.

ثانيا :التوصيات:

وقد انتهت الدراسة الى عدد من التوصيات لمواجهة مشكلة البطالة في مصر من أهمها:

١- تشجيع الشباب على إقامة المشروعات الصغيرة.

٢- التوسع فى توزيع الأراضى الزراعية والصحراوية للشباب لخلق فرص عمل لهؤلاء الشباب .

٣- إيجاد فرص للشباب للسفر للخارج عن طريق الحكومة بعد أن تزايد عدد من يعبرون الحدود بطرق غير مشروعه سعيا وراء حياة افضل.

٤- إعادة تدريب العاملين على المهن والأعمال المطلوبة فى سوق العمل.

٥- التوسع فى المشروعات السياحية لتشغيل أكبر عدد من الشباب.

٦- إقامة صناعات جديدة تستوعب أعداد كبيرة من العاطلين من الشباب.

٧- الإهتمام بالصناعة الريفية لإستيعاب أكبر عدد من شباب الريف ومنع هجرتهم الى المدن.

٨- محاولة ربط مخرجات المؤسسات التعليمية بإحتياجات سوق العمل.

مستويات إنفاق واستهلاك وإنتاج الغذاء فى مصر

مقدمة:

يشكل الإستهلاك الغذائي الجانب الأكبر فى الاستهلاك النهائي لأفراد المجتمع، حيث يستوعب الجانب الأعظم من دخولهم، ومن ثم يكون لاتجاهاته التأثير الأكبر على استخدامات موارد المجتمع بما فى ذلك الاستخدام الوسيط أو الاستثمار أو الصادرات.

تشير دراسات الإستهلاك للسلع الغذائية فى مصر إلي أن معدلات زيادة هذا الاستهلاك تزيد عن معدلات الزيادة فى الإنتاج الزراعي، حيث يزيد السكان بمعدلات أعلى من معدلات زيادة الإنتاج الزراعي، الأمر الذي أدى إلي وجود الفجوة الغذائية التى تتزايد حدتها عاما بعد آخر وتفاقم أثرها على عجز الميزان التجاري وأيضا ميزان المدفوعات.

هذا التزايد في معدلات الإستهلاك يشكل ضغطا على قطاع الزراعة يفوق قدراته، الأمر الذي جعل الدولة مضطرة إلي إستكمال الاستهلاك الغذائي عن طريق الإستيراد من الخارج وهذا يؤدى في نفس الوقت إلي تزايد الإعتماد على الاستيراد من العالم الخارجي في توفير سلع ضرورية وحيوية، بالإضافة إلي تزايد حجم الإنفاق الحكومي المتمثل في الدعم المستمر لهذه السلع والذي يمثل عبئا على الموازنة العامة للدولة إلي جانب الضغط على توفير العملات الصعبة اللآزمة لاستيراد هذه السلع الإستراتيجية.

أولا: الهدف من الدراسة:

١- التعرف على المتوسط العام لإنفاق الأسرة ومتوسط إنفاق الفرد في كل من الحضر والريف.

٢- دراسة الإنتاج من بعض المحاصيل الزراعية الغذائية ونصيب الفرد من هذه المحاصيل.

٣- دراسة التطور في الاستهلاك من السلع الزراعية الغذائية ونصيب الفرد من إستهلاك هذه السلع الغذائية.

٤- معرفة الفجوة بين الإنتاج والإستهلاك ونسبة الإكتفاء الذاتي لبعض هذه السلع وذلك خلال الفترة من ١٩٩٤ – ٢٠٠٥.

إعداد : أ/ فاطمة محمد العشري **أ/ مريم إبراهيم ضلام**

أ/ عصام الدين فتح الله محمد **أ/ صفوت صلاح الدين إبراهيم**

ثانيا: مصادر البيانات:

تعتمد هذه الدراسة على آخر مسحين للدخل والأنفاق والإستهلاك اللذان نفــذهما الجهــاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في عــامي ١٩٩٩/٢٠٠٠ و٢٠٠٤/٢٠٠٥، بالإضــافة إلــي العديد من الإحصاءات التي يعدها الجهاز عن الإنتاج الزراعي والغذاء في مصر.

ثالثا: تنظيم الدراسة:

تتضمن هذه الدراسة خمسة أقسام :

القسم الأول : إنفاق الأسر على الغذاء وباقي أوجه الإنفاق الأخرى.

القسم الثاني: إنتاج وعرض الغذاء.

القسم الثالث: الطلب علي الغذاء.

القسم الرابع: الفجوة بين الاستهلاك والإنتاج.

الفصل الخامس: ملخص الدراسة والتوصيات.

القسم الأول

إنفاق الأسر على الغذاء وباقى أوجه الإنفاق الأخرى

أولاً: إنفاق الأسر:

نظرا لأهمية توفير بيانات عن دخل وإنفاق الأسر فى مصر يقوم الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بتنفيذ بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك كل خمس سنوات تقريبا وكان آخر هذه البحوث بحث الدخل والإنفاق لعام ٢٠٠٤/٢٠٠٥. وفى هذه الدراسة سوف يتم استخدام نتائج بحثي الدخل والإنفاق والاستهلاك لعامي ١٩٩٩/٢٠٠٠، ٢٠٠٤ /٢٠٠٥ للتعرف على التغيرات التى طرأت على حجم إنفاق الأسر بالحضر والريف وذلك خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٥.

يهدف بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك إلى تقدير كميات وقيم السلع التى يستهلكها أفراد الأسر المبحوثة وكذلك قيم الخدمات التى يتم الحصول عليها خلال سنة البحث لتقدير الطلب الكلى وتحديد مستويات الاستهلاك لهذه السلع والخدمات فى الخطط القومية. كما يهدف إلى التعرف على متوسط إنفاق الأسرة ومتوسط إنفاق الفرد من السلع والخدمات فى كل من الحضر والريف.

ويتم السؤال عن الإنفاق على المجموعات السلعية المختلفة وهى:

مجموعة الطعام والشراب مثل الحبوب والنشويات والبقول الجافة والمعلبة، الخضر الطازجة والمجففة والمعلبة، الفاكهة الطازجة والمجففة، اللحوم والدواجن، الأسماك، البيض، الألبان ومنتجاتها، الزيوت والدهون، السكر والمربى والشربات والمواد السكرية، المواد الغذائية الأخرى، مواد المشروبات، المشروبات غير الكحولية والمشروبات الكحولية.

ثانياً: الاستهلاك والإنفاق على الخدمات:

يقصد بالاستهلاك كمية وقيمة ما استهلكته الأسرة فعلا خلال فترة البحث سواء كانت السلعة من إنتاج الأسرة أو من غير إنتاج الأسرة، سواء حصلت عليها الأسرة بالشراء أو كهدية أو هبة أو ميزة عينيه. ولا يدخل ضمن الكمية المستهلكة الكمية التى استخدمت للمقايضة مقابل أخرى ولا الكميات التى أعطتها الأسرة للغير كهدايا أو صدقات أو مقابل خدمات كالأجور العينية لعمال الزراعة مثلا ولا يدخل ضمن الاستهلاك أيضا الكمية المستخدمة لأغراض إنتاجية كالتقاوي أو صناعة الأغذية الزراعية التى تبيعها الأسرة للغير.

أما الإنفاق على الخدمات فيقصد به قيمة ما دفعته الأسرة نقدا أو عينا على الخدمات التى حصلت عليها خلال فترة البحث ولا تذكر قيمة ما حصلت عليه الأسرة من خدمات بالمجان خلال فترة البحث.

ثالثًا: المدفوعات التحويلية:

وهى عبارة عن ما تتحمله الأسرة من نفقات موجهة لأفراد ليسوا من ضمن أفراد الأسرة المعيشية سواء كانوا من الأقارب أم لا مثل (المهر والشبكة وجهاز العروسين والهدايا والنقوط والتبرعات والصدقات والزكاة ومؤخر الصداق والنفقة والتحويلات النقدية والعينية من الأسرة للغير سواء داخل أو خارج الجمهورية).

١- تطور المتوسط العام لإنفاق الأسرة:

بلغ حجم العينة الكلي في عام ١٩٩٩/٢٠٠٠، ٢٠٠٤/٢٠٠٥ عدد ٤٨٠٠٠ أسرة معيشية بواقع ٤٠٠٠ أسرة تم سحبها شهريا موزعة بين الحضر والريف . وقد بلغت نسبة عينة الحضر ٦٠% عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ إنخفضت إلي ٤٦,٤% في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥، بينما بلغت عينة الريف ٤٠% في عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ إرتفعت إلي ٥٣,٦% خلال عام ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥.

إرتفع المتوسط العام لإنفاق الأسرة (بالأسعار الجارية) فى الحضر من (١١٩٢٢ جنيه) سنويا فى عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ إلى (١٣٦٠١ جنيه) سنويا فى عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ أي بنسبة زيادة قدرها ١٤,١% بينما إرتفع المتوسط العام لإنفاق الأسرة (بالأسعار الجارية) فى الريف من ٧٥٦٤ جنية مصري سنويا في عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ إلى ٩١٦١ جنيه مصري سنويا في عام ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥أى بنسبة زيادة قدرها ٢١,١%. وبإستبعاد أثر الزيادة فى الأسعار يصبح المتوسط الحقيقي لإنفاق الأسرة فى ٢٠٠٤/٢٠٠٥ (١٠٢١٩ جنيه) سنويا فى الحضر و(٦٨٦٢ جنيه) سنويا فى الريف. مما سبق يظهر لنا انه بالرغم من إرتفاع المتوسط العام لإنفاق الأسرة بكل من الحضر والريف خلال الفترة ١٩٩٩ – ٢٠٠٥ وفقا للأسعار الجارية إلا أنه قد حدث إنخفاض فى متوسط إنفاق الأسرة الحقيقي خلال هذه الفترة وبنسبة ١٤,٣% فى الحضر مقابل ٩,٣% بالريف وقد يرجع جزء من هذا التناقص فى متوسط إنفاق الأسرة الحقيقي إلى إنخفاض متوسط حجم الأسرة بكل من الحضر والريف خلال هذه الفترة من ٤,٤ فرد إلي ٤,١ في الحضر، ومن ٥,٢ فرد إلي ٤,٧ في الريف. ولذلك يجب التعرف على التغير فى متوسط إنفاق الفرد وليس الأسرة للتعرف على التغييرات التى طرأت فى مستوى المعيشة وذلك كما يظهر لنا في هذا القسم .

٢ - **متوسط إنفاق الفرد حسب مجموعات الأنفاق الرئيسية:**

يعرض جدولي (١ ، ٢) متوسط إنفاق الفرد في السنة حسب مجموعات الإنفاق الرئيسية في عامي ١٩٩٩/٢٠٠٠ ، ٢٠٠٤/٢٠٠٥ مع ملاحظة انه قد تم الاستعانة بالأرقام القياسية حسب مجموعات الإنفاق الرئيسية وذلك لتثبيت الأسعار فى عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ (بأسعار عام ١٩٩٩/٢٠٠٠).

فى الحضر إنخفض متوسط إنفاق الفرد من ٢٧٢٣ جنيه فى عام ٩٩/٢٠٠٠ إلى ٢٥١١ جنيه فى عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ بالأسعار الثابتة لعام ٩٩/٢٠٠٠ أي بنسبة منخفضة قدرها ٧,٨% خلال هذه الفترة.

أما في الريف فقد أرتفع متوسط إنفاق الفرد من ١٤٣٧ جنيه فى عام ١٩٩٩/ ٢٠٠٠الى ١٤٨٦ جنيه فى عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ (بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٩/٢٠٠٠)، أي بنسبة زيادة قدرها ٣,٤% خلال هذه الفترة.

أما بالنسبة للإنفاق على مجموعات الإنفاق الرئيسية، فنجد انه قد تناقص متوسط إنفاق الفرد على مجموعة الطعام والشراب قليلا بالحضر من ١٠٣٢ جنيه فى عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ إلي ٩٠٨ جنيه فى عام ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥ وقد تناقص أيضا نسبة قيمة الإنفاق على أوجه الإنفاق الأخرى من ١٦٢٦ جنيه إلي ١٥٤٦جنيه خلال نفس الفترة كما تناقص أيضا قيمة الإنفاق على المدفوعات التحويلية.

وبالنسبة للريف فقد تناقص قيمة الإنفاق على الطعام والشراب من ٧١٥ جنيه فى ١٩٩٩/٢٠٠٠ إلي ٦٥٧جنيه في عام ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥ بينما إرتفع قيمة الإنفاق على أوجه الإنفاق الأخرى من ٦٩٠ جنيه إلي ٧٩٥جنيه، كما إرتفع قيمة الإنفاق على المدفوعات التحويلية قليلا من ٣٢,٤ جنيه إلي ٣٣,٢ جنيه خلال هذه الفترة.

وقد تناقصت نسبة الإنفاق على الطعام والشراب كنسبة من إجمالي الإنفاق بنسبة اكبر فى الحضر (من ٣٧,٩% الى٣٦,٢%) عن الريف (من٤٩,٧% إلي ٤٤,٢%) وذلك لتزايد نسبة أوجه الإنفاق الأخرى بالحضر (من ٥٩,٧% إلي ٦١,٥%) وبالريف (من ٤٨% إلي ٥٣,٧%).

بالنسبة لمتوسط إنفاق الفرد علي بنود الطعام والشراب خلال الفترة ١٩٩٩/٢٠٠٠، ٢٠٠٤/٢٠٠٥ لاحظ انه قد حدث إنخفاض في جملة بنود الطعام والشراب بالحضر والريف . ولم يحدث سوى إنخفاض طفيف في متوسط إنفاق الفرد علي بعض السلع مثل اللحوم في الريف

(من ١٩٠ جنيه إلي ١٨٨ جنيه) . وأيضا في متوسط إنفاق الفرد علي الفاكهة (من ٤١ جنيه إلي ٣٧ جنيه) والألبان (من ٦٦ جنيه إلي ٦٤ جنيه) .

وبالنسبة لمتوسط إنفاق الفرد علي بنود الإنفاق الأخرى بخلاف الطعام والشراب فقد حدث انخفاض بالحضر لمتوسط إنفاق الفرد علي بنود المشروبات الكحولية والدخان والمكيفات، والملابس والأقمشة، والنقل والاتصالات، الثقافة والترفيه والتعليم وذلك خلال الفترة ١٩٩٩/٢٠٠٠ – ٢٠٠٤/٢٠٠٥ وبالمثل فقد حدث إنخفاض لنفس هذه البنود بالريف باستثناء متوسط إنفاق الفرد علي الإنتقالات الذى تزايد من ٤٣,٤ جنيه إلي ٥٨,٦ جنيه خلال نفس الفترة. إلا انه من الملاحظ إرتفاع قيمة متوسط إنفاق الفرد علي الانتقالات في الحضر والذي بلغ حوالي ٢٠٠ جنيه خلال فترة الدراسة.

وتعتبر الثقافة والترفيه من ضمن البنود التى شهدت انخفاضا ملحوظا من ١٤٢,٨ جنيه في ١٩٩٩/٢٠٠٠ إلي ٩٦,٤ جنيه فى عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ بالحضر ومن ٤٢,٤ جنيه إلي ٢٤ جنيه خلال نفس الفترة بالريف.

وقد شهد الإنفاق على المسكن ومستلزماته تحسنا ملحوظا فى كل من الحضر والريف حيث ارتفعت نسبة إنفاق الفرد على المسكن من ١٣,٤% إلي ١٧,٨% بالحضر ومن ١٥,٥% إلي ٢٠,٢% في الريف مما يظهر رغبة الأفراد فى تحسين وحداتهم السكنية للرقى بمستوى معيشتهم. كما إرتفعت نسبة الإنفاق على الصحة من ٤,٤% إلي ٥% بالحضر ومن ٣,٦% إلي ٣,٨% بالريف مما يشير إلي زيادة الاهتمام بصحة الأبناء أو لزيادة الإنفاق علي الرعاية الصحية والأدوية مما يظهر زيادة اهتمام الأسرة بصحة أفرادها. وإرتفاع نسبة إنفاق الأفراد على الإنتقالات والإتصالات يرجع لزيادة إستخدام الأسر للسيارات الخاصة فضلا عن إرتفاع الحد الأدنى لتعريفه سيارات الأجرة خلال فترة الدراسة وظهور أنواع من الميكروباص وغيرها من وسائل النقل الخاصة التى لم تكن متوفرة من قبل.

جدول رقم (١) متوسط إنفاق الفرد في السنة (بالأسعار الثابته *) حسب مجموعات الإنفاق الرئيسي فى عامى٩٩/٢٠٠٠-٢٠٠٤/٢٠٠٥ (حضر)

مجموعات الإنفاق الرئيسية	٩٩/٢٠٠٠		٢٠٠٤/٢٠٠٥ (بأسعار١٩٩٩/٢٠٠٠)	
	القيمة بالجنيه	%	القيمة بالجنيه	%
١-**الطعام والشراب**				
الحبوب والخبز	١٥٦,٩	٥,٨	١٤٥,٥	٥,٨
اللحوم	٢٨٣,٨	١٠,٣	٢٥٠,٩	١٠,٠
الأسماك	٦٩,١	٢,٥	٦٠,٢	٢,٤
الألبان والجبن والبيض	١٣٥,٩	٥,٠	١٣٠,٥	٥,٢
الزيوت والدهون	٦٩,٩	٢,٦	٦٧,٣	٢,٧
الفاكهة	٨٣,٣	٣,١	٦٢,٩	٢,٥
الخضر	٩٨,١	٣,٦	٩١,٠	٣,٦
السكر والأغذية السكرية	٤٨,٢	١,٨	٤٤,٤	١,٨
منتجات الأغذية الغير مصنفة تحت بند آخر	٧٥,٥	٢,٨	١٧,٩	٠,٧
المشروبات غير الكحولية	١١,٧	٠,٤	٣٧,٥	١,٥
جملة الطعام والشراب	**١٠٣٢,٤**	٣٧,٩	**٩٠٨,١**	٣٦,٢
٢- **أوجه الإنفاق الأخرى**				
١- المشروبات الكحولية والدخان والمكيفات	٧٥,١	٢,٨	٧٢,٢	٢,٩
٢- الملابس والأقمشة وأغطية القدم	٢٧٨,٧	١٠,٣	١٦٣,٧	٦,٥
٣- المسكن ومستلزماته	٣٦٧,٤	١٣,٥	٤٤٦,١	١٧,٧
٤- الأثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية وأعمال الصيانة الاعتيادية	٧٣,٦	٢,٧	١١٥,٥	٤,٦
٥ – الخدمات والرعاية الصحية	١٢٠,٩	٤,٤	١٢٥,٨	٥,٠
٦- الانتقالات والنقل والاتصالات	٢٠٢,٥	٧,٤	٢٠٠,٩	٨,٠
٧- الثقافة والترفيه	١٤٢,٨	٥,٢	٩٦,٤	٣,٨
٨- التعليم	١٥١,٨	٥,٦	١١٨,١	٤,٧
٩- المطاعم والفنادق	٦٦,٤	٢,٤	٩٦,٩	٣,٩
١٠- السلع والخدمات المتنوعة	١٤٧,٢	٥,٤	١١٠,٠	٤,٤
جملة أوجه الإنفاق الاستهلاكي الأخرى	**١٦٢٦,٤**	٥٩,٧	**١٥٤٥,٦**	٦١,٥
٣- **المدفوعات التحويلية**	٦٤,٤	٢,٤	٥٧,٥	٢,٣
إجمالي الإنفاق السنوي	٢٧٢٣,٢	١٠٠,٠	٢٥١١,٢	١٠٠,٠

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحثي الدخل والإنفاق والاستهلاك في عامي ١٩٩٩/٢٠٠٠، ٢٠٠٤/٢٠٠٥.

* اعتبار أسعار ١٩٩٩/٢٠٠٠ ثابتة حتى ٢٠٠٤/٢٠٠٥.

جدول رقم (٢): متوسط إنفاق الفرد في السنة (بالأسعار الثابته *) حسب مجموعات الإنفاق الرئيسي في عامى٩٩/٢٠٠٠-٢٠٠٤/٢٠٠٥ (ريف)

مجموعات الإنفاق الرئيسية	٩٩/٢٠٠٠		٢٠٠٤/٢٠٠٥ (بأسعار١٩٩٩/٢٠٠٠)	
	القيمة بالجنيه	%	القيمة بالجنيه	%
١-<u>الطعام والشراب</u>				
الحبوب والخبز	١٥٦,٠	١٠,٩	١٢٢,٨	٨,٣
اللحوم	١٨٩,٩	١٣,١	١٨٧,٨	١٢,٧
الأسماك	٣٤,٨	٢,٤	٣٧,٥	٢,٥
الألبان والجبن والبيض	٦٥,٧	٤,٦	٦٤,٣	٤,٣
الزيوت والدهون	٦٠,٣	٤,٢	٥٨,٥	٣,٩
الفاكهة	٤١,٤	٢,٩	٣٧,٣	٢,٥
الخضر	٧٦,٩	٥,٤	٨٠,٢	٥,٤
السكر والأغذية السكرية	٣٤,٩	٢,٤	٣٥,٧	٢,٤
منتجات الأغذية الغير مصنفة تحت بند آخر	٥١,٠	٣,٥	١٢,١	٠,٨
المشروبات غير الكحولية	٣,٦	٠,٣	٢٠,٨	١,٤
جملة الطعام والشراب	**٧١٤,٥**	٤٩,٧	**٦٥٧,٠**	٤٤,٢
٢- <u>أوجه الإنفاق الأخرى</u>				
١- المشروبات الكحولية والدخان والمكيفات	٥٠,٧	٣,٥	٤٦,٥	٣,١
٢- الملابس والأقمشة وأغطية القدم	١٣٣,٢	٩,٣	١٢٣,١	٨,٣
٣- المسكن ومستلزماته	٢٢٣,٠	١٥,٥	٢٩٨,٨	٢٠,٢
٤- الأثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية وأعمال الصيانة الاعتيادية	٢٧,٥	١,٩	٦٣,٥	٤,٣
٥- الخدمات والرعاية الصحية	٥٢,٢	٣,٦	٥٦,٥	٣,٨
٦- الانتقالات والنقل والاتصالات	٤٣,٤	٣,٠	٥٨,٦	٣,٩
٧- الثقافة والترفيه	٤٢,٤	٣,٠	٢٤,٠	١,٦
٨- التعليم	٤٧,٦	٣,٣	٣٣,٠	٢,٢
٩- المطاعم والفنادق	٢٠,٤	١,٤	٤٢,٥	٢,٩
١٠- السلع والخدمات المتنوعة	٤٩,٨	٣,٥	٤٨,٨	٣,٣
<u>جملة أوجه الأنفاق الاستهلاكي الأخرى</u>	**٦٩٠,٢**	٤٨,٠	**٧٩٥,٣**	٥٣,٦
٣-<u>المدفوعات التحويلية</u>	٣٢,٤	٢,٣	٣٣,٢	٢,٢
<u>إجمالي الإنفاق السنوي</u>	١٤٣٧,١	١٠٠,٠	١٤٨٥,٥	١٠٠,٠

<u>المصدر</u>: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحثي الدخل والإنفاق والاستهلاك في عامي ١٩٩٩/٢٠٠٠، ٢٠٠٤/٢٠٠٥.

* اعتبار أسعار ١٩٩٩/٢٠٠٠ ثابتة حتى ٢٠٠٤/٢٠٠٥.

٣ – **التوزيع النسبي لأفراد الأسر المعيشية حسب فئات الإنفاق السنوية:**

يمكن التعرف على التغييرات التى طرأت على المستوى المعيشي لأفراد الأسر المعيشية من خلال دراسة التغيرات فى توزيع الأفراد حسب فئات الأنفاق السنوية في عامي ١٩٩٩/٢٠٠٠، ٢٠٠٤/٢٠٠٥

ويعرض جدول (٣) وشكل (١) التوزيع النسبى لأفراد الأسر المعيشية حسب فئات الإنفاق السنوية في عامي ١٩٩٩/٢٠٠٠ ،٢٠٠٤/٢٠٠٥.

ولإمكان المقارنة بين فئات الأنفاق فى الفترتين فقد تم قسمة فئات الإنفاق في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ على الرقم القياسي (لعام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ بأساس ١٩٩٩/٢٠٠٠) ونظرًا لاختلاف الفئات الإنفاقية الناتجة بعد إجراء عملية التكميش فقد تطلب الأمر إجراء عملية إستكمال خطى لفئات بحث الدخل والأنفاق لعام٢٠٠٤/٢٠٠٥ لتماثل فئات الدخل فى عام ١٩٩٩/٢٠٠٠. (وقد كان الأسلوب المتبع هو إجراء إستكمال خطى يفترض توزيعا منتظما داخل كل فئة).

في الحضر فقد إرتفعت نسبة الأفراد فى الفئات الإنفاقية المنخفضة (أقل من ١٦٠٠ جنيه) من ٣١,٥% في عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ إلى ٣٥,١% في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ ومقابل ذلك فقد إنخفضت نسبة الأفراد فى الفئات الإنفاقية الكبيرة (٣٠٠٠جنيه فأكثر) من ٢٥,٦% فى عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ إلى ٢١,٨% في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥.

في الريف فقد إنخفضت نسبة الأفراد فى الفئات الإنفاقية المنخفضة (أقل من ١٦٠٠ جنيه) من ٧١,٠% فى عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ إلى ٦٨,٦% في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ بينما ارتفعت نسبة الأفراد فى الفئات الإنفاقية الوسطي (١٦٠٠– أقل من ٣٠٠٠ جنيه) من ٢٥,٩% فى عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ إلى ٢٨,٢% في عام٢٠٠٤/٢٠٠٥، كما ارتفعت نسبة الأفراد فى الفئات الإنفاقية الكبيرة جدا قليلا (٣٠٠٠ جنيه فأكثر) من ٣,١% إلى ٣,٢% خلال نفس الفترة وقد يرجع ذلك لهجرة بعض هؤلاء الأفراد المقيمين بالريف للعمل بالدول العربية مما أدى لإرتفاع مستوى دخولهم. يتضح لنا فيما سبق حدوث تحسن فى التوزيع النسبى لأفراد الأسر المعيشية المقيمين بالريف بالمقارنة بالحضر خلال الفترة ١٩٩٩/٢٠٠٠– ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥ ويعنى ذلك إرتفاع فى مستوى دخل الأسرة وبالتالي مستوى معيشتها.

جدول رقم (٣): التوزيع النسبي لأفراد الأسر المعيشية حسب فئات نصيب الفرد من الإنفاق السنوي (بالأسعار الثابته *) في عامي ١٩٩٩ /٢٠٠٠ ، ٢٠٠٤/٢٠٠٥

فئات نصيب الفرد من الإنفاق السنوي	١٩٩٩/٢٠٠٠		٢٠٠٤/٢٠٠٥	
	حضر	ريف	حضر	ريف
أقل من ٦٠٠	٠,٦	١,٨	٠,٧	٢,٠
٦٠٠-	٢,٣	٨,١	٢,٧	٧,٩
٨٠٠-	٤,٧	١٤,٨	٥,٠	١٣,٧
١٠٠٠-	٦,٩	١٧,٣	٧,٥	١٦,٢
١٢٠٠-	٨,٢	١٦,٢	٩,٥	١٥,٧
١٤٠٠-	٨,٨	١٢,٨	٩,٧	١٣,١
١٦٠٠-	١٦,٦	١٤,٧	٩,١	٩,٣
٢٠٠٠-	١٥,٧	٨,١	١٦,٠	١١,٣
٢٥٠٠-	١٠,٦	٣,١	١٨,٠	٧,٦
٣٠٠٠-	٦,٧	١,٣	٥,٣	١,٣
٣٥٠٠-	٤,٥	٠,٨	٤,١	٠,٨
٤٠٠٠-	٥,٤	٠,٥	٤,٠	٠,٥
٥٠٠٠-	٢,٨	٠,٢	٢,٢	٠,٢
٦٠٠٠-	٢,٦	٠,٢	٤,١	٠,٣
١٠٠٠٠ فأكثر	٣,٦	٠,١	٢,١	٠,١
الاجمالى	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**
أقل من ١٦٠٠	٣١,٥	٧١,٠	٣٥,١	٦٨,٦
١٦٠٠-٢٩٩٩	٤٢,٩	٢٥,٩	٤٣,١	٢٨,٢
٣٠٠٠ فأكثر	٢٥,٦	٣,١	٢١,٨	٣,٢
الاجمالى	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحثي الدخل والإنفاق والاستهلاك في عامي ١٩٩٩/٢٠٠٠، ٢٠٠٤/٢٠٠٥.

* اعتبار اسعار ١٩٩٩/٢٠٠٠ ثابته فى عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥.

شكل١: التوزيع النسبى لأفراد الأسر المعيشية حسب فئات نصيب الفرد من الإنفاق السنوي
في عامي ١٩٩٩/٢٠٠٠، ٢٠٠٤/٢٠٠٥

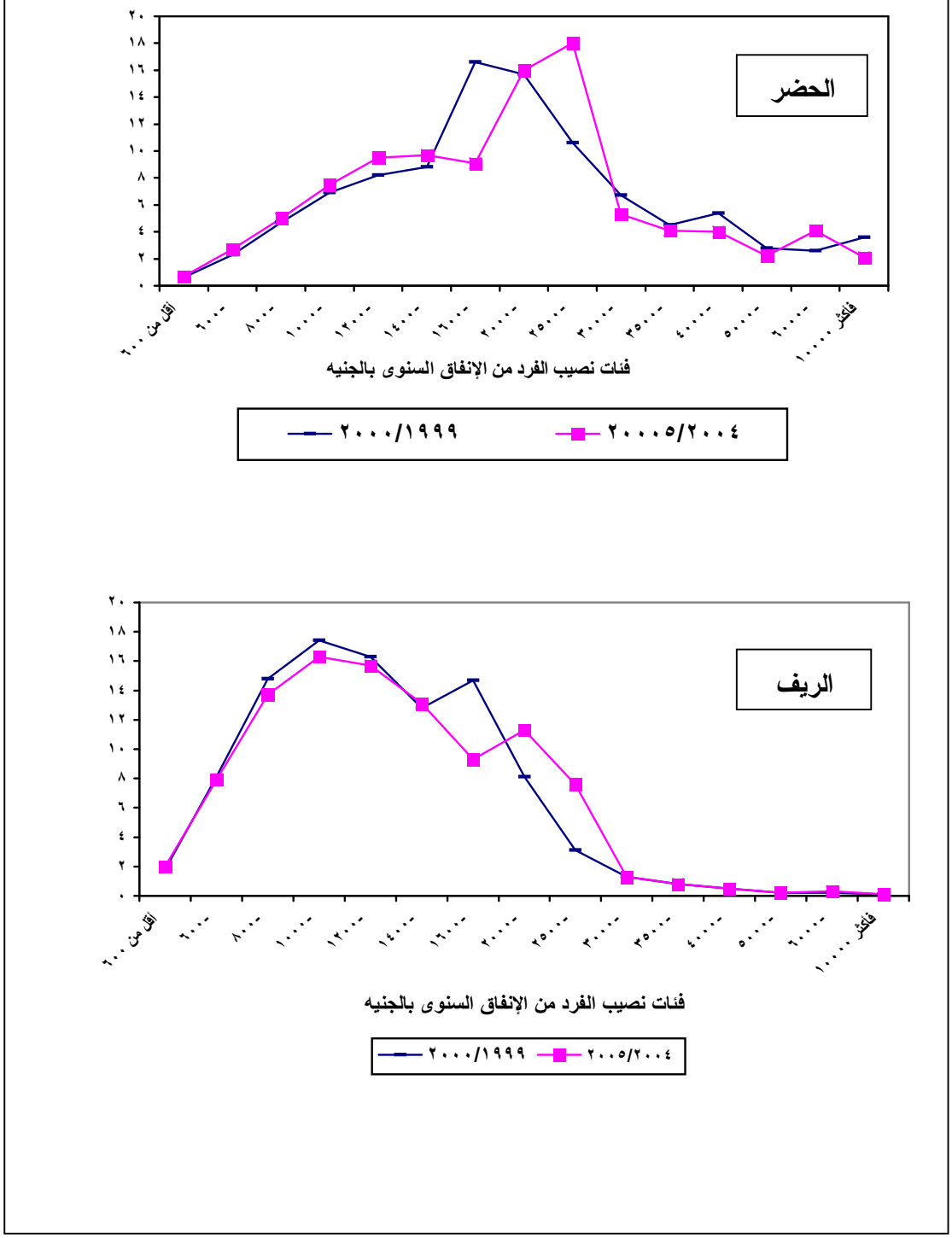

القسم الثاني

إنتاج وعرض الغذاء

أولاً: تطور المساحة المنزرعة والمحصولية:

يعرض جدول (٤) المساحة المنزرعة والمحصولية فى مصر خلال الفترة ١٩٨٩-٢٠٠٥. وقد بلغت المساحة المنزرعة فعلا بحاصلات زراعية مؤقتة أو مستديمة (بدون تكرار أصناف الحاصلات التى تزرع بها أكثر من مرة على مدار السنة) ٦,٩ مليون فدان فى عام ١٩٩٠/٨٩، إرتفعت إلي٨,٤ مليون فدان فى عام ٢٠٠٥ أي أن المساحة المنزرعة لم تزد إلا بحوالي ١,٥ مليون فدان خلال فترة ١٥ سنة. أما المساحة المحصولية [تمثل مساحة الأراضي المنزرعة بمختلف الحاصلات الحقلية والخضر بالعروات الثلاثة (شتوي – صيفي، نيلي) وحدائق الفاكهة، فقد إرتفعت من ١٣,٤ مليون فدان فى عام ١٩٩٠ إلى ١٥,٠ مليون فدان فى عام ٢٠٠٥ أي زادت بحوالي ١,٦مليون فدان خلال هذه الفترة. وبينما إرتفع عدد السكان فى مصر بنسبة ٣٧,٢% خلال الفترة ١٩٩٠/٨٩-٢٠٠٥ فإن المساحة المنزرعة والمحصولية لم تزد إلا بحوالي ٢٢,٣% و ١٢,٠% على التوالي خلال نفس الفترة. وبالتالي فإن نصيب الفرد من المساحة المنزرعة قد تناقص من ٠,١٣ فدان فى عام ١٩٩٠/٨٩ إلى ٠,١٢ فدان فى عام ٢٠٠٥ كما تناقص نصيب الفرد من المساحة المحصولية من ٠,٢٦ فدان إلى ٠,٢١ فدان خلال نفس الفترة.

يعرض جدول (٥) تطور مساحة الأراضي المستصلحة حتى عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ ويظهر من الجدول أن إجمالي مساحة الأراضي المستصلحة حتى عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ قد بلغت ٣,٢٦ مليون فدان. وقد تم إستصلاح حوالى٤٢% من هذه المساحة خلال الفترة ١٩٥٢ – ٧١/٧٠ أي خلال ١٨ عاما، بينما لم يتم إستصلاح سوى ٠,٥% من إجمالي المساحة المستصلحة خلال فترة السبعينات. أما خلال فترة الثمانينات فتم إستصلاح ٢٨ % من إجمالي المساحة وتتقارب هذه النسبة مع نسبة مساحة الأرض التي إستصلحت خلال فترة التسعينات (٢٧ %). وقد تم إستصلاح ٣,٢% من إجمالي المساحة خلال الخمس سنوات الأخيرة (بعد عام ٢٠٠٠).

جدول رقم (٤) المساحة المنزرعة وإجمالي المساحة المحصولية ونصيب الفرد خلال الفترة ٨٩ /١٩٩٠-٢٠٠٥

السنوات	المساحة المنزرعة		إجمالي المساحة المحصولية		تقدير عدد السكان (بالألف)
	عدد الأفدنة	نصيب الفرد بالفدان	عدد الأفدنة	نصيب الفرد بالفدان	
١٩٩٠/٨٩	٦٨٥٤١١٣	٠,١٣	١٣٤٢٧٢٣٥	٠,٢٦	٥١٥١٤
١٩٩٥/٩٤	٧٨٦٥٦٣٥	٠,١٤	١٣٨١١١٧٣	٠,٢٤	٥٧١١١
٢٠٠٠	٧٨٣٦٠٧٦	٠,١٢	١٣٩٢٤٦٨٧	٠,٢٢	٦٣٧٧١
٢٠٠٥	٨٣٨٤٧٦٨	٠,١٢	١٥٠٣٣٧٦٤	٠,٢١	٧٠٦٥٢
نسبة الزيادة (%) ٢٠٠٥-٩٠/٨٩	٢٢,٣		١٢,٠		٣٧,٢

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، نشرة المساحة المحصولية والمساحات المنزرعة، في الأعوام المشار إليها.

جدول رقم (٥) تطور مساحة الأراضي المستصلحة خلال الفترة ١٩٥٢ - ٢٠٠٦

بالألف فدان

السنوات	مساحة الأراضي المستصلحة	النسبة %
١٩٥٢ – ٦٨/٦٧	١٢٧٨,٠	٣٩,١
٧١/٧٠-٦٩/٦٨	٨٧,١	٢,٧
١٩٧٩-٧٢/٧١	١٥,٩	٠,٥
١٩٨٥/٨٤-١٩٨١/٨٠	٢٤٠	٧,٤
١٩٩٠/٨٩-١٩٨٦/٨٥	٦٦٠	٢٠,٢
١٩٩٥/٩٤-١٩٩١/٩٠	٧٠٤,٥	٢١,٦
٢٠٠٠/٩٩-١٩٩٦/٩٥	١٧٢,١	٥,٣
٢٠٠٦/٢٠٠٥-٢٠٠١/٢٠٠٠	١٠٥,٢	٣,٢
الجملة	٣٢٦٢,٨	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لاستصلاح الأراضي بجمهورية مصر العربية.

ثانيا: تطور الإنتاج من المحاصيل الزراعية الغذائية:

يعرض جدول (٦) إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٥ بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة. يظهر الجدول إرتفاع قيمة الإنتاج الزراعي (بالأسعار الثابتة) من ٤٨١٢٢ مليون جنيه فى عام ١٩٩٥ إلي ٦٤٩٧٢ مليون جنيه فى عام ٢٠٠٠ ثم إلي ٩٣٢٩٢ مليون جنيه فى عام ٢٠٠٥ أما متوسط نصيب الفرد من الإنتاج الزراعي فقد بلغ ٦٧٤ جنيه فى عام ١٩٩٥ ثم ارتفع إلى ٨٢٠ جنيه فى عام ٢٠٠٠ وظل في الإرتفاع حتى بلغ ١٣٢٠ جنيه فى عام ٢٠٠٥ وذلك بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٥. وقد أدت الزيادة في قيمة الإنتاج الزراعي بنسبة ٩٤% خلال الفترة ١٩٩٥- ٢٠٠٥ إلي حدوث زيادة أيضا في نصيب الفرد من قيمة الإنتاج الزراعي حيث زاد بنسبة تصل إلى ٩٦% خلال نفس الفترة .

كما يعرض جدول (٧) حجم الإنتاج الزراعي للمحاصيل الغذائية خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٥.

١- بالنسبة للإنتاج من الحبوب (قمح، شعير، ذرة شامي، ذرة رفيعة، أرز):

تزايد الإنتاج من مجموعة الحبوب (قمح،الأرز، الذرة الرفيعة) وبمعدلات متباينة خلال الفترة ٩٥-٢٠٠٠، فنجد أن معدل النمو قد بلغ ١٤,٧% للقمح و٢٥,٣% للأرز خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠، ثم زاد هذا المعدل إلى ٢٤% خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥ للقمح ولكن تناقص معدل الزيادة الي٢% للأرز خلال نفس الفترة. أما معدل نمو حجم الإنتاج الزراعي للذرة الرفيعة فقد زاد إلى ٣٨,٦ % خلال الفترة ٩٥-٢٠٠٠ ثم تناقص الإنتاج إلى -٩,٤% خلال ٢٠٠٠-٢٠٠٥. أما إنتاج الشعير فقد تناقص بنسبة (-٧٣,١%) خلال الفترة ٩٥-٢٠٠٠ ثم زاد إلى ٥,١% خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥، كما تناقص أنتاج الذرة الشامية خلال الفترة ٩٥-٢٠٠٠ بحوالي ٧١% ثم ارتفع بنسبة كبيرة جدا بلغت ٤٠٠% خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٥).

٢ - الإنتاج من المحاصيل البقولية (الفول، العدس، الحمص، الترمس):

تناقص معدل نمو إنتاج العدس بنسبة (-٥٠%) خلال الفترة ١٩٩٥/٢٠٠٠ كما تناقص بنسبة (-٣٣,٣%) خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥ وتناقص أيضا معدل نمو إنتاج الفول بنسبة (-١٠%) خلال الفترة ٩٥-٢٠٠٠ ثم زاد بنسبة ٧,٢% خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥، أما الترمس فقد تناقص معدل نموه بنسبة (-٤٢,٩%) خلال الفترة ٩٥-٢٠٠٠ وبنسبة (-٢٥%) خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥، بينما تزايد معدل نمو إنتاج الحمص بنسبة ٢٥% خلال الفترة ٩٥-٢٠٠٠ ثم تناقص معدل الإنتاج بنسبة (-١٣,٣%) خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥.

٣- الإنتاج من المحاصيل الزيتية (فول الصويا، الفول السوداني، السمسم):

تزايد معدل نمو إنتاج الفول السوداني وبدرجة كبيرة خلال الفترة ١٩٩٥- ٢٠٠٠ حيث بلغ ٤٢,٧% إلا أن معدل الزيادة انخفض بنسبة كبيرة إلى ٧% خلال الفترة من ٢٠٠٠ - ٢٠٠٥ ، كما تزايد أيضا معدل نمو السمسم خلال الفترة ٩٥-٢٠٠٠ حيث بلغ ١٢,١% ثم ثبت حجم الإنتاج خلال الفترة من ٢٠٠٠- ٢٠٠٥، أما فول الصويا فقد انخفض الإنتاج بمعدل (-٨٢,٨%) خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠ ثم ارتفع المعدل إلى ١٣٦,٤% خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٥ .

٤ - المحاصيل السكرية (قصب السكر، بنجر السكر):

تزايد إنتاج قصب السكر بمعدل نمو قدره ١١,٦% خلال ٩٥-٢٠٠٠ ثم تناقص هذا المعدل إلي ٣,٩% خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥، كما تزايد أيضا معدل نمو بنجر السكر بمعدل نمو قدره ٢١٤,١% خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠ ثم تناقص معدل الزيادة إلى ١٨,٧% خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥ .

٥ - البصل والثوم:

تزايد إنتاج البصل بمعدل نمو قدره ١٥,٧% فى الفترة من ٩٥-٢٠٠٠ ثم ارتفع المعدل إلى ٥٧,٧% في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥، وبالنسبة لإنتاج الثوم فقد زاد بمعدل نمو قدره ٧٣% خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٠ ثم تناقص إنتاج الثوم بمعدل نمو قدره (-١٩,٦%) خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥ .

٦ - الخضراوات والفاكهة:

تزايد الإنتاج من حاصلات الخضر بمعدل نمو قدره ٢٢,٦% خلال الفترة ٩٥-٢٠٠٠، وارتفع قليلا إلى ٢٧,٤% خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥. وبالنسبة لإنتاج الفاكهة فقد تزايد بمعدل نمو قدره ١٤,٦% خلال الفترة ٩٥-٢٠٠٠، ثم انخفض المعدل إلى ٩% خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥.

ويوضح جدول (٨) انه بصفة عامة انخفض نصيب الفرد في الفترتين (١٩٩٥-٢٠٠٠)، (٢٠٠٠-٢٠٠٥) من إنتاج الشعير والعدس والفول والترمس بينما تزايد نصيب الفرد خلال نفس الفترتين من إنتاج القمح، بنجر السكر، والبصل ، حاصلات الخضر. وأما بالنسبة للمحاصيل الغذائية (الحلبة، الحمص، الثوم، قصب السكر، الأرز، الذرة الرفيعة ، السمسم والفول السوداني والفاكهة فقد حدث تزايد في نصيب الفرد خلال الفترة الأولي (١٩٩٥ - ٢٠٠٠) تتبعه انخفاض في نصيب الفرد خلال الفترة الثانية (٢٠٠٠-٢٠٠٥). أما بالنسبة

لنصيب الفرد من كل من الذرة الشامية وفول الصويا فقد حدث تناقص في نصيب الفرد لكلا الصنفين خلال الفترة الأولى يتبعه زيادة في نصيب الفرد خلال الفترة الثانية.

ويرجع ذلك إلى عدم حدوث زيادة كبيرة فى معدلات إنتاج هذه المحاصيل والتي يمكن أن تواكب نسبة الزيادة في معدلات النمو السكاني في مصر، مما يعكس التأثير السلبي للزيادة السكانية على معدلات التنمية الاقتصادية ونصيب الفرد من السلع الغذائية.

يعرض جدول (٩) تطور إنتاج اللحوم والألبان والبيض والأسماك وعسل النحل خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٤. حيث تناقص عدد رؤوس الماشية المذبوحة من ٨٤٤٠ ألف رأس فى عام ١٩٩٥ إلى ٦٢٨٨ ألف رأس في عام ٢٠٠٠، إلا أن هذا العدد قد زاد إلي ٧٠١٣ ألف رأس في عام ٢٠٠٤. أما الوزن الصافي لكميات لحوم الماشية فقد تزايد قليلا من ٦٩٢ ألف طن في عام ١٩٩٥ إلى ٧٠٥ ألف طن في عام ٢٠٠٠ ثم ارتفع إلى ٨١٧,٩ ألف طن فى عام ٢٠٠٥ بمعدل نمو قدره ١,٩% خلال الفترة ٩٥-٢٠٠٠ وارتفع إلى ١٦% خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤.

وبالنسبة للحوم البيضاء (لحوم الطيور والدواجن) فإن الإنتاج المحلى منها تناقص من ٨١٦ ألف طن فى عام ١٩٩٥ إلى ٦٦٩ ألف طن في عام ٢٠٠٠ بمعدل نمو قدره -١٨% خلال هذه الفترة إلا انه قد تزايد إنتاج اللحوم البيضاء إلى ٩٨٢ ألف طن فى عام ٢٠٠٤ وبمعدل نمو قدره (٤٦,٨%) خلال الفترة ٢٠٠٠- ٢٠٠٤، وقد يرجع ذلك إلى تزايد أعداد المشروعات المنتجة لها خلال هذه الفترة.

وقد تزايد المنتج المحلى من اللبن الخام إلى ١٧٢٣ ألف طن فى عام ١٩٩٥ الى ٣٨٢٤ ألف طن فى عام ٢٠٠٠ وبمعدل نمو كبير قدره (١٢١,٩%) ثم تزايد الإنتاج من اللبن الخام عام ٢٠٠٤ حيث بلغ ٤٦٨٢ ألف طن بمعدل نمو قدره ٢٢,٤% خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤.

كما سجل أيضا المحصول السنوي من البيض تزايدا فى الإنتاج من ٣١٦٨ مليون بيضة إلى ٤٤٤٥ مليون بيضة خلال الفترة ١٩٩٥ - ٢٠٠٠ وبمعدل نمو قدره (٤٠,٣%) ولقد تزايد إنتاج البيض إلى ٦٤٤٣ مليون بيضه فى عام ٢٠٠٤ وبمعدل نمو قدره (٤٤,٩%).

وبالنسبة للأسماك فإن الإنتاج المحلى منها أخذ فى الزيادة من ٤٠٧ ألف طن في عام ١٩٩٥ إلى ٧٢٤ ألف طن في عام ٢٠٠٠ ثم إلى ٨٦٥ ألف طن في عام ٢٠٠٤ وبمعدل نمو قدره ٧٧,٩% خلال الفترة ٩٥-٢٠٠٠ و ١٩,٥% خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤.

وسجل إنتاج عسل النحل تزايدا من ٨١٦١ طن فى عام ١٩٩٥ إلى ٨٢٦٧ طن فى عام ٢٠٠٠ بمعدل نمو (١,٣%) خلال ١٩٩٥ - ٢٠٠٠ ولكنه تناقص قليلا إلى ٧٩٩٦,٤ طن فى عام ٢٠٠٤ وبمعدل نمو قدره (-٣,٣%) خلال ٢٠٠٠-٢٠٠٤.

ويعرض جدول رقم ١٠ نصيب الفرد من إنتاج اللحوم والألبان والبيض خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٥.

أظهرت بيانات الجدول تناقص إنتاج لحوم الماشية خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٤ نتج عنه تناقص نصيب الفرد من لحوم الماشية من ١٢ كيلو جرام فى عام ١٩٩٥ إلى ١١,١ كيلو جرام فى ٢٠٠٠ ثم ارتفع إلى ١٧,١ كيلو جرام فى عام ٢٠٠٤ . وبالمثل بالنسبة لنصيب الفرد من اللحوم البيضاء فقد تناقص من ١٤,١ كيلو جرام فى عام ١٩٩٥ إلى ١٠,٥ كيلو جرام فى عام ٢٠٠٠ ثم تزايد مرة ثانية إلى ١٤,١ كيلو جرام فى عام ٢٠٠٤. وتزايد نصيب الفرد من اللبن بدرجة كبيرة من ٢٩,٩ كجم فى عام ١٩٩٥ إلى ٦٠ كجم فى عام ٢٠٠٠ ثم إلى ٦٧,٢ كجم فى عام ٢٠٠٤. وبالمثل بالنسبة لنصيب الفرد من إنتاج البيض فقد تزايد من ٥٥ بيضة إلى ٧٠ بيضة خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠ ثم إلى ٩٢ بيضة فى عام ٢٠٠٤. أما بالنسبة لنصيب الفرد من إنتاج الأسماك فقد سجل تزايدا من ٧,١ كجم فى عام ١٩٩٥ إلى ١١,٤ كجم فى عام ٢٠٠٠ ثم إلى ١٢,٤ كجم فى ٢٠٠٤، بينما تناقص قليلا نصيب الفرد من عسل النحل من ٠,١٤ كجم فى عام ١٩٩٥ إلى ٠,١٣ كجم فى عام ٢٠٠٠ ثم إلى ٠,١١ كجم فى عام ٢٠٠٤.

جدول رقم (٦) إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي خلال الفترة ١٩٩٥ – ٢٠٠٥

السنة	بالأسعار الحالية (بالمليون جنية)					بالأسعار الثابتة				
	الإنتاج النباتي	الإنتاج الحيواني	الإنتاج السمكي	المنتجات الحشرية	الجملة	الإنتاج النباتي	الإنتاج الحيواني	الإنتاج السمكي	المنتجات الحشرية	الجملة
	القيمة (بالمليون جنيه)									
١٩٩٥	٣٠١٠٧	١٥٨٢٣	٢١١٧	٧٥	٤٨١٢٢	٣٠١٠٧	١٥٨٢٣	٢١١٧	٧٥	٤٨١٢٢
٢٠٠٠	٤٣٨٥٢	٢٢٠٣٥	٥٦٨٦	٩١	٧١٦٦٤	٣٩٧٥٧	١٩٩٧٧	٥١٥٥	٨٣	٦٤٩٧٢
٢٠٠٥	٧١٩١١	٤٧١٣٠	٧٨١٤	١١٦	١٢٦٩٧١	٥٢٨٣٧	٣٤٦٢٩	٥٧٤١	٨٥	٩٣٢٩٢
	الرقم القياسي (١٩٩٥= ١٠٠)									
١٩٩٥	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٢٠٠٠	١٤٥,٧	١٣٩,٣	٢٦٨,٦	١٢١,٣	١٤٨,٩	١٣٢,١	١٢٦,٣	٢٤٣,٥	١١٠,٠	١٣٥,٠
٢٠٠٥	٢٣٨,٩	٢٩٧,٩	٣٦٩,١	١٥٤,٧	٢٦٣,٩	١٧٥,٥	٢١٨,٩	٢٧١,٢	١١٣,٦	١٩٣,٩

نصيب الفرد من الإنتاج الزراعي خلال الفترة ١٩٩٥ – ٢٠٠٥

السنة	بالأسعار الحالية					بالأسعار الثابتة				
	الإنتاج النباتي	الإنتاج الحيواني	الإنتاج السمكي	المنتجات الحشرية	الجملة	الإنتاج النباتي	الإنتاج الحيواني	الإنتاج السمكي	المنتجات الحشرية	الجملة
	القيمة (جنيه)									
١٩٩٥	٥٢٢	٢٧٤	٣٧	١,٣	٨٣٤	٤٣١	٢١٨	٢٥	١	٦٧٤
٢٠٠٠	٦٨٨	٣٤٦	٨٩	١,٤	١١٢٤	٥١٧	٢٦٠	٤١	١,٦	٨٢٠
٢٠٠٥	١٠١٨	٦٦٧	١١١	٢	١٧٩٧	٧٤٨	٤٩٠	٨١	١	١٣٢٠
	الرقم القياسي (١٩٩٥= ١٠٠)									
١٩٩٥	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٢٠٠٠	١٣١,٨	١٢٦,٣	٢٤٠,٥	١٠٧,٧	١٣٤,٨	١٢٠,٠	١١٩,٣	١٦٤,٠	١٦٠,٠	١٢١,٧
٢٠٠٥	١٩٥,٠	٢٤٣,٥	٢٩٨,٩	١٢٦,٣	٢١٥,٥	١٧٣,٥	٢٢٤,٨	٣٢٥,١	١٢٠,٦	١٩٥,٩

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، نشرة تقديرات الدخل من القطاع الزراعي في الأعوام ١٩٩٥، ٢٠٠٠، ٢٠٠٥

ملحوظة: الرقم القياسي للإنتاج الزراعي (بأسعار عام (١٩٩٥)

عام ٢٠٠٠ بأسعار = ١١٠,٣%

عام ٢٠٠٥ بأسعار = ١٣٦,١%

جدول رقم (٧): حجم الإنتاج الزراعي للمحاصيل الغذائية خلال الفترة ١٩٩٥ – ٢٠٠٥

الكمية بالألف طن

السلعة	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	معدل النمو (%)	
				٢٠٠٠-١٩٩٥	٢٠٠٥-٢٠٠٠
القمح	٥٧٢٣	٦٥٦٤	٨١٤١	١٤,٧	٢٤,٠
الشعير	٣٦٨	٩٩	١٠٤	٧٣,١-	٥,١
بنجر السكر	٩٢٠	٢٨٩٠	٣٤٣٠	٢١٤,١	١٨,٧
العدس	٦	٣	٢	٥٠,٠-	٣٣,٣-
الحلبة	٢٢	٥٣	١٤	١٤٠,٩	٧٣,٦-
الحمص	١٢	١٥	١٣	٢٥,٠	١٣,٣-
الفول	٤٣٢	٣٨٩	٤١٧	١٠,٠-	٧,٢
الترمس	٧	٤	٣	٤٢,٩-	٢٥,٠-
الثوم	١٧٤	٣٠١	٢٤٢	٧٣,٠	١٩,٦-
البصل	١٠٩٨	١٢٧٠	٢٠٠٣	١٥,٧	٥٧,٧
قصب السكر	١٤٠٧٥	١٥٧٠٦	١٦٣١٧	١١,٦	٣,٩
الأرز	٤٧٨٩	٦٠٠٢	٦١٢٥	٢٥,٣	٢,٠
الذرة الشامية	٥٣٥٠	١٥٤٠	٧٦٩٨	٧١,٢-	٣٩٩,٩
الذرة الرفيعة	٦٧٩	٩٤١	٨٥٣	٣٨,٦	٩,٤-
الفول السوداني	١٣١	١٨٧	٢٠٠	٤٢,٧	٧,٠
السمسم	٣٣	٣٧	٣٧	١٢,١	٠,٠
فول الصويا	٦٤	١١	٢٦	٨٢,٨-	١٣٦,٤
حاصلات الخضر	١٣١٨٦	١٦١٦٤	٢٠٥٩٨	٢٢,٦	٢٧,٤
الفاكهة	٦٢٤٣	٧١٥٢	٧٧٩٤	١٤,٦	٩,٠

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ،

١- نشرة تقديرات الدخل فى القطاع الزراعي، ١٩٩٥

٢- نشرة الإنتاج النباتي ٢٠٠٠ ،٢٠٠٥.

جدول رقم (٨): نصيب الفرد من الإنتاج الزراعي للمحاصيل الغذائية خلال الفترة ١٩٩٥ – ٢٠٠٥

بالكيلو جرام

الصنف	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	معدل النمو (%)	
				٢٠٠٠-١٩٩٥	٢٠٠٥ – ٢٠٠٠
القمح	٩٩,١٨	١٠٢,٩٣	١١٥,٢٣	٣,٨	١١,٩
الشعير	٦,٣٨	١,٥٦	١,٤٧	٧٥,٥-	٥,٦-
بنجر السكر	١٥,٩٤	٤٥,٣٢	٤٨,٥٥	١٨٤,٣	٧,١
العدس	٠,١١	٠,٠٥	٠,٠٣	٥٤,٥-	٤٣,٤-
الحلبة	٠,٣٨	٠,٨٣	٠,٢٠	١١٨,٤	٧٦,١-
الحمص	٠,٢١	٠,٢٤	٠,١٨	١٤,٣	٢٣,٣-
الفول	٧,٤٩	٦,٠٩	٥,٩٠	١٨,٧-	٣,١-
الترمس	٠,١٢٥	٠,٠٦٦	٠,٠٤	٤٧,٢-	٣٥,٧-
الثوم	٣,٠٢	٤,٧٢	٣,٤٣	٥٦,٣	٢٧,٤-
البصل	١٩,٠٣	١٩,٩٢	٢٨,٣٥	٤,٧	٤٢,٣
قصب السكر	٢٤٣,٩٣	٢٤٦,٢٩	٢٣٠,٩٥	١,٠	٦,٢-
الأرز	٨٣	٩٤,١٢	٨٦,٦٩	١٣,٤	٧,٩-
الذرة الشامية	٩٢,٧٢	٢٤,١٥	١٠٨,٩٦	٧٤,٠-	٣٥١,٢
الذرة الرفيعة	١١,٧٦	١٤,٧٦	١٢,٠٧	٢٥,٥	١٨,٢-
الفول السوداني	٢,٢٦	٢,٩٤	٢,٨٣	٣٠,١	٣,٧-
السمسم	٠,٥٧	٠,٥٨	٠,٥٢	١,٨	٩,٧-
فول الصويا	١,١١	٠,١٧	٠,٣٧	٨٤,٧-	١١٦,٥
حاصلات الخضر	٢٢٨,٥٣	٢٥٣,٤٧	٢٩١,٥٤	١٠,٩	١٥,٠
الفاكهة	١٠٨,٢	١١٢,١٥	١١٠,٣٢	٣,٧	١,٦-

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء:

١-نشرة تقديرات الدخل من القطاع الزراعي، ١٩٩٥

٢ – نشرة الإنتاج النباتي ، ٢٠٠٠، ٢٠٠٥

جدول رقم (٩): إنتاج اللحوم والألبان والبيض والأسماك وعسل النحل خلال الفترة ١٩٩٥ – ٢٠٠٤

المنتج	الوحدة	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٤	معدل النمو	
					٢٠٠٠-١٩٩٥	٢٠٠٤-٢٠٠٠
أعداد الرؤوس المذبوحة من الماشية						
لحوم الأبقار	ألف رأس	١٦٩٧	٩٨٩	١١٨٧	-٤١,٧	٢٠,٠
لحوم الجاموس	ألف رأس	١٢٧٩	٩٥٣	١٠٦٨	-٢٥,٥	١٢,١
أغنام	ألف رأس	٣٠٤٣	٢٠٢٠	٢٢٠٩	-٣٣,٦	٩,٤
ماعز	ألف رأس	٢٢٤٧	٢٢٢٣	٢٤٥٠	-١,١	١٠,٢
جمال	ألف رأس	١٠٩	٣٥	٣٢	-٦٧,٩	-٨,٦
خنازير	ألف رأس	٦٥	٦٨	٦٧	٤,٦	-١,٥
جملة	ألف رأس	٨٤٤٠	٦٢٨٨	٧٠١٣	-٢٥,٥	١١,٥
الوزن الصافي لكميات لحوم الماشية						
لحوم الأبقار	ألف طن	٢٨٥	٢٨٢	٣٤٠,٥	-١,١	٢٠,٧
لحوم الجاموس	ألف طن	٢٦١	٢٨٨	٣٣٠,١	١٠,٣	١٤,٦
أغنام	ألف طن	٧٥	٧٣	٨٠,٢	-٢,٧	٩,٩
ماعز	ألف طن	٤٠	٥١	٥٦,٩	٢٧,٥	١١,٦
جمال	ألف طن	٢٨	٨	٧,٥	-٧١,٤	-٦,٣
خنازير	ألف طن	٣	٣	٢,٧	٠,٠	-١٠,٠
جملة	ألف طن	٦٩٢	٧٠٥	٨١٧,٩	١,٩	١٦,٠
المنتج المحلى من اللبن الخام						
لبن الأبقار	ألف طن	٦٥٢	١٦٤٥	٢٢٨٢	١٥٢,٣	٣٨,٧
لبن الجاموس	ألف طن	١٠٨٥	٢٠٥٩	٢٢٦٧	٨٩,٨	١٠,١
لبن الماعز	ألف طن	١٣	١٢٠	١٣٣	٨٢٣,١	١٠,٨
جملة	ألف طن	١٧٢٣	٣٨٢٤	٤٦٨٢	١٢١,٩	٢٢,٤
الوزن القائـــم لكميات اللحوم الطيور والدواجن						
لحوم الطيور والدواجن	بالطن	٨١٥٨٠٣	٦٦٩٢٠٢	٩٨٢٣٠٠	-١٨,٠	٤٦,٨
المحصول السنوي من البيض						
البيض	مليون بيضه	٣١٦٨	٤٤٤٥	٦٤٤٣	٤٠,٣	٤٤,٩
الأسماك	ألف طن	٤٠٧	٧٢٤	٨٦٥	٧٧,٩	١٩,٥
عسل النحل	طن	٨١٦١	٨٢٦٧	٧٩٩٦,٤	١,٣	-٣,٣

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة إحصاءات الثروة الحيوانية فى أعوام ١٩٩٥، ٢٠٠٠، ٢٠٠٤.

جدول رقم (١٠): نصيب الفرد من إنتاج اللحوم والألبان والبيض خلال الفترة ١٩٩٥ – ٢٠٠٤

السلعة	الوحدة	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٤	معدل النمو (%)	
					٢٠٠٠-١٩٩٥	٢٠٠٤-٢٠٠٠
لحوم الماشية	كيلو جرام	١٢,٠	١١,١	١٧,١	٧,٥-	٥٤,٣
اللبن الخام	كيلو جرام	٢٩,٩	٦٠,٠	٦٧,٢	١٠٠,٧	١٢,٠
لحوم الطيور والدواجن	كيلو جرام	١٤,١	١٠,٥	١٤,١	٢٥,٥-	٣٤,٣
البيض	بيضة	٥٥,٠	٧٠,٠	٩٢,٠	٢٧,٣	٣١,٤
الأسماك	كيلو جرام	٧,١	١١,٤	١٢,٤	٦٠,٦	٨,٨
عسل النحل	كيلو جرام	٠,١٤	٠,١٣	٠,١١	٧,١-	١٥,٤-

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة إحصاءات الثروة الحيوانية فى أعوام ١٩٩٥، ٢٠٠٠، ٢٠٠٤

القسم الثالث

الطلب على الغذاء

تطور الاستهلاك من السلع الزراعية الغذائية:

إن التخطيط لاستغلال الموارد المتاحة للقطاع الزراعي يستلزم التنبؤ مسبقا بالاتجاهات المتوقعة للاستهلاك من السلع الزراعية، وهو ما قد يستلزم التعرف على اتجاهات وأنماط الاستهلاك منها حاليا وعبر الفترة الماضية ومدى تأثرها بالعوامل المؤثرة.

ويعرض جدول (١١) متوسط نصيب الفرد من استهلاك بعض السلع الغذائية خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠٠٥ وقد أظهر الجدول أن نصيب الفرد من استهلاك الأرز قد إنخفض من ٤٧,٦ كجم في السنة في عام ١٩٩٤ إلي ٤١,٦ كجم في عام ٢٠٠٥ وبنسبة قدرها ١٢,٦% . كما انخفض أيضا نصيب الفرد من استهلاك القمح من ١٧٨,٦ كجم عام ١٩٩٤ إلي ١٥٢,١ كجم عام ٢٠٠١، إلا انه تزايد إلي ١٧٧,٩% كجم عام ٢٠٠٥. كما بلغ نصيب الفرد من الشاي ١,٢ كجم عام ١٩٩٤ تناقص ليصل إلي ٠,٩كجم عام ٢٠٠١ ثم إلي ٠,١ كجم عام ٢٠٠٥ .

وبالنسبة لنصيب الفرد من الفول الجاف فلم يحدث تغيير في كل من عامي ١٩٩٤ ، ٢٠٠٥ حيث بلغ ٧,٢كجم في كلا العامين. ومقابل ذلك فقد تزايد نصيب الفرد في أنواع البقول الأخرى وخاصة العدس حيث تزايد نصيب الفرد بنسبة ٥٠% خلال الفترة ١٩٩٤ – ٢٠٠٥.

اتجه نصيب الفرد من البصل والثوم والخضروات الطازجة إلى التزايد من ١٥٤,٩ كجم عام ١٩٩٤ حتى بلغ ٢١٥,٨ كجم عام ٢٠٠٥ وبنسبة زيادة قدرها ٣٩,٣% خلال هذه الفترة، كما اتجه نصيب الفرد من الفاكهة للتزايد ولكن بنسبة اقل خلال نفس الفترة (١٧,٩%). حيث إرتفع من ١١٧,٤ كجم عام ١٩٩٤ إلي ١٣٨,٤ كجم عام ٢٠٠٥.

تزايد نصيب الفرد من استهلاك اللحوم الحمراء والدواجن والأسماك خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠٠٥ ووجدت اكبر نسبة تزايد للحوم الدواجن والتي بلغت٩٦,١% (من ٥,٥ كجم إلي ٩,٣كجم) ، تليها نسبة التزايد للأسماك (٥٨,٥%) أما أقل نسبة تزايد فكانت للحوم الحمراء (١٤,٣%).

يلاحظ من الجدول أيضا أن نصيب الفرد من البيض قد اتجه للتزايد من حوالي ٥١ بيضة عام ١٩٩٤ إلي ٦٤ بيضة عام ٢٠٠٥ وبنسبة زيادة قدرها ٢٥,٧% خلال هذه الفترة ومقابل ذلك فقد تزايد أيضا إنتاج اللبن الحليب الخام ولكن بنسبة اكبر تصل الي ٤٠,٥% خلال نفس الفترة .

ويظهر من الجدول نصيب الفرد من بعض السلع الغذائية الصناعية مثل زيت الطعام والمسلي الصناعي والسكر الأبيض والمكرر. وقد اتجه نصيب الفرد في السلع الثلاثة للتزايد خلال الفترة ١٩٩٤ – ٢٠٠٥ ، فنجد أن نصيب الفرد من المسلي الصناعي قد تضاعف من ٢,٧% كجم إلي ٥,٥% كجم وبنسبة زيادة ١٠٣,٧%، كما تزايد نصيب الفرد من زيت الطعام والسكر الأبيض بنسبة ٥٩,٨% و ٤٤,٤% علي الترتيب وخلال نفس الفترة .

ويلاحظ إن ارتفاع نصيب الفرد من استهلاك بعض السلع الغذائية وانخفاضها لبعض الأنواع الأخرى قد يرجع للتغيير فى تفضيلات المستهلك نظرا للتغيير فى مستوى الدخول وإعادة توزيعها حيث أدى ذلك الي تقليل الاستهلاك على الحبوب مثل القمح والأرز وزيادة استهلاك السلع الأخرى الغنية بالبروتينات مثل الفواكه واللحوم والأسماك واللبن والبيض. كما أن تغيير نمط الاستهلاك قد يرجع إلى تغيير حجم المتوافر من السلع المختلفة بالأسواق المحلية خلال الفترة تحت الدراسة.

جدول رقم (١١): متوسط نصيب الفرد (كجم/سنة) من استهلاك بعض السلع الغذائية خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠٠٥

(كيلوجرام)

السلع	١٩٩٤	٢٠٠١	٢٠٠٥	نسبة التغير (١٩٩٤-٢٠٠٥)
القمح	١٧٨,٦	١٥٢,١	١٧٧,٩	-٠,٤
الأرز الأبيض	٤٧,٦	٤١,٥	٤١,٦	-١٢,٦
الذرة الشامية	٧٩,٤	١١٣,٣	١١٥,١	٤٥,٠
الفول الجاف	٧,٢	٧,٨	٧,٢	٠,٠
العدس	١,٠	١,٤	١,٥	٥٠,٠
البقوليات الأخرى*	١,٤	١,٢	١,٥	٧,١
البطاطس	٢٨,٦	٢٠,٦	٢٨,٩	١,٠
البصل والثوم و الخضروات الطازجة	١٥٤,٩	١٧٨,١	٢١٥,٨	٣٩,٣
الفاكهة (تشمل الشمام والموالح والفاكهة الطازجة بجميع أنواعها والنقل)	١١٧,٤	٩٤,٨	١٣٨,٤	١٧,٩
الشاي	١,٢	٠,٩	٠,١	-٩١,٧
البن	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٠
اللحوم الحمراء	١٢,٦	١٢,٢	١٤,٤	١٤,٣
لحوم الدواجن	٥,٥	٨,٨	٩,٣	٩٦,١
الأسماك (الطازجة والمجمدة)	٩,٤	١٤,٥	١٤,٩	٥٨,٥
البيض الطازج (بيضة)	٥٠,٩	٥٧,٨	٦٤	٢٥,٧
اللبن الحليب الخام	٤٧,٢	٦٠,٦	٦٦,٣	٤٠,٥
زيت الطعام	٩,٢	٧,١	١٤,٧	٥٩,٨
المسلى الصناعي	٢,٧	٤,٧	٥,٥	١٠٣,٧
السكر البيض والمكرر	٢٢,٧	٢٥,٦	٣٢,٨	٤٤,٤

المصدر: - دراسة تطور حركة الإنتاج والتجارة الخارجية والمتاح للاستهلاك من السلع الزراعية خلال الفترة من عام ٢٠٠١ حتى عام ٢٠٠٥ .

- دراسة تطور حركة الإنتاج والتجارة الخارجية والمتاح للاستهلاك من أهم السلع الصناعية خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ حتى عام ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥

- دراسة تطور حركة الإنتاج والتجارة الخارجية والمتاح للاستهلاك لأهم السلع الإستراتيجية في قطاعات المواد الغذائية – الكيماوية – الهندسية خلال العشر سنوات الأخيرة (١٩٩٤/١٩٩٥-٢٠٠٣/٢٠٠٤)

* تشمل: (الفاصوليا الجافة، اللوبيا الجافة، البازلاء الجافة، الحمص، الترمس، الحلبة)

القسم الرابع

الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك ونسبة الاكتفاء الذاتي

أولا – الاكتفاء الذاتي من بعض السلع الغذائية:

تشير نسبة الاكتفاء الذاتي إلى قيمة الإنتاج المحلى منسوبة إلى جملة المتاح للاستهلاك (إنتاج محلى - صادر + وارد) لسلعة غذائية وخلال سنه معينة.

ويعرض جدول (١٢) النسبة المئوية للاكتفاء الذاتي من بعض السلع الغذائية الهامة خلال الفترة ١٩٩٤ – ٢٠٠٥.

يظهر من جدول (١٢) بعض السلع الغذائية التى يفوق الاستهلاك فيها الإنتاج المحلى مما يؤدى إلى انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي لها عن ١٠٠% هى كما يلي:-

١- **القمح:** بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي للقمح بين ٥١,٤ عام ١٩٩٤ إلا إنها ارتفعت لتصل إلي ٦١,٢% في عام ٢٠٠٥.

٢ – **الذرة الشامية:** بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي من الذرة الشامية ٧٢,١% عام ١٩٩٤ إلا إنها قد تناقصت إلى ٦٠,١% في عام ,٢٠٠٥

٣ – **الفول:** بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي للفول ٦٩,٧% عام ١٩٩٤ إلا أنها اتجهت إلى التناقص حتى بلغت ٤٣,٤% عام ٢٠٠٥ مما يستوجب زيادة الكميات الواجب استيرادها وبالتالي إضافة أعباء على الميزان التجاري وموارد النقد الأجنبي وارتفاع الأسعار المحلية أو زيادة الدعم الذى يمثل عبء على الموازنة العامة للدولة.

٤ – **العدس:** أخذت نسبة الاكتفاء الذاتي من محصول العدس فى الانخفاض وتعتبر اقل نسبة للاكتفاء الذاتي بالمقارنة بالسلع الغذائية الأخرى حيث بلغت ٩,٤% فى عام ١٩٩٤ ثم انخفضت إلى ١,٨% في عام ,٢٠٠٥

٥ – **اللحوم الحمراء:** ارتفعت نسبة الاكتفاء الذاتي للحوم الحمراء من ٨٥,٧% فى عام ١٩٩٤ إلى ٨٧,٥% في عام ٢٠٠١، واتجهت إلي التناقص حتى بلغت ٨٠,٥% فى عام ٢٠٠٥ ولا سبيل لمواجهة الزيادة فى الاستهلاك إلا عن طريق الاستيراد حيث من الصعب أن يتحقق الاكتفاء الذاتي طالما أن الطلب على اللحوم الحمراء آخذ فى التزايد كنتيجة موضوعية لأهمية هذه السلعة ومرونة الطلب عليها ومع التغيير في مستوى الدخول .

٦ – **الأسماك:** تحسنت نسبة الاكتفاء الذاتي للأسماك خلال فترة الدراسة ١٩٩٤-٢٠٠٥ حيث ارتفعت من ٧٣,٢% إلي ٨٢,٣%.

٧ – **زيت الطعام:** أخذت نسبة الاكتفاء الذاتي لزيت الطعام في التناقص من ٥٠,٦% عام ١٩٩٤ إلي ٤٠,٩% عام ٢٠٠١ ثم إلي ٣٦,٨% عام ٢٠٠٥

٨ – **السكر:** تزايدت نسبة الاكتفاء الذاتي تدريجيا من السكر من ٨٠,١% فى عام ١٩٩٤ الى ٩٤,٦% فى عام ٢٠٠١، إلا أن هذه النسبة عاودت إلى التناقص حتى بلغت ٨٩,٧% عام ٢٠٠٥.

مما سبق يظهر لنا أن استمرار معدلات الاستهلاك والإنتاج على ما هو عليه سيؤدى إلى زيادة العجز وبالتالي زيادة الواردات وما يترتب عليها من زيادة الدعم وارتفاع الأسعار فى السوق المحلية. هذا كله بالإضافة إلى تزايد الطلب على النقد الأجنبي من أجل توفير الغذاء، وليس من اجل استيراد سلع استثمارية أو مستلزمات إنتاج تخدم أغراض التنمية الاقتصادية، علاوة على الضغط على الميزان التجاري الذي يعانى من عجز مستمر ومتزايد.

هذا وتجدر الإشارة أن باقي السلع الموجودة بجدول (١٢) ومن بينها الأرز الأبيض والبطاطس ، الخضروات، والموالح، تحقق اكتفاءً ذاتيا ويترك فائض للتصدير بالإضافة إلى لحوم الدواجن واللبن الحليب والبيض الطازج فقد بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي ١٠٠% في عام ٢٠٠٥ كما اقتربت الفواكه من تحقيق الاكتفاء الذاتي الكامل (٩٩,٩%) خلال نفس العام .

جدول رقم (١٢): النسبة المئوية للاكتفاء الذاتي من بعض السلع الغذائية خلال الفترة ١٩٩٤ – ٢٠٠٥

السلعة	١٩٩٤	٢٠٠١	٢٠٠٥
القمح	٥١,٤	٥٩,٥	٦١,٢
الذرة الشامية	٧٢,١	٥٨,٧	٦٠,١
الأرز الأبيض	١٠٧	١٢٥,٤	١٣٥,٤
الفول	٦٩,٧	٦٤,٩	٤٣,٤
العدس	٩,٤	٤,٢	١,٨
البطاطس	١١٦,٤	١٠٨,٦	١١١,٢
الخضروات (عدا البطاطس)	١٠٠,٤	١٠٠,١	١٠٠,٤
الموالح	١٠٢,٥	١١١,٩	١٠٨,٦
الفاكهة (١) (عدا الموالح)	٩٩,٣	٩٩	٩٩,٩
اللحوم الحمراء	٨٥,٧	٨٧,٥	٨٠,٥
لحوم الدواجن	٩٩,٥	١٠٠,٢	١٠٠,٢
الأسماك	٧٣,٢	٨١,٣	٨٢,٣
اللبن الحليب	١٠٠,٠	١٠٠	١٠٠
البيض الطازج	١٠٠,٠	١٠٠	١٠٠,٧
زيت الطعام	٥٠,٦	٤٠,٩	٣٦,٨
المسلى الصناعي	٩٨,١	١٠٠,٨	١٠١,٦
السكر	٨٠,١	٩٤,٦	٨٩,٧

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

- دراسة تطور حركة الإنتاج والتجارة الخارجية والمتاح للاستهلاك من السلع الزراعية خلال الفترة من عام ٢٠٠١ حتى عام ٢٠٠٥ .
- دراسة تطور حركة الإنتاج والتجارة الخارجية والمتاح للاستهلاك من أهم السلع الصناعية خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ حتى عام ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥
- دراسة تطور حركة الإنتاج والتجارة الخارجية والمتاح للاستهلاك لأهم السلع الاستراتيجية في قطاعات المواد الغذائية – الكيماوية – الهندسية خلال العشر سنوات الأخيرة (١٩٩٤/١٩٩٥-٢٠٠٣/٢٠٠٤)

ثانيا – واردات الغذاء:

تلعب الواردات من السلع الغذائية دورا توازنيا بين الإنتاج والاستهلاك، حيث تسد الفجوة بين الإنتاج المحلى والاستهلاك ونظرا لنمو الاستهلاك بمعدلات فاقت نظيرها فى الإنتاج المحلى، حيث ظل العرض المحلى منها بدون زيادة قادرة على مواجهة الزيادة فى الطلب فقد تزايدت الواردات من مختلف السلع الغذائية بشكل كبير.

وكما يظهر من جدول (١٣) الذى يعرض ميزان التجارة الغذائي وميزان التجارة فى السنوات ١٩٩٥،٢٠٠٠،٢٠٠٥ فقد انخفضت قيمة الواردات الغذائية من حوالى ١٠٤٤٢ مليون جنيه فى عام ١٩٩٥ إلى ١٠٠٨٢ مليون جنيه فى عام ٢٠٠٠ ثم ارتفعت إلى ٢٠٧١٠ مليون جنيه فى عام ٢٠٠٥ وهذا الارتفاع يرجع إلى زيادة الطلب المحلى الفعال على السلع الغذائية لزيادة عدد السكان من ناحية ولزيادة دخول الأفراد من ناحية أخرى، فى حين ظل العرض المحلى منها بدون زيادة قادرة على مواجهة الزيادة فى الطلب وقد بلغت نسبة واردات الغذاء ٢٦,٢% من إجمالي الواردات في عام ١٩٩٥ ،، انخفضت إلى ٢٠,٧% في عام ٢٠٠٠ ثم إلى ١٨,١% في عام ٢٠٠٥.

وقد إنخفض عجز الميزان التجاري الغذائي من (-٩٣٣١) مليون جنيه فى عام ١٩٩٥ إلى (-٨٨٩٣) مليون جنيه فى عام ٢٠٠٠ ثم تزايد إلى (-١٥٧٤٦) مليون جنيه فى عام٢٠٠٥، ولا تمثل نسبة صادرات الغذاء إلى واردات الغذاء سوى ١٠,٦% في عام ١٩٩٥، إلا إنها قد ارتفعت قليلا إلي ١١,٨% عام ٢٠٠٠، ثم تضاعفت في عام ٢٠٠٥ حيث بلغت ٢٤%.

وترتفع نسبة عجز الميزان التجاري الغذائي إلى عجز ميزان التجارة فى عام ١٩٩٥حيث بلغت ٣٣,١% وقد انخفضت هذه النسبة إلى ٢٧,٥% في عام ٢٠٠٠، ثم ارتفعت قليلا مرة أخرى إلى ٢٩,٧% في عام ٢٠٠٥.

جدول رقم (١٣): ميزان التجارة الغذائي وميزان التجارة فى أعوام ١٩٩٥ ، ٢٠٠٠، ٢٠٠٥

(القيمة بالألف جنية)

البيان	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥
واردات الغذاء	١٠٤٤٢٣١٠	١٠٠٨٢٣٧٤	٢٠٧٠٩٩٣٩
صادرات الغذاء	١١١١٢١٣	١١٨٩٠٣١	٤٩٦٣٧٨٩
عجز صادرات الغذاء عن واردات الغذاء	-٩٣٣١٠٩٧	-٨٨٩٣٣٤٣	-١٥٧٤٦١٥٠
إجمالي الواردات	٣٩٨٨٣٢١٧	٤٨٦٤٥٣٨١	١١٤٦٨٧٥٢٧
إجمالي الصادرات	١١٧٠٣٧٥٧	١٦٣٥٠٧٢٥	٦١٦٢٥٠٢٨
عجز الصادرات عن الواردات	-٢٨١٧٩٤٦٠	-٣٢٢٩٤٦٥٦	-٥٣٠٦٢٤٩٩

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة التجارة الخارجية.

القسم الخامس

نتائج الدراسة والتوصيات

أولا: نتائج الدراسة:

فيما يلى عرض أهم نتائج هذه الدراسة:

١-بالرغم من إرتفاع المتوسط العام لإنفاق الأسرة بكل من الحضر والريف خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٥ وفقا للأسعار الجارية إلا أنه قد حدث انخفاض فى متوسط إنفاق الأسرة الحقيقي خلال هذه الفترة وبنسبة ١٤,٣% فى الحضر مقابل ٩,٣% بالريف وقد يرجع جزء من هذا التناقص فى متوسط إنفاق الأسرة الحقيقي إلى انخفاض متوسط حجم الأسرة بكل من الحضر والريف خلال هذه الفترة من ٤,٤ فرد إلى ٤,١ في الحضر، ومن ٥,٢ فرد إلي ٤,٧ في الريف.

٢-فى الحضر إنخفض متوسط إنفاق الفرد من ٢٧٢٣ جنيه فى عام ٢٠٠٠/٩٩ إلى ٢٥١١ جنيه فى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠/٩٩ أي بنسبة انخفاض قدرها ٧,٨% خلال هذه الفترة، أما فى الريف فقد أرتفع متوسط إنفاق الفرد من ١٤٣٧ جنيه فى عام ١٩٩٩/ ٢٠٠٠الى ١٤٨٦ جنيه فى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ (بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٩/٢٠٠٠)، أي بنسبة زيادة قدرها ٣,٤% خلال هذه الفترة.

٣-حدوث تحسن فى التوزيع النسبى لمتوسط إنفاق أفراد الأسر المعيشية المقيمين بالريف بالمقارنة بالحضر خلال الفترة ١٩٩٩/٢٠٠٠- ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥ ويعنى ذلك إرتفاع فى مستوى دخل الأسرة وبالتالي مستوى معيشتها.

٤-تناقص نصيب الفرد من المساحة المنزرعة من ٠,١٣ فدان فى عام ١٩٩٠/٨٩ إلى ٠,١٢ فدان فى عام ٢٠٠٥، كما تناقص نصيب الفرد من المساحة المحصولية من ٠,٢٦ فدان إلى ٠,٢١ فدان خلال نفس الفترة.

٥-بلغ متوسط نصيب الفرد من الإنتاج الزراعي ٦٧٤ جنيه فى عام ١٩٩٥ ثم ارتفع إلى ٨٢٠ جنيه فى عام ٢٠٠٠ وظل في الارتفاع حتى بلغ ١٣٢٠ جنيه فى عام ٢٠٠٥ وذلك بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٥.

٦-أظهرت الدراسة حدوث إنخفاض فى نصيب الفرد في الفترتين (١٩٩٥-٢٠٠٠) ، (٢٠٠٠-٢٠٠٥) من إنتاج الشعير والعدس والفول والترمس بينما حدث تزايد في نصيب الفرد

وخلال نفس الفترتين من إنتاج القمح، بنجر السكر، والبصل ، حاصلات الخضر. وأما بالنسبة لباقي المحاصيل الغذائية (الحلبة، الحمص، الثوم، قصب السكر، الأرز، الذرة الرفيعة، السمسم والفاكهة فقد حدث تزايد في نصيب الفرد خلال الفترة الأولي (١٩٩٥-٢٠٠٠) تتبعه انخفاض في نصيب الفرد خلال الفترة الثانية (٢٠٠٠-٢٠٠٥).

٧-تزايد نصيب الفرد من إنتاج لحوم الماشية واللبن الخام ولحوم الطيور والدواجن والبيض والسمك خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤ وبمعدلات نمو متباينة، بينما حدث انخفاض فى متوسط نصيب الفرد من عسل النحل من ٠,١٣ كيلوجرام إلى ٠,١١ كيلوجرام خلال نفس الفترة.

٨-ارتفع نصيب الفرد من استهلاك بعض السلع الغذائية الزراعية مثل الذرة الشامية والعدس والخضروات والفاكهة واللحوم الحمراء والدواجن والأسماك والبيض واللبن، كما ارتفع أيضا نصيب الفرد من بعض السلع الغذائية الصناعية مثل زيت الطعام والمسلى الصناعي والسكر الأبيض، بينما انخفض نصيب الفرد من استهلاك بعض السلع الغذائية الزراعية مثل القمح والأرز الأبيض . ارتفاع نصيب الفرد من استهلاك بعض السلع الغذائية وانخفاضها لبعض الأنواع الأخرى قد يرجع للتغيير فى تفضيلات المستهلك نظرا للتغيير فى مستوى الدخول وإعادة توزيعها حيث أدى ذلك إلي تقليل استهلاك الحبوب مثل القمح والأرز وزيادة استهلاك السلع الأخرى الغنية بالبروتينات مثل الفواكه واللحوم والأسماك واللبن والبيض. كما أن تغيير نمط الاستهلاك قد يرجع إلى تغيير حجم المتوافر من السلع المختلفة بالأسواق المحلية خلال الفترة تحت الدراسة.

٩-تنخفض نسبة الاكتفاء الذاتي في عام ٢٠٠٥ لبعض السلع الغذائية عن ١٠٠% مثل القمح (٦١,٢%)، الذرة (٦٠,١%)، الفول (٤٣,٤%)، والعدس (١,٨%)، كما بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي للحوم الحمراء ٨٠,٥% وللأسماك ٨٢,٣% فى نفس العام. أما باقي السلع ومن بينها الأرز الأبيض والبطاطس ، الخضروات، والموالح، تحقق اكتفاءً ذاتيا ويترك فائض للتصدير بالإضافة إلى لحوم الدواجن واللبن الحليب والبيض الطازج فقد بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي ١٠٠% في عام ٢٠٠٥ كما اقتربت الفواكه من تحقيق الاكتفاء الذاتي الكامل (٩٩,٩%).

١٠- ارتفعت قيمة الواردات الغذائية من حوالى ١٠٤٤٢ مليون جنيه فى عام ١٩٩٥ إلى ٢٠٧١٠ مليون جنيه فى عام ٢٠٠٥. وهذا الارتفاع يرجع إلى زيادة الطلب المحلى الفعال على السلع الغذائية لزيادة عدد السكان من ناحية ولزيادة دخول الأفراد من ناحية أخرى، فى حين ظل العرض المحلى منها بدون زيادة قادرة على مواجهة الزيادة فى الطلب . وقد تزايد عجز الميزان التجاري الغذائي من (-٩٣٣١) مليون جنيه فى عام ١٩٩٥ إلى (-١٥٧٤٦) مليون جنيه فى عام٢٠٠٥.

ثانيا: التوصيات:

١- المبادرة بإقامة المشروعات الصغيرة التي تعمل علي زيادة دخول الأفراد والتي تهدف الي تحقيق التنمية للدولة ككل وعلي الدولة وضع إطار محدد لطبيعة هذه المشروعات التي نحتاجها لمراحل التنمية وإعطاء الحوافز والتسهيلات لمن يبادر بإقامة تلك المشروعات .

٢-القيام بحملة دعاية كبيرة تعرف المواطنين بدور الصندوق الاجتماعي للتنمية وتعريف الناس بالبرامج العديدة التي يقدمها الصندوق لمساعدة صغار المستثمرين في إقامة المشروعات الصغيرة والضمانات التي تتوافر لهم في هذا الشأن.

٣-ضرورة الاستمرار في تحقيق النمو الاقتصادي للتقليل من حدة الفقر.

٤-محاربة التسرب من التعليم وزيادة نسبة تسجيل الإناث في التعليم وإلغاء الرسوم التي يتم تحصيلها في مرحلة التعليم الأساسي والترشيد من نفقات مرحلة التعليم العالي .

٥-ضرورة تنفيذ مشروعات جديدة ومبتكرة تهدف لتوفير علاج فعال لمشكلة البطالة في مصر.

٦-مساهمة الجمعيات الأهلية في مساعدة الفئات الفقيرة من الشعب عن طريق المساهمة في إقامة بعض المشروعات مثل مشروعات الأسر المنتجة.

٧-ضرورة مساهمة الجمعيات الأهلية في إقامة المشروعات التنموية للأسرة الفقيرة مثل مشروع الأسر المنتجة.

ملخص

الجهود المبذولة لتحقيق أهداف الألفية الثالثة المتعلقة بوضع المرأة فى مصر وتونس واليمن

قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع المنظمات الأخرى التابعة للأمم المتحدة والبنك الدولى و صندوق النقد الدولي و منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي بوضع مجموعة مختصرة من الغايات والأهداف العديدة والمؤشرات القابلة للحساب لتقدير التقدم المحقق فى التنمية على أساس إعلان الألفية الثالثة والذى تضمن ثماني غايات و ثماني عشر هدف و ثماني وأربعين مؤشر للمتابعة .ومن المستهدف تحقيق أهداف التنمية في الألفية الثالثة في الفترة ما بين عامي ٢٠١٥-١٩٩٠، وقد وافق رؤساء الدول الذين حضروا من مختلف أرجاء العالم على ضرورة إحراز تقدم ملحوظ في مجالات التنمية الرئيسية بحلول عام ٢٠١٥.

تتضمن الغايات للألفية الثالثة ما يلى:-

١- القضاء على حدة الفقر والجوع.

٢- تحقيق التعليم الأساسي الشامل.

٣- تحقيق المساواة فى النوع وتمكين المرأة.

٤-خفض معدل الوفيات فى الأطفال

٥-تحسين الصحة الإنجابية.

٦- مقاومة أمراض نقص المناعة المكتسب (الايدز) والملاريا وغيرها من الأمراض

٧-ضمان الحفاظ على استدامة الموارد البيئية.

٨-تطوير شراكة عالمية للتنمية مع أهداف المساعدة والتجارة و تقليص الديون.

تحاول هذه الدراسة تتبع الجهود المبذولة لتحقيق بعض الأهداف التنموية للألفية الثالثة المتعلقة بوضع المرأة فى ثلاث دول عربية مختارة تمثل وضع المرأة فى المستوى المرتفع والمتوسط والمنخفض وهى تونس ومصر واليمن ، وهذه الأهداف هى :

١- تحقيق التعليم الاساسى على مستوى شامل .

٢- تحقيق المساواة بين الجنسين / النوع الاجتماعى .

٣- خفض معدل الوفيات بين الأطفال دون الخامسة الى الثلثين .

٤- تحسين الصحة الإنجابية.

وقد توصلت الدراسة الى مايلى :

١- ان الثلاث دول سوف تطبق التعليم الاساسى على مستوى شامل بحلول عام ٢٠١٥ مع الأخذ فى الإعتبار التقدم السريع الذى أحرزته تونس حيث أنها بـــدأت مـــن معـــدلات التحاق مرتفعه أساسًا.

٢- ومن المرجح أن تتوصل تونس تليها مصر الى المساواة بين الجنسين فى مراحل التعليم المختلفة بينما لن تتمكن اليمن من تحقيق ذلك الهدف بإستثناء التعليم الابتـــدائى بحلـــول عام ٢٠١٥ .

٣- وتشير الدراسة الى إن الثلاث دول قد تحقق إرتفاع نسب الإنـــاث القـــادرات علـــى القراءة والكتابة الى الذكور بين البالغين بحلول عام ٢٠١٥.

٤- ولاتزال النساء العاملات فى القطاع غير الزراعى متواضعة ولا يوجد تقدم فى الدول الثلاث .

٥- وبينما حققت تونس تقدما ملموسا فى نسب المقاعد البرلمانية التى تشغلها النســـاء فـــإن مصر قد سجلت تراجعا بينما لن تحقق اليمن تقدما فى هذا المجال عام ٢٠١٥.

٦- وقد حققت تونس ومصر إنخفاضا فى وفيات الأطفال ، بينما لن تتمكن اليمن من تحقيق هذا الهدف بحلول عام ٢٠١٥.

٧- وبالنسبة لتحسين الصحة الإنجابية ، فإن تونس ومصر حققتا إنخفاضا فى معدل وفيات الأمهات ، وإرتفاع فى نسب الولادة تحت إشراف أخصائيون وإرتفاع نســـب إســـتخدام وسائل منع الحمل بينما لن تتمكن اليمن من تحقيق هذا الهدف بحلول عام ٢٠١٥ .

وتوصى الدراسة ببذل المزيد من الجهود فى كل من مصر واليمن فى مجالات التعليم والصحة والعمل الخاصة بالمرأة لتحقيق الأهداف التنموية للألفية الثالثة بحلول عام ٢٠١٥ ولتحقيق التنمية المستدامة.

POPULATION
Researches and Studies

Contents:

- The child labor legislation and it's implementation in urban Governorates in Egypt 2001.
  ((In Arabic & summary in English)
- Violence against Women and role of the Governmental institutes to prevent it.
  ((In Arabic & summary in English)
- The levels and Characteristics of unemployment between the youth, (15-29) 2006.
  ((In Arabic & summary in English)
- Levels of Expenditure, Consumption and Production of food in Egypt.
  ((In Arabic & summary in English)
- Women's status and related millennium development goals (MDGS) in Egypt, Tunisia and Yemen.
  ((In English & summary in Arabic)

Published
Semi annually by: Population Studies And Research Centre
The Central Agency For Public Mobilization
And Statistics.

No (76) June (2008)

Index

Contents	Page
1-The child labor legislation and it's implementation in urban Governorates in Egypt 2001.	1
2-Violence against Women and role of the Governmental institutes to prevent it.	3
3-The levels and Characteristics of unemployment between the youth,(15-29) 2006.	4
4-Levels of Expenditure, Consumption and Production of food in Egypt.	6
5-Women's status and related millennium development goals (MDGS) in Egypt, Tunisia and Yemen.	8

SUMMARY

The child labor legislations and it's implementation in urban Governorates in Egypt 2001

1- Almost all working children had no employment card with child's photo, no list for their names, ages and date of starting work that should be existed in a visible place in the workshop.

2- Only 33% of the working children are working on average from one to six hours per day and 67% are working seven hours or more per day, which reaches sometimes around 12 hours per day.

3- It means that there are great variations between the legal working hours and the actual one revealed by this study. It seems that the law is violated, or even faraway beyond those who work in establishments.

4- Moreover, about 76% of the working children had work after 6 P.M. and around 35% of them had rest time less than 60 minutes per day.

5- About 98% of the working children are receiving their wages by themselves.

6- Regrinding health conditions in establishments, the study showed that, medical care of the working children is very low. Since most of them reported that no medical certificate granted that the child is free from diseases and capable for work was asked, nor there regular chick-up.

7- About 69% of the working children reported that they had no glass of milk during the period of work.

Policy implications:

1. It is well known that it is not possible to eliminate child labor phenomenon immediately since it is a deep-rooted problem in the Egyptian society.
2. This calls for establishing a strategy contains short-term and long term plans till child labor comes to an end... For short term planning, some policies should be formulated to provide protection for these children who are already at work. Thus, this will let the Egyptian children live a natural life and go through all age stages from being infants, children in school stage till reaching the youth period (work stage). So they will be able to participate positively in the stage of the developmental process.
3. The Ministry of Manpower and Migration could give hand to facilitate the elimination of the problem such as:
    - Depends on a number of inspectors to check child labor.
    - These work inspectors should carry -out more check visits and monitor work laws application of " no work for children under age 14 " and be positively sour of prohibiting the worst forms of child labor.
    - They should carrying-out regular check visits and campaings for dangerous industries firms to assure that they have no working children and taking the legal procedures against those firms if they break the labor rules.
    - They should list all the threatening and dangerous jobs and prohibiting the children to work in any of them.
    - The Ministry should set clear policies and rules of labor that include clear instructions to check child labor and to prevent child labor.
    - Balanced assurance of supervision, directing, sudden check visits and penalties elements should be done.
    - The Ministry should take all actions to develop the relations between employers and labor organizations on one side and labor unions and local societies on the other side at all levels. This will lead to the suitable solutions of the problems that would face the working children.

Summary

Violence against Women and the role of the Governmental institutes to prevent it

- The results show that about half of the ladies that had been married and in the reproductive age were subject to violence since they were 15 years old and that one of five ladies were subjected to violence during the last year of survey and their husbands are the main cause of this violence and with a less rate for mothers, fathers and brothers.

- Body violence is considered the most spreading where one third of the ladies that had been married and were subject to body violence at least once from current marriage or the last, also 18% of the ladies were subject to violence during the last year of survey.

- The result shows that about 18% of the ladies that had been married and subject to physically violence, also 10% of them had been subject to violence lately, 7% of the ladies stated that their husbands has forced them to have sex and that 4% of them were forced lately to it even.

- The result shows that half of the ladies agreed that their husbands has all the reasons and right to hit his wife in any cause of this following: If she burnet the food, if she argued with him, if she went out without his permission, if she were careless to the kids or if she refused to have sex, also 17% of the ladies believe that there is a good reason for beating due to the five reasons above.

- The percentage of acceptance of beating the ladies increases in the rural areas compared to the urban areas, especially ladies living in rural Upper Egypt.

- Also, Women in the lowest wealth quintile were more than three times as likely to consider wife beating to be justified for at last one of the reasons as women in the highest wealth quintile (74%, 23% respectively**).**

Summary

The levels and characteristics of unemployment between the youth, (15-29) 2006

The rapid population growth and socio- economic changes greatly affect size of labour- force.

The most important factors affecting the size of labour- force and unemployment is the population structure (age, sex, education and place of residence).

This study spots the light on the levels and characteristic of unemployment between the youth in the age groups (15-29 years).

Main findings:

1- The rate of working population in the age group (15-29 years) in rural was more than that in urban and the rate of females workers of the age groups (15-29 years) is less than that of males.

2- The unemployment rate among population in age groups (15-19 ، 20-24 ، 25-29) increased in Urban (39% ، 40% ، 22%) compared with rural (23% ، 24% ، 13%) respectively , also the name pattern was observed among males and females, where females unemployment rate in the same age increased relative to that among male one in both urban and rural.

3- The rate of unemployment of females in the age groups, (15-29 years) is more than that of males in both urban and rural areas.

4- The highest unemployment rate of the age group (15 – 29) was observed among males who have university education and above (35 %) and the highest unemployment rate for females was observed among those who have intermediate education (64%).

5- The highest male's unemployment rate in the age group (15 – 29) is among those who are university graduates (37%) In urban governorates and (42%) in Lower Egypt, also the highest females unemployment rate among those who have intermediate education (71%).

6- The unemployment rate in rural governorates decreased respectively (61%, 59%, 54%) among those who have intermediate education and above, and university education and above if the education increased.

Summary

Levels of Expenditure, Consumption and Production of Food in Egypt

The main findings of the study are:

1. In spite of the increase in the average expenditure of the household expenditure in urban and rural areas during the period 1999-2005 at current prices, the average expenditure of the household expenditure at fixed prices decreased during this period by 14.3% in urban areas against 9.3% in rural areas. In part, this decrease is due to the decrease in the average household size (from 4.4 to 4.1 persons in urban and from 5.2 to 4.7 persons in rural).

2. In urban, the average expenditure per person decreased from LE. 2723 in 1999/2000 to LE 2511 in 2004/2005 at constant prices of 1999/2000, a percent of decrease is 7.8% during this period. In rural the average expenditure per person increased from LE1437 in 1999/2000 to LE 1486 in 2004/2005 at constant prices of 1999/2000, a percent of increase is 3.4% during this period.

3. The percentage distribution of the individuals of the households by expenditure groups was improved in rural areas compare to urban areas during the period 1999/2000-2004/2005 (at constant priced of 1999/2000) which indicate an improvement in living conditions for the population in rural areas.

4- The per capita share of cultivated area decreased from 0.13 feddan in 1989/1990 to 0.12 feddan in 2005. Also, the per capita share of the crop area decreased from 0.26 feddan to 0.21 feddan during the same period.

5- The per capita share of the agriculture production is L.E. 674 in 1995, it increased to L.E.820 in 2000 and to L.E.1320 in 2005 (at constant priced of 1995).

6- During two periods (1995-2000), (2000-2005), there is decrease in the per capita share of barley ,lentils, beans, lupine, while there is an increase in the per capita share of wheat, red beet, onion, vegetables. The per capita share for the other crops increased during the first period then followed by a decrease in the second period.

7-During the period (2000-2004) there is an increase in the per capita share of livestock, milk, poultry, eggs and fish at different rates of increase. While there is decrease in the per capita share of honey from 0.13 Kg. to 0.11 Kg during the same period.

8- The per capita consumption of agriculture commodities such as maize, lentils, fruits, livestock, poultry, fish, egg, milk seen to have risen during the period 1994-2005. Also the per capita consumption of some industrial food commodities such as oil and sugar increased during the same period. The increase in the per capita consumption for some commodities and the decrease for other commodities such as fruits meats, fish, milk and eggs is due to the changes in the level of income. In addition the changes in the pattern of consumption is due to the changes in the supply of the commodities in the local markets during the period of the study.

9- The self sufficiency ratio in 2005 is lower than 100% for wheat (61.2%), maize (60.1%), beans (43.4%), lentils (1.8%), livestock (80.5%) fish (82.3%). The self sufficiency ratio for the other commodities such as rice, potatoes, vegetables, citrus, is over 100% in 2005 in addition to poultry, milk, and eggs. The self sufficiency ratio is 99.9% for the fruits.

10-The imported food increased from L.E.10442 million in 1995 to L.E.20709 million in 2005. This increase is due to the increase in the demand on food commodities and the increase in the number of the population while the supplied amount of food commodities did not increase at the same rate of increase. The deficit of balance of food increase from (L.E-9331) million in 1995 to (L.E.-15746) in 2005

Women's status and Related Millennium Development Goals (MDGs) in Egypt, Tunisia and Yemen

Section One

Introduction

1: Rational of the Study

Women's status is a complex issue and a hard to define subject. Around the world, women's status in each society and culture varies in different ways. In some societies, women's status improved gradually, while in other, it declined or remained unchanged.

The status of women in the Arab region varies greatly from country to another. Over the last decade, some of Arab nations have implemented reforms for women's rights and shown increasing sensitivity towards gender issues. Governments are committed to work with the international community and local domestic groups on improving women's position and standing.

Strengthening women rights in deciding on marriage and reproduction and use of family planning would empower them and lead to decrease of fertility and more use of family planning . Increasing investments in girl's education and women access to work opportunities is a crucial issue in women empowerment. (Refaat, A., and Dandash, KH., 1998).

Some of Arab governments speed up the formulation of policies and take action necessary for providing the appropriate environment and preparing the prerequisites for effectively responding to women's critical areas. These concerns are including:- acquisition of legal rights, participation in decision-making ,raising awareness, improvement of the level and quality of education, eradication of illiteracy, rehabilitation, creation of job opportunities, alleviation of poverty, provision of health services including medical and psychological counseling services (all reproductive health aspects), protection of the environment and the utilization of the media as a means for development. At the same time, some other countries did very little for women development.

Therefore, the present study will focuses on the women's status in three Arab countries are selected to represent; high, medium, and low level of women status in these countries which depend mainly on the available published data in these countries in order to study the relationship between status of women and Millennium Development Goals in these three selected countries.

2: Importance of the Study

There is a growing interest of women to enlarge their role and raise their status especially after the International Conference on Population and Development (ICPD) that held in Cairo in 1994. It gave great concern to women and related issues. Accordingly, improving women's status is one of the main programs and policies topics for many countries.

Today, in the Arab World, some of the most important debates are on women's role in society. The debates reveals the resistance of some to change women's roles, and the conviction of others that, unless there is change, Arab society will find it difficult to move forward, at the economic and political levels as well as at the social level . (Hijab, Nadia, 1994) Moreover, the United Nations put the Millennium Development Goals to be achieved by all countries by 2017 which included some direct goals related to improve women's status and eliminate all types of discriminations against women and some indirect goals related to improve women's health, education and political participation of women in order to achieve the targeted country development.

It is important to monitoring the expected development in women's status in the three Arab countries with respect to Millennium Development Goals MDG.

It is well known that the new century opened with an unprecedented declaration of solidarity and determination to rid the world of poverty.

Based on the declaration, UNDP has worked with other UN departments, funds and programs, the World Bank, the International Monetary Fund (IMF), and the Organization for Economic Cooperation and Development (OECD) on a concise set of goals, numerical targets and quantifiable indicators to assess progress. The new set is known as the Millennium Development Goals (MDGs), which summarize the development goals agreed on at international conferences and world summits during the 1990s. In 2000 the UN Millennium Declaration, adopted at the largest-ever gathering of heads of state, committed countries- rich and poor- to doing all they can to eradicate poverty, promote human dignity and equality and achieve peace, democracy and environmental sustainability. World leaders promised to work together to meet concrete targets for advancing development and reducing poverty by 2015 or earlier. MDGs include the following eight goals, 18 targets and 48 indicators. The MGDs are to be achieved between 1990 and 2015. (Human Development Report, 2003).

The Goals are:

1 Eradicate extreme poverty and hunger.
2 Achieve universal primary education.
3 Promote gender equality and empower women.
4 Reduce child mortality.
5 Improve Reproductive Health.
6 Combat HIV/AIDS, malaria and other diseases.
7 Ensure environmental sustainability.
8 Developing a global partnership for aid, trade and debt relief.

All Arab states agree that human development is a fundamental aspiration: In affirmation of this commitment, all countries in the region adopted the Millennium Declaration from which the eight MDGs are derived. (UNDP, the MDGs in Arab Countries, 2003)

The present study will try to show and follow up the efforts that are currently focus the achievements of some of the Millennium Goals by 2015 which are related to the status of women namely are:

Achieve universal primary education, promote gender equality and empower women, reduce child mortality for both sexes, and improve reproductive health.

3: Objectives of the Study

This study attempts to document the current situation of Arab women in Egypt, Tunisia and Yemen. More specifically, in accordance to what previously mentioned and according to the availability of data in the selected countries, the main objectives of the present study can be stated as follows:

1. Monitoring the developing in women status in the three countries with respect to Millennium Development Goals.
2. Highlighting the achieving of the Millennium Development Goals related to women's status.
3. Suggesting some policy implications to enhance women status in terms of in the three Arab countries.

4: Data Sources

The present study is primary based on the following sources of data to achievement the study objectives:

1 Arab Human Development Report (2002).
2 The International Human Development Report (2003), (2004), (2005) (2006).

5: Literature Review

Indeed, there is a wealth of studies that were done in the relationship between some characteristics of women and their fertility and family planning. Here is a summary of them.

El-Deeb,B. (1993) investigate the relationship between women's status, fertility and family planning. The results of 1991 Egyptian PAPCHILD Survey proved the strong negative relationship between fertility and both women's educational level and women's participation in labor force. There was a difference in fertility between the highest educated women (secondary+) and that of the lowest educational level (illiterates and having no certificates). The impact of ever-worked for cash on both current and cumulative fertility was clearly shown. There was around one child difference between fertility of ever and never worked women for cash. There are tremendous impact of women's status on current use of contraceptives. However, the positive impact of women's educational level on proportion of current use of contraceptives is stronger and highly significant than that of women's work status.

Zurayk H. (1994) examines women's reproductive health status and social conditions in Arab countries. Reproductive health is defined within the context of reproductive choice, successful childbearing, freedom from gynecological disease and risk, and dignity. The conclusion is drawn that reproductive health is better in those countries that have invested in health services (Gulf countries). Low reproductive health is evident in resource-poor countries such as Mauritania, Somalia, Sudan and Yemen. The example of Egypt illustrates the diversity of reproductive health within a country due to differences by region, urban/rural residence and educational level. Even countries that show improvements in women's reproductive health services still have large numbers of women suffering from reproductive health problems. These women also live in social conditions which aggravate their health problems and undermine the health of their children and families. Most Arab health services address women's needs for family planning, prenatal care, and successful childbearing, but improvements are needed in services for treatment of gynecological diseases and their risk on women health in addition to helping women to overcome constraints on their use of health services.

Kishar and Neitzer (1996) examined women status indicators from the DHS data of 25 countries. They defined education as it implies literacy, awareness in addition to formal female education. Employment by giving women access to non-kin settings and access to and control over financial resources, can be a mean of higher status. They concluded that there is a great interdependence among the multiple aspects of women status.

El-Deeb, B. (1999) examined the relationship between women's status and child health in Libya, Egypt, and Sudan. The study confirmed the direct positive relationship between mother's education and child health. However, mother's work status showed a direct positive relationship with child health in Egypt and the relation was not clear in Sudan and Libya.

Ashford, L. et.al (2003) provided a brief highlights of surveys taken in eleven countries, covering a wide range of women's health topics and providing in–depth information on attitudes and behaviors related to reproductive health. The survey results gave program officials, researchers, and policymakers an opportunity to learn about the characteristics of women who have the greatest health needs and the factors that lead to increased contraceptive use, reduced reliance on abortion, and other changes in women's reproductive health behavior.

The United Nation Development Fund for Women (UNIFEM), (2004) released its Progress of Arab Women report which reveals that while Arab countries have taken steps to improve a lot of the Arab world's women (140 million women), there still remains much to be done to eradicate "gender imbalance". It highlight the challenges facing Arab Women. The report provides an in depth picture of the problems faced by Arab Women in all sectors; health, education, environment, family, and employment. It addressed the current status of Arab Women in a historical, political, ideological, and social context.

6: Organization of the Study

The study comprises. Three sections. Following the introduction, section two presented Millennium Development Goals (MDG) related to women's status in Egypt, Tunisia and Yemen. Section three includes the summary and policy implications.

Section Two

Millennium Development Goals (MDG) Related to Women's status in Egypt, Tunisia and Yemen

I- Achieve Universal Primary Education.

The goal focuses on: Ensure that, by 2015, children everywhere, boys and girls alike, will be able to complete a full course of primary schooling. The principal indicators used to measure progress towards the ultimate objective of achieving universal primary education are:

1- Net enrolment ratio in primary education.
2- Proportion of pupils starting grade 1 who reach grade 5.
3- Literacy rate of 15-24 year olds.

As stated in the Human Development Repot (2003) that lack of education robs an individual of a full life. It also robs society of a foundation for sustainable development because education is critical to improving health, nutrition and productivity. The education Goal is thus central to meeting the other Goals. (HDR, 2003). However, across developing regions, more than 80% of children are enrolled in primary school, and in Arab states 77%.

1- Net Enrolment Ratio in Primary Education:

Enrollment rates witnessed a steady increase during the 1990s in the three Arab countries under study (as shown in table 2.1). Accordingly, they could achieve universal coverage in primary education for boys and girls. It can be noticed that Egypt and Tunisia will be able to achieve universal primary education before 2015, while Yemen will be able to achieve it by 2015 if the tremendous rate of increase remains as the same as that of 2000 and 2003 till 2015.

Table 1
Actual Net Enrollment Ratio of Primary Education during (1990/91-2003/2004) and the Target in 2015 in Egypt, Tunisia and Yemen

Country	1990/1991	2000/2001	2003/2004	2015
Egypt	84	91	95	100
Tunisia	94	97	97	100
Yemen	52	67	75	99

Sources: Human Development Reports, 2004, 2006.

2 - Proportion of Pupils Starting Grade 1 who Reach Grade 5:

Significant progress has been achieved in proportion of pupils starting grade 1 who reach grade 5 in the three Arab countries between 1990 and 2003, (table 2.2) which means that dropout rates greatly decreased. The three countries will be able to achieve this target before 2015.

Table 2
Actual Proportion of Pupils Starting Grade 1 Who Reach Grade 5 during (1990/91-2002/2003) and the Target in 2015 in Egypt, Tunisia and Yemen

Country	1990/1991	2000/2001	2002/2003	2015
Egypt	84	87	95	99
Tunisia	87	93	97	100
Yemen	76	81	73	79

Sources: Human Development Reports, 2004, 2006.

3- Literacy Rate of 15-24 year olds:

Literacy rate among population aged 15-24 year witnessed an observed improvement in Tunisia and Egypt as shown in (table 2.3), hence they will be able to achieve nearly the target before 2015. while Yemen will not be able to achieve it completely by 2015 Extra momentum is needed in Yemen, where slow advancement entrenches already existing low literacy rates.

Table 3
Actual Literacy Rate of 15-24 Years old during (1990/91-2003/2004) and the Target in 2015 in Egypt, Tunisia and Yemen

Country	1990/1991	2000/2001	2003/2004	2015
Egypt	61	70	85	99
Tunisia	84	93	94	100
Yemen	50	65	70	93

Sources: Human Development Reports, 2002, 2005

Two major challenges-, which are strongly linked-, are now facing the Yemeni education systems: the first is the poor quality of education; the second is the lower access of education especially among females (equity).

II. Promote Gender Equality and Empower Women.

This goal has a target namely:
Eliminate gender disparity in primary and secondary education preferably by 2005 and to all levels of education no later than 2015. The indicators underlining are:
1- Ratio of boys to girls in primary, secondary and tertiary education.
2-Ratio of literate females to males of 15-24 years old.
3-Share of women in wage employment in the non-agricultural sector.
4-Proportion of seats held by women in national parliament.

Promoting gender equality and women's empowerment in its broader scope is a key objective of the Millennium Declaration, though eliminating disparities in primary and secondary education is the only quantitative target set. Women are the primary caregivers in almost all societies. Thus their education contributes more to the health and education of the next generation than does that of men- even more so when women also have a strong say in family decisions. As they get older, educated girls have fewer and healthier children, hastening the transition to lower fertility rates. Better-educated, healthier women also contribute to higher productivity and thus to higher household incomes. (HDR, 2003) Hence, some selected indicators were chosen in order to monitor and evaluate these goals, which are:

1- Ratio of Boys to Girls in Primary, Secondary and Tertiary Education:

The ratio of females to males in primary education in Egypt increased from 80% in 1990/91 to 97% in 2003/2004. In secondary education, the pace of increase was faster, the ratio of females to males increased from 77% in 1990/91 to 94% in 2003/2004, this ratio improved also for tertiary education from 74% in 1990/91 to 86% in 2003/2004 (as shown in table 2.4). These increasing ratios of females to males in education levels are due to the growing access of girls to education. It is probable that Egypt was being able to eliminate gender disparity primary and secondary education by 2005, but not at tertiary education. However, it is likely that it will be able to eliminate gender disparity at all levels of education by 2015 if the pace of increase remains as that between 2000 and 2003.

In Tunisia, 2000/2001 already achieved the equal ratio of females to males in primary education. Moreover, Tunisia was able to eliminate gender disparity at all levels of education by 2005. Yemen, is far from achieving the Goal, it will not be able to eliminate gender disparity at all levels of education by 2015. However, in primary education, it will be

able to eliminate gender equality by 2015 if it reserved the pace of increase between 2000 and 2003.

Table 4
Actual Ratio of Boys to Girls in Primary, Secondary and Tertiary Education During (1990/91-2003/2004) and the Target in 2015 in Egypt, Tunisia and Yemen

	1990/1991			2000/2001			2003/2004			2015		
	Egypt	Tunisia	Yemen	Egypt	Tunisia	Yemen	Egypt	Tunisia	Yemen	Egypt	Tunisia	Yemen
Primary	80	85	45	88	99	58	97	100	73	108	118	94
Secondary	77	84	29	93	105	40	94	104	46	116	133	66
Tertiary	74	68	40	85	97	28	86	136	38	100	201	26

Sources: Human Development Reports, 1994, 2004, and 2006.

2- Ratio of Literate Females to Males aged 15-24:

The data in (table 2.5) shows that the ratio increased in Egypt from 72% in 1990/91 to 85% in 2003/2005; hence, it will be able to eliminate gender disparity in ratio of literate females to males of 15-24 years old by 2015. This may be due to the efforts of the government in this respect. Tunisia will be able to reach the Goal before 2015 if it keeps the rate of increase between 1990/91 and 2002/2003. Yemen will also be able completely to achieve the Goal by 2015, keeping the current rate of increase between 2000 and 2005 as the same till 2015.

Table 5
Actual Ratio of Literate Females to Males Aged 15-24 During (1990/91-2003/2005) and the Target in 2015 in Egypt, Tunisia and Yemen

Country	1990/1991	2000/2001	2003/2005	2015
Egypt	72	83	85	100
Tunisia	81	92	96	100
Yemen	34	58	60	100

Sources: Human Development Reports, 2003, 2004, and 2006.

The major challenge that faces the Egyptian and Yemeni governments in closing the gender gap in primary and secondary and in reducing the gender gap in literacy among those aged 15-24 is mainly poverty, which exacerbates gender disparities in education. Poverty was also among the principal reasons for dropping out of school. Moreover, traditions and cultural factors remain a major constraint to girl's education in Egypt and Yemen as well.

3- Share of Women in Wage Employment in the Non-agricultural Sector:

The female's participation rates in the three countries are still lagging behind that of males and far less than the relative share of women in the total population. Table (2.6) show that between 1990 and 2001, the female's share in wage employment in non-agricultural sector in Egypt was between 21% and 20% respectively; hence, it would not be able to achieve the Goal by 2015. The ratio in Tunisia was ranged 20%-21% between 1990/91 and 2000/2001, reached 24% in 2003/2005. Yemen will not be able to achieve the Goal by 2015, the ratio falling from 9% in 1990/91 to 7% in 2003/2005.

In the three countries, there was no progress or even regression in this area. The major challenge that faces the women employment is the unfavorable economic conditions and the expected slow rate of growth in the near future, as unemployment rates tend to increase specially in Egypt and Yemen. It is therefore unlikely that there will be new job opportunities created and even less for women.

Table 6
Actual Share of Women in Wage Employment in the Non-agricultural Sector During (1990/91-2003/2005) and the Target in 2015 in Egypt, Tunisia and Yemen

Country	1990/1991	2000/2001	2003/2005	2015
Egypt	21	20	20	19
Tunisia	20	21	24	25
Yemen	9	6	7	5

Sources: Human Development Reports, 2003, 2004.
Women of our world, 2005.

4- Proportion of Seats Held by Women in National Parliaments:

Achieving gender equality and empowerment of women became even more difficult on the political front. Egyptian women still occupy an insignificant number of seats in parliament 4% in 1990 falling to 2% in 2004; it will not be able to achieve the Goal by 2015 if the rate remains the same as that between 1990 and 2004. Tunisia witnessed a steady increase during the period between 1990(4%) to (7%) in 2000 to 23% in 2004, it will be able to achieve (43%) by 2015, Yemen is far from achieving the Goal even by 2015 (table 2.7).

There are in Egypt and Tunisia great governmental and non-governmental efforts to enhance women political participation and to ensure fair representation that reflects their weight in the society. Enhancing women participation in the political life and purcell of the political reform is currently a part in the political life of the country. (Reporting on the MDGs at the country level, Egypt, 2004).

The challenge that comforting women's greater political participation is the cultural factor that supports women's role in the private domain and the traditional role of being wives and mothers.

Table 7
Actual Proportion of Seats Held by Women in National Parliament during (1990-2004) and the Target in 2015 in Egypt, Tunisia and Yemen

Country	1990	2000	2003	2004	2015
Egypt	4	2	2	2	1
Tunisia	4	7	12	23	43
Yemen	4	1	0.7	0.3	0. 7

Sources: Human Development Reports, 2003, 2004, and 2006.
Women of our world, 2005.

III Reduce Child Mortality

The goal of the MDGs involves:
Reduce by two-thirds, between 1990 and 2015, the under five-mortality rate. It involves the following indicators:

1-Under five mortality rate.
2-Infant mortality rate.
3-Proportion of one-year-old children immunized against measles.

The infant and child mortality rates are considered among o the most complex indicators in development. They reflect the efficiency of the health system as well as the influence of some socio-economic and cultural factors on child survival. (Reporting on the MDGs at the country level, Egypt, 2004).

Achieving Millennium Development Goals –reducing under five mortality by two-thirds between 1990 and 2015- will require addressing the main causes of child mortality. Technical interventions must focus on malnutrition, infectious and parasitic diseases and immunizations, delivered through a strengthened basic health care system. (HDR, 2003).
To monitor the achievements towards this goal, the following indicators are focused:

1- Under Five Mortality Rate:

The goal of reducing fewer than five mortality rates by two-thirds between 1990 and 2015 would be achieved by 2015 in Egypt and Tunisia at the current rate of decline and child mortality is expected to reach 21 per 1000 in Egypt and 12 per 1000 in Tunisia. Regarding Yemen, improvements during 2001-2005 are not shown. This means they are not likely to meet MDG target, without much faster progress. (see table 2.8).

Table 8
Under Five Mortality Rate (per 1000 live birth) During 1992-2005 and the Target in 2015 in Egypt, Tunisia and Yemen.

Country	1992	2001	2005	2015
Egypt	85	54	36	21
Tunisia	52	27	25	12
Yemen	142	107	129	94

Sources: Human Development Reports, 1994, 2003 and 2006.

2- Infant Mortality Rate:

To achieve the MDGs of reducing infant mortality by two-thirds of the level existed in 1990 could be achieved in Egypt and Tunisia, while in Yemen it is not expected to reach the target. (As shown in table 2.9). The Goals for infant and under-five child mortality are the most difficult and slowest to show progress, as they require systemic improvements in the health care delivery system particularly at the primary care level in addition to overall socio-economic development of the community.

Table 9
Infant Mortality Rate (per 1000 live birth) During 1990-2004 and the Target in 2015 in Egypt, Tunisia and Yemen.

Country	1990	2001	2004	2015
Egypt	76	35	26	12
Tunisia	37	21	21	12
Yemen	98	79	79	64

Sources: Human Development Reports, 1994, 2003 and 2006.

3- Proportion of One Year Old Children Immunized Against Measles:

Measles and its complications, particularly diarrhea and pneumonia, are the main causes of childhood mortality. The increase in immunization coverage is excellent preventative measure that will contribute to the reduction of mortality and enhance achievements of the child health goal for the Millennium. There has been noticeable progress in immunization

coverage for measles in Egypt where it increased from 86% in 1990 to 97% in 2001. It is expected that Egypt will achieve the Goal of full measles immunization before 2015 if the rate of progress remains the same as that between 1990 and 2001. In Tunisia, there has been noticeable decreasing in immunization coverage for measles where it decreased from 93% in 1990 to 92% in 2001. It will be nearly able to achieve the target by 2015. Although the immunization coverage for measles in Yemen increased from 69% in 1990 to 79% in 2001, but it decreased again to 76% in 2004, hence, it is expected that Yemen will not be able to achieve the target comepletly by 2015(see table 2.10). Yemen is in need for additional efforts in this area.

Table 10
Proportion of One Year Old Children Immunized Against Measles During 1990-2004 and the Target in 2015 in Egypt, Tunisia and Yemen.

Country	1990	2001	2004	2015
Egypt	86	97	97	100
Tunisia	93	92	95	94
Yemen	69	79	76	87

Sources: Human Development Reports, 1994, 2003 and 2006.

IV- Improve Maternal Health.

The target: Reduce by three-quarter between 1990 and 2015, the maternal mortality ratio.

Indicators:

1- Maternal mortality ratio.
2- Proportion of births attended by skilled health personal.
3- Contraceptive prevalence rate.

Every year about 500,000 women worldwide die from complications arising from pregnancy and childbirth. (HDR, 2003). To achieve MDG-reducing maternal mortality ratio by three-quarter between 1990 and 2015- developing countries must expend access to skilled birth attendants, emergency obstetric services and reproductive health care, bringing these services together within a functioning health and referral system. Countries must also address the broader social issues that inhibit women from seeking health care. (HDR, 2003). To monitor this target, the indicators used are:

1- Maternal Mortality Ratio:

Maternal death was found to occur more commonly within 24 hours of delivery and was caused by several factors most of which are preventable. (Reporting on the MDGs at the country level, Egypt, 2004). The MMR will be expected to reach 39 per 100,000 and 26 per 100,000 live births in Egypt and Tunisia respectively before 2015, if the rate of decline remains constant as that between 1990 and 2000 (as shown in table 2.11). This figure is below the three-quarter reduction (42.5/100,000) for both Egypt and Tunisia of the 1990 figure by about (10%) in Egypt and about the half in Tunisia. Yemen will achieve MMR less than the three-quarter reduction (212.5/100,000) of the level in 1990(238/100,000 live births). It is estimated that the MMR will be continue to decline and the target will be achieved.

Table 11
Maternal Mortality Ratio during 1990-2004 and the Target in 2015 in Egypt, Tunisia and Yemen

Country	1990	2000	2004	2015
Egypt	170	84	84	39
Tunisia	170	70	69	26
Yemen	850	570	370	238

Sources: Human Development Reports, 1994, 2003 and 2006.

2- Proportion of Births Attended by skilled Health Personal:

Reducing maternal mortality will require substantially increasing the number of skilled attendants, especially in areas underserved by the health system. Skilled attendants must be able to recognize the onset of complications, perform essential interventions, start treatment, and supervise the referral of mother and baby for emergency when necessary (Emergency Obstetric Services). (HDR, 2003).

The rise in this proportion reflects improvement in health service provision and an increased awareness in the community of the high risks associated with births in inappropriate environment or in the absence of trained midwives, nurses or physicians (Reporting on the MDGs at the country level, Egypt, 2004).

Table (2.12) shows an increasing trend in seeking professional assistance during delivery in Egypt and Tunisia. Assuming seeking the care of skilled health personnel during birth remains at the current levels in both countries, it would be expected that before 2015 coverage could achieve the Goal. Yemen would not be able completely to fulfill the Goal by 2015.

Table 12
Proportion of Births Attended by Skilled Health Personal During 1990-2004 and the Target in 2015 in Egypt, Tunisia and Yemen

Country	1990	2001	2004	2015
Egypt	41	61	69	100
Tunisia	60	90	90	100
Yemen	16	22	27	37

Sources: Human Development Reports, 1994, 2003 and 2006.

3- Contraceptive Prevalence Rate:

Increasing access to contraception can significantly reduce maternal deaths simply by reducing the number of times that a woman becomes pregnant and so the risks from related complications. Thus achieving this Goal will require rapidly expanding access to reproductive health care. (HDR, 2003).

Keeping the current momentum of achievement in contraceptives use, it is expected that Egypt and Tunisia could reach a CPR of 74% and 79% respectively by 2015, while in Yemen if the utilization of family planning is remain constant as the rate between 1990 and 2005, CPR might reach 49% by 2015. (As table 2.13 shows).

Several challenges to improving maternal health care attributable to non-health related elements particularly cultural attitudes encouraging early marriage, early pregnancy and short spacing between pregnancies. Family planning is important for the reduction of MMR, another challenge is the quality of the training of medical professionals and their ability to follow guidelines in service delivery. Religious figures and community leaders play an important role in shaping people's perceptions of family planning and the use of modern contraceptives. Female illiteracy is another factor influencing women's access to health care and their ability to make decisions.

Table 13
Percentage of Current Married Women of Reproductive Age Using Family Planning Methods During 1990-2004 and the Target in 2015 in Egypt, Tunisia and Yemen.

Country	1990	2001	2005	2015
Egypt	45	56	60	74
Tunisia	50	63	63	79
Yemen	9	21	21	49

Sources: Human Development Reports, 2003.
Women of our World, 2005. Yemeni Family Health Survey, 2003.

Table14
Summary Table: Progress towards the MDGs in the Three Arab Countries 1990-2005.

	On Track		
	Egypt	**Tunisia**	**Yemen**
Achieve Universal Primary Education:	✓	✓	✓
1- Net enrolment ratio in primary education.	✓	✓	✓
2- Proportion of pupils starting grade 1 who reach grade 5.	✓	✓	✓
3- Literacy rate of 15-24 year olds.			
Promote Gender Equality and Empower Women:			
1- Ratio of boys to girls in primary, secondary and tertiary education.	✓	✓	×
	✓	✓	✓
2-Ratio of literate females to males of 15-24 years old.	×	×	×
3-Share of women in wage employment in the non-agricultural sector.	×	✓	×
4-Proportion of seats held by women in national parliament.			
Reduce Child Mortality:			
1-Under five mortality rate.	✓	✓	×
2-Infant mortality rate.	✓	✓	×
3-Proportion of one-year-old children immunized against measles.	✓	✓	×
Improve Maternal Health:			
1- Maternal mortality ratio.	✓	✓	✓
2- Proportion of births attended by skilled health personal.	✓	✓	×
3- Contraceptive prevalence rate.	✓	✓	×

If the MDGs are to be met by 2015, better statistics will be needed to document progress, to mobilize the people and to design policy reforms based on evidence, not only on economic theory.

Section Three
Summary and policy implications

1- Summary of the Results:

The present study showed the efforts that are currently focus on achieving some of the Millennium Goals by 2015, which are related to women's status namely; achieve universal primary education, promote gender equality and empower women, reduce child mortality, improve reproductive health.

It is probable that Egypt and Tunisia will be able to achieve universal primary education before 2015, while Yemen will be able to achieve it by 2015 if the rate of increase remains as the same as that of 2000 and 2003.

Significant progress has been achieved in proportion of pupils starting grade 1 who reach grade 5 in the three Arab countries. Egypt and Tunisia will be able to achieve this target before 2015, while Yemen will probably not to be able to achieve it completely by 2015.

Regarding literacy rate among population aged (15-24) years, it witnessed an observed improvement in Tunisia; accordingly, Tunisia will be able to achieve the target before 2015, while Yemen and Egypt will not be able to achieve it completely by 2015.

Regarding to the ratio of boys to girls in primary, secondary and tertiary education, it is probable that Egypt will be able to eliminate gender disparity at all levels of education by 2015 if the pace of increase remains as that between 2000 and 2003. However, Tunisia, already achieved this goal, Tunisia was able to eliminate gender disparity at all levels of education by 2005. But Yemen, is farther far from achieving the Goal, it will not be able to eliminate gender disparity at all levels of education by 2005.

Egypt will be able to eliminate gender disparity in ratio of literate females to males of 15-24 years old by 2015. Tunisia will be able to reach the Goal before 2015 if it keeps the rate of increase between 1990/91 and 2003/2004. While Yemen will not be able completely to achieve the Goal by 2015.

Referring to females share in wage employment in non-agricultural sector, the three countries will not be able to achieve the Goal by 2015. Regarding the share of women in parliament, Egyptian women still occupy an insignificant number of seats in parliament; it will not be able to achieve the Goal by 2015 if the rate remains the same as that between

1990 and 2004. On the other hand, Tunisia witnessed a steady increase during the period between 1990(4%) to (7%) in 2000 to 23% in 2004; hence it will be able to be very close achieving the Goal (43%)by 2015, Yemen is far from achieving the Goal by 2015.

The Goal of reducing fewer than five mortality rates by two-thirds between 1990 and 2015 would be achieved by 2015 in Egypt and Tunisia at the current rate of decline. Regarding Yemen, improvement has been too slow, which means they are not able to meet MDG target. To achieve the MDGs of reducing infant mortality by two-thirds, Egypt and Tunisia have to set a goal of IMR 12/1000 by 2015, i.e. they will reach the target before 2015 while Yemen is not expected to reach the target. There has been noticeable progress in immunization coverage against measles in Egypt, it is expected that Egypt will achieve the Goal of full measles immunization before 2015 if the rate of progress remains the same as that between 1990 and 2001, while in Tunisia and Yemen, there has been noticeable decreasing in immunization coverage for measles, they will not be able to achieve the target by 2015.

It is estimated that the MMR will be continue to decline and the target will be achieved in the three countries by 2015. Assuming seeking the care of skilled health personnel during birth remains at the current levels in both Egypt and Tunisia, it would be expected that before 2015 coverage could achieve the Goal. While Yemen would not be able completely to fulfill the Goal by 2015.

Keeping the current momentum of achievement in contraceptives use, it inspected that Tunisia and Egypt could reach a CPR of 79% and 74% respectively by 2015, while in Yemen if the utilization of family planning is remain constant as the rate between 1990 and 2005, CPR might reach 49% by 2015.

Finally, it was noticed that Tunisia and Egypt were be able to reach most of the MDGs by 2015 if they keep the rate at the same level between 1990-2005, while Yemen was not be able to achieve most of expected targets.

2- Policy Implications:

There must be a concerted drive to advance gender equality through various relevant strategies, some main recommendations to the decision makers in the three Arab countries in order to improve women's status in those Arab region, are outlined below.

Raising awareness through the media

Upgrade the role of mass media in promoting sustainable human development services, and especially issues regarding women's rights in the three Arab countries under study can greatly lead to substantial improvements in women's status.

Improving legislative systems

Improvements within the legislative system are needed to remove impediments to gender equality and to reform those laws that discriminate against women. To increase women's representation in all political administrations and to adopt a positive approach on favor of women through allocating quotas to women in the executive and judiciary authorities.

Revising educational curricula

Governments of the three Arab countries should deal with women's education as phenomena of a change. Educational curricula in school need to be reviewed and change to one that will develop Arab women as a global learner not as local or regional learner. Additionally, these revisions need to be undertaken such that the enhanced educational systems provide women with necessary knowledge and skills to compete in the labor market.

Creating job opportunities and expanding the labor force

Likewise, encouraging all small-scale developmental projects run by women, and supporting the experiment of in kind rotational loans among needy populations is a very important issue.

- Since the factor most often cited as crucial for characterizing the improved reproductive health behavior in Tunisia is the viability of legal and political support of gender equity, equality and empowerment of women and their reproductive health rights, all political and community leaders are urged to play a strong, sustained and highly visible role in promoting and legitimizing the provision and use of family planning and reproductive health services in both of Egypt and Yemen.
- All health indicators in Yemen seemed to be the lowest. Hence, national and international support is strongly needed in Yemen.
- Current trends suggest that Egyptian and Yemeni family planning programs need to strengthen efforts to meet unmet need and to provide more explicit links between contraceptive services and post abortion counseling to reduce unintended pregnancies and the need for abortion.

- Increasing availability and accessibility of all health services is needed and focus on priority issues such as high fertility and maternal mortality in the three countries under study to improve the reproductive health indicators. Encouragement to find and use the nearest health services in all cases should be raised. Reproductive health programs could play an important role in decreasing maternal mortality in the three countries, in general, and in Yemen in particular. It should include in addition to family planning, the need for prenatal and postnatal care and safe motherhood delivery.
- Strengthen the schools curriculum with the basic knowledge related to reproductive health, since knowledge and skills are the base for sound future attitude and behavior particularly in Egypt and Yemen.
- Additional researches on women's status are needed. Some more studies and researches could enrich the background of policy makers and workers in different ministries related to women's status to facilitate formulating comprehensive plans and strategies directed to improve women's status.

REFERENCES

Abdel Kader, S., (1981) "Status of Research on Women, Population an Development in the Arab Region". Population Studies and Research Magazine Population Studies and Researches Center, CAPMAS, Cairo.

Abdel Hamid, M., (2000) "Impact of Women's Status on Child Health in Egypt and Tunisia." CDC Monograph Series No. 30: CDC, Cairo, Egypt.

Adewuyi, A., (1982) "The Pattern of Infertility in an Urban Environment in Nigeria."Research for Development.

Ashford, L., ET. Al (2003) "Reproductive Health Trends in Eastern Europe and Eurasia". Population Reference Bureau (PRB). Measure Communication, Washington, D.C., Eastern Europe.

Austriun, N., (1987) "Modernization Legal Reforms and the Place of Women in Moslem Developing Countries'. Ann Abor, Michigan University, Microfilms.

El- Deeb, B., (1993) "Women Status, Fertility and Family Planning in Egypt". Working Paper No. (30), Cairo Demographic Center, Egypt.

El- Deeb, B., (1999) "Women's Status and Child Health in Egypt, Sudan and Libya". Paper Presented at the Arab Conference on Maternal and Child Health, Cairo.

Fouad, A., (1997) "Women Status and Development". Population and Development Monograph. Series No. 4 Cairo, Egypt

Kishor, S. and Neitzer, K. (1996) "The Status of Women; Indicators of Twenty Five Countries". Demographic and Health Survey Comparative Studies". (DHS) No. 21. Macro International Inc. Calverton, Maryland, USA.

League of Arab States, (1999) "Maternal and Child Health in the Arab Region, Gender and Maternal Health "Vol. 3, Population Research Unit, Cairo, Egypt.

Momsen, J. H., (1991)"Women and Development in the Third World ". London, New York.

Mostafa, M. (1995) "Arab Women's Status: Legislation Versus Reality". Paper Presented at the Cairo Demographic Center (CDC). Annual Seminar, 12-14 Dec. 1995, Cairo, Egypt.

Oware Gyekye, L. ET. Al (1998) "Women in Public Life in Ghana". Legon Ghana, Institute of Statistical, Social and Economic Research (ISSER), Policy Brief No.3, University of Ghana, Legon, Ghana.

Population Reference Bureau (PRB), (1998) "1998 Women of our World (Wall-chart)". Washington, D.C.

Refaat, A., and Dandash, KH, (1998) "Women Empowerment: Assessment and Relationship with Fertility and Use of Family Planning." Community Medicine Department. Faculty of Medicine, Suez Canal University, Ismallia, Egypt.

Toubia, N. ET. Al (1994) "Arab Women: A Profile of Diversity and Change". Population Council, West Asia and North Africa Regional Office, Cairo, Egypt.

United Nations, (1995) and (2000) "The World's Women 1995 and 2000. Trends and Statistics". New York. United Nations, Report of International Conference on Population and Development, Cairo, Egypt,5- 13 September

United Nations, (1997, 2000, 2003, 2004 and 2005) "Human Development Report". New York, Oxford University Press.

United Nations, (2000) "Educational Statistical Year Book, 2000".

United Nations Development Fund for Women (UNIFEM), (2000) "Arab States, Annual Report 1999-2000.

United Nations Development Program (UNDP), (2002) "Arab Development Report 2002: Creating Opportunities for Future Generation "New York.

United Nations, (2002) "Views and Policies Concerning Population Growth and Fertility among Governments in Intermediate Fertility Countries". Population Division, Department of Economic and Social Affairs of the UN Secretariat, Expert Group Meeting on Completing the Fertility Transition, New York.

World Bank, (2003) "Gender and Development in MENA Region, Women in the Public Sphere." Social and Economic Development Department, Washington, D.c.

United Nations Development Program (UNDP), (2003) "The Millennium Development Goals in Arab Countries. Towards 2015: Achievements and Aspiration" UNDP, New York. U.S.A.

United Nations, Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), (2003). Compendium of Social Statistics and Indicators "Towards Achieving the Millennium Development Goals" NU New York.U.S.A.

United Nations, Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), (2004)" Where Do Arab Women Stand in the Development Process? A Gender-Based Statistical Analysis".

United Nations, (2004) "Reporting on the Millennium Development Goals at the Country Level, Egypt". Draft Semi Final, Prepared by the Public Administration Research and Consultation Center (PARC), Cairo, Egypt.

United Nations Development Fund for Women (UNIFEM), (2004) "Progress of Arab Women". Arab States Regional Office.